

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (382)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	30
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	53
حقوق الانسان في العالم	130



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

بنوا معاناتهم عبر عكاظ .. متعاشوا الإيدز: لا تقصونا .. حلمنا بناء أسرة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 12 ربيع الثاني 1434 هـ - 22 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130222/Con20130222574943.htm>

يحملون بالحياة الطبيعية كغيرهم، ويأمل بعضهم أن يصفح الناس عنهم غلطة ربما لا ذنب لهم فيها، إنهم المصابون بمرض نقص المناعة المكتسب «الإيدز» الذين أجبرتهم نظرة المجتمع على الانزواء بعيدا في زاوية لا تعرف سوى الظلام والنظرة القاصرة.

ويعاني مرضى الإيدز من فقد الحياة التشاركية مع بقية أطياف المجتمع، أولئك الذين يرمقونهم بنظرة فيها من الازدراء الشيء الكثير، وفيها من التخلي عنهم ما يكفي ليشعرهم بذنب خطيئة قد لا يكونون ارتكبوها. في البداية، تحدثت أم حسين عن معاناتها، حيث تذكر أنها واجهت مصاعب كثيرة على فترة امتدت لنحو 13 عاما، وروت أم حسين قصتها قائلة «في البداية، واجهت مصاعب كبيرة منذ 13 سنة، وبقيت أخفي إصابتي بالمرض طيلة فترة ليست بالقصيرة؛ خشية تعليقات الناس والذين لن تقنعهم الأسباب الحقيقية لعدم وجود التنقيف الكافي عن المرض، كذلك لعدم درايتهم بمسببات نقل الفيروس».

وأضافت «اكتشفت المرض وأنا حامل بالشهر التاسع، قمت بالمراجعة المعتادة للحمل وقالوا لي بأنني مصابة بمرض نقص المناعة المكتسب، أصبت بصدمة وانهيار ولمدة سنة كانت المهدئات تلازمي لأتمكن من الراحة ولأحصل على ساعات معدودة من النوم».

وأشارت أم حسين إلى أن المجتمع يعتبر العائق الوحيد الذي واجهته، فالناس - على حد وصفها - يخشون المرض ويخافون من الاقتراب ومصافحة المصابين به، مضيفة «برغم التوعية الحالية وتطور وسائل التنقيف إلا أن المجتمع لا يزال يرفضنا» عيادات ترفضنا

وعن أبرز المواقف التي واجهتها تقول «ذات مرة زرت عيادة للأسنان، وأخبرتني بأنني مصابة بمرض نقص المناعة المكتسب ارتكبوها وقاموا بإعادة قيمة المراجعة لي، متحججين بأن الأجهزة متعطلة، وأن العيادة لا تحوي أجهزة مخصصة لعلاج مرضى الإيدز».

وختمت أم حسين بمناشدة المجتمع أن يتفهم حقيقة المرض، وأن يعي أن ما أصاب الكثير منهم قضاء وقدر لا ذنب لهم فيه.

8 أشهر بلا دواء

من جهتها، قالت أم حسن (متعاشية مع الفيروس منذ 11 عاما): «تلقيت الخبر بعد إجرائي فحصا طبيا في أحد المستشفيات، وبعد اكتشاف إصابتي لم أحصل على الدواء لمدة ثمانية أشهر بسبب عدم توفر العقار المناسب». وأضافت «لم تتقبلني أسرتي وأصبحت بالإحباط، كما أن نظرة أبنائي لي زادت من معاناتي، إلا أنني تغلبت على المشكلة وتمكنت من تنقيف من حولي وإفهامهم بأسباب وطبيعة إصابتي».

أمي رفضتني

وتذكر أخرى (فضلت عدم الإفصاح عن اسمها) أن معاناتها الوحيدة تمثلت في المجتمع المحيط بها والذي رفض وجودها تقول: «كان اعتقاد من حولي بأنه لا بصيب إلا متعاطي المخدرات وذوي السلوكيات المنحرفة، وأولئك الذين يقدمون على علاقات محرمة، وهذا التصور أوقعني في مأزق مع أسرتي ومن حولي».

وزادت «اكتشفت المرض بعد وفاة زوجي بستة أشهر، واكتشفت أن المرض انتقل إلي عن طريقه، والمؤلم أنني سمعت من أحد الجيران يحذر أسرته وأبناءه من زيارتي، ويطلب منهم ألا يقتربوا مني لأنني مصابة وزوجي توفي بذات

الفيروس»، مضيفة «تألمت من الجميع إلا أن أكثر الألم كان من والدتي التي ابتعدت عني في وقت أنا في أمس الحاجة لأن أكون قريبة من حضنها».

نظرة دونية ونفور

فيما أكد المواطن (أحمد ص) بأن العائق الوحيد الذي يراه في حياته نتيجة إصابته بمرض الإيدز هو نظرة المجتمع الدونية للمريض التي تصل إلى حد الاحتقار والتهميش - للأسف، مشيراً إلى أنه بمجرد معرفة شخص بأنه مريض بالإيدز، سواء من خلال معاملة شخصية له في دائرة حكومية يجد مباشرة نفورا من قبل هؤلاء الأشخاص. في اتصال هاتفي، قالت أم إبراهيم (مواطنة في العقد الخامس ومصابة بالإيدز بسبب نقل دم ملوث لها قبل 22 عاماً) إن معاناتها بدأت عقب أن أجرت عملية جراحية في مستشفى حكومي قبل 22 عاماً تقريباً، وتم نقل دم لها، ثم تبين أن الدم المنقول لها يحمل فيروس نقص المناعة، الأمر الذي جعلها تعيش مأساتها، وبعدها قررت مع زوجها كتمان الخبر، لكنها لم تستطع فعاشت مأساة اجتماعية لا مثيل لها - بحسب قولها، فزوجها طلقها بعد أقل من سبعة أشهر؛ لأنه كان يخشى على نفسه من الإصابة بالمرض، وجميع من حولها يبتعد عنها ويخاف الاقتراب منها، رغم أن الجميع كان يعرف أن سبب المرض هو نقل الدم، وتواصل «ولكن تسلحت بالتوكل على الله وقاومت بمفردي رغم كل المعاناة، ووجدت فاعل خير - رحمه الله رحمة واسعة - ساعدني كثيراً، واستأجر لي منزلاً، ومنحني راتباً شهرياً، وتكفل بكل الأدوية المطلوبة لي، ثم بدأ الجميع يعرف أن المرض غير معد إذا أخذت الاحتياطات اللازمة، وأن المصاب يمكن أن يعيش وهو حامل الإيدز بشكل طبيعي طالما توفرت الأدوية المناسبة له .

وفي حالة معاكسة، عاش الشاب محمد (28) سنة قصة مأساوية عندما تقدم بطلب للكشف الطبي للزواج . وبدأ فحص ما قبل الزواج وفق النظام في مستشفى حكومي في جدة قبل عامين، ليصدر تقرير طبي يكشف عن أنه مصاب بفيروس الإيدز، ثم أعاد الكشف في مستشفيات حكومية أخرى وجاءت ذات النتيجة، فدخل الشاب في حالة نفسية سيئة كادت تنتهي حياته، وأوقف زواجه وبدأ الجميع ينظر إليه وكأنه مجرم، وبعد أسابيع من البحث والتقصي كانت المفاجأة أن جميع التقارير الصادرة من المستشفيات الحكومية خاطئة، وثبت أن الشاب غير مصاب بالفيروس، وتقدم على أثر ذلك بشكوى إلى وزير الصحة، وتشكلت لجنة أثبتت أن هناك أخطاء جسيمة ارتكبت، وأحيلت القضية إلى القضاء، فيما اتخذت وزارة الصحة - وقتها عدداً من القرارات التصحيحية، في حين احتاج الشاب إلى مراجعة عيادة الطب النفسي بعد أن عاش أسابيع عصيبة جدا ابتعدت عنه عروسه وتخلى عنه الجميع.

زواج المصابين

إلى ذلك، علمت «عكاظ» أن عدداً من الحالات المصابة بمرض الإيدز تم تزويجها عبر إحدى الجمعيات المتخصصة، وذلك عن طريق تزويج مريض الإيدز بمريضة إيدز بعد استكمال شروط الموافقة من الطرفين. من جهتها، أكدت جمعية حقوق الإنسان السعودية - في وقت سابق - أنها تلقت شكاوى من مواطنين مصابين بمرض نقص المناعة «الإيدز» ضد جهات عملهم، والتي يقولون إنها قامت بفصلهم بعد اكتشاف إصابتهم بالمرض، مشيرة إلى أن تلك الشكاوى تعتبر قليلة جداً، ولكنها سجلت ورصدت من قبل الجمعية. وتحدث (س. ز)، وهو أحد المصابين بمرض الإيدز، حيث ذكر أنه تقدم بطلب إلى وزارة الخارجية السعودية للموافقة على عقد قرانه على فتاة مصابة بنفس المرض من إحدى الدول العربية. وأضاف «تم رفض قبول طلبي بالرغم من حصولي على تصريح زواج من قبل وزارة الداخلية السعودية، وبالرغم من قيامي بالكثير من الإجراءات في بلد الفتاة إلا أن السفارة السعودية رفضت الموافقة على إتمام الزواج، وبالتالي عدم حصول الفتاة على تأشيرة دخول إلى المملكة، حيث أن الكشف الطبي أثبت إصابتها بـ«مرض الإيدز».

وتابع القول «لجأت إلى الزواج من الخارج بعد أن فشلت جميع المحاولات من الحصول على الزوجة التي تقبل بي من داخل المملكة؛ لرفض الكثير من الفتيات الاقتران بزواج مصاب بالإيدز، وذكر حتى الاقتران بزوجة مصابة بات حلماً صعب المنال، بسبب الإجراءات التي يتم العمل بها في مثل هذه الحالات». الشابة (ح. ن) مصابة ذكرت أن الزواج متاح لنا فقط عند اختيار زوج يحمل نفس المرض، ولكن بشروط وضوابط تحد من الإضرار بالمجتمع، وأضافت هناك جهات اجتماعية تقوم بالتنسيق مع جميع المصابين في المملكة من الجنسين لتحقيق رغباتهم بالزواج، وذلك من خلال الارتباط بين الشاب المصاب والفتاة المصابة بنفس المرض، على أن يتعهد الزوجين بإجراء فحوصات دورية لمنع انتقال المرض إلى الأبناء في حال الإنجاب. الفتاة (م. ك) مصابة بمرض الإيدز ذكرت أن المجتمع ينظر للمصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» بصورة قاسية، حيث يمتنعون عن التعامل معهم بأي شكل من الأشكال، وأضافت أن فكرة الزواج من مصابي الإيدز من الجنسين هي فكرة مرفوضة تماماً داخل أوساط المجتمع السعودي، مؤكدة - في الوقت نفسه - أن الطريقة الوحيدة لزواج مريض «الإيدز» هو ارتباطه بأخر يحمل نفس المرض على أن تكون تحت إشراف لجنة مختصة .

الشاب (ح. ع) مصاب بالمرض منذ أكثر من 7 أعوام، ذكر أن الطريقة الوحيدة لزواج مصابي الإيدز هو اللجوء إلى الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، حيث تتولى ترتيب جميع الإجراءات اللازمة لعقد قران شاب وفتاة مصابين بالإيدز. وأضاف أن المجتمع السعودي يرفض التعامل مع مريض «الإيدز»، فكيف له أن يقبل بتزويجه. من جهته، قال المدير التنفيذي للجمعية السعودية لمرضى الإيدز موسى هيازع: «نحن في الجمعية نهتم بجانبين، الجانب الأول الاهتمام مع المتعاشين بمرض فيروس نقص المناعة المكتسب، والجانب الآخر والأهم الجانب التوعوي، وذلك بتوعية أفراد المجتمع بماهية المرض والوقاية والانتقال والتعريف بحقوق هؤلاء المرضى بعيدا عن نظرة الوصمة والتمييز».

وأضاف «لدينا العديد من البرامج كتوزيع السلال الغذائية والبرامج الترفيهية والتثقيفية وتوفير الأجهزة الكهربائية للمتعايشين مع هذا المرض، وأيضا زيارة المتعايشين في منازلهم وكان له دور إيجابي في تحسين الصورة النفسية لهؤلاء المتعايشين».

وزاد «واجهنا صعوبة المجتمع إلى الآن في أن نسبة منهم لا يريدون تقبل المرض ولا يريدون تقبل المتعايشين بهذا المرض، لهم نظرة وصمة وتمييز، وهؤلاء المرضى لهم الحق في الحياة، ولهم الحق في العلم، وأيضا الحق في الزواج، فيجب علينا أن لا ننظر إليهم بهذه النظرة الخاطئة».

فيما أوضحت الأخصائية الاجتماعية باسمه عبدالعزيز أن الدعم النفسي يأتي في مقدمة الأمور لتقبل المريض إصابته بالمرض ومن ثم إبلاغ المجتمع بحالته، مضيفة «نبدأ في إقناع المصاب بأن حياته لم تنته، بل إنه يستطيع إكمال حياته إذا طبق العلاج على أكمل وجه، وكانت حالته جيدة والتي يكون لها الأثر الكبير في إخماد الفيروس والحد من نشاطه». وأشار استشاري الأمراض المعدية ومدير الجمعية السعودية للأمراض المعدية والأحياء الدقيقة الدكتور نزار باهيري إلى أن حقوق مريض الإيدز مهددة ولا تعدو كونها حبرا على ورق، فمريض الإيدز منبوذ في المجتمع وبوصم وصمة عار، وينظر إليه أنه صاحب أفعال مشينة، رغم أن الإيدز ليس بالضرورة أن ينتقل عن طريق العلاقات المحرمة، بل ينتقل عبر نقل الدم وعبر عيادات الأسنان وصوالين الحلاقة.



خرج من المستشفى بصحبة الأخصائيات

فاعلة خير تبدي استعدادها لعلاج طفل التعذيب بالحروق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130223/Con20130223575302.htm>

عدنان الشيراوي (جدة)

أبدت فاعلة خير استعدادها لعلاج الطفل الذي تعرض إلى عنف أسري من والديه، والذي تمثل في حرقه بالنار والماء المغلي والضرب المبرح لعلاج من أثار التعذيب والحروق، في أي مستشفى خاص على حسابها طلبا للأجر والثواب، وذلك في الوقت الذي استقبلت الطفل، أمس، دار الحماية الاجتماعية والضيافة، بعد أن غادر مستشفى الملك فهد العام مؤقتا، بصحبة أخصائيات اجتماعيات، على أن يعاود لاحقا استكمال العلاج وإجراء عمليات تجميل، حيث سجل الطفل الضحية زيارة إلى مقر الشؤون الاجتماعية ليعبر عن سعادته لهم بما وجدته من وحدة الحماية الاجتماعية، حيث استقبله مساعد مدير الشؤون الاجتماعية سعيد الغامدي ومدير وحدة الحماية صالح سرحان. وكانت أخصائيات اجتماعيات ونفسيات من وحدة الحماية رافقن الطفل الضحية في فترة علاجه في المستشفى على مدى أسبوعين، وبذلن جهودا كبيرة، في حين وفر مستشفى الملك فهد العام رعاية فائقة للطفل وخصص له جناحا خاصا.

وزار الطفل مدير العلاقات والإعلام في شرطة جدة المقدم طارق أبو شنب ووفد من هيئة حقوق الإنسان، كما تابعت جمعية حقوق الإنسان ملف الطفل، فيما تعاطف عدد كبير من أطباء المجتمع مع الطفل الضحية؛ بسبب ما تعرض له من تعذيب من والده ووالدته اللذين يخضعان للتحقيق حالياً وتم إطلاقهما بالكفالة. وأبدى جد الطفل استعداده لتسلم الطفل وتربيته، فيما فضل الأطباء العمل على إبعاده عن محيطه الأسري السابق لتهيئته نفسياً وعلاجه من الآثار التي تعرض لها.



”أبرار”.. ضحية إيدز جديدة تقاضي ”الصحة”

مستشفى القنفذة منح الزوج المصاب شهادة خلو من المرض

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 ربيع الثاني 1434 هـ - 21 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134223&CategoryID=3

مكة المكرمة: ماهر المصري
فيما لا يزال الرأي العام منشغلاً بقضية نقل دم ملوث بالإيدز إلى الطفلة رهام حكيم بجازان، تكشف أمس تفاصيل قضية جديدة أكثر خطورة تمثلت في دعوى تقدمت بها مواطنة تدعى ”أبرار” (21 عاماً) ضد وزارة الصحة ممثلة بمستشفى القنفذة أمام المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، بتهمة التسبب لها بالإيدز عبر منح المستشفى لزوجها شهادة خلو من المرض على الرغم من إصابته بالفيروس قبل إتمام الزواج.

وفيما أحالت المحكمة القضية إلى الهيئة الشرعية الصحية بالعاصمة المقدسة للتحقيق، جاء في أوراق الدعوى أن ”العاملين في مستشفى القنفذة العام، كانوا على علم بحالة زوجها وأنه كان يتردد عليهم قبل فترة من تقدمهما للحصول على شهادة الفحص المبكر قبل إتمام الزواج”. وأضافت: ”على الرغم من معرفتهم بالأمر منحوه شهادة بأنه سليم وخال من أمراض الدم، ولكنني بعد أشهر من إتمام زواجنا سمعته يتحدث هاتفياً عن إصابته فذهبت إلى المستشفى وأجريت اختباراً وتبين أنني أصبحت مصابة”.

وكانت ”أبرار” لجأت إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدتها وإرشادها إلى آليات التقاضي عقب صدور حكم شرعي بطلاقها خلعا بعد تداول القضية في المحكمة 4 سنوات ثبتت خلالها إصابته بالمرض قبل الزواج. وقال وكيلها المحامي سلطان الحارثي لـ”الوطن”: ”مازلنا في انتظار إجراءات روتينية لتحويل ملف القضية إلى جهة الاختصاص وفق ما أقرته المحكمة الإدارية لاستكمال بيانات مذكرة الادعاء وتوجيه المقاضاة باسم وزارة الصحة وليس توجيهها إلى المستشفى فقط”.

أحالت المحكمة الإدارية في مكة المكرمة ملف دعوى تقدمت بها مواطنة من القنفذة ”أبرار” - 21 عاماً ضد وزارة الصحة، ممثلة في مستشفى محافظة القنفذة العام تتهمةا بالتسبب في إصابتها بالإيدز، إلى الهيئة الشرعية الصحية بالعاصمة المقدسة؛ للتحقيق في ملابسات القضية والفصل فيها طبقاً للاختصاص القضائي، وتعليق إعادة النظر في الدعوى لحين انتهاء الهيئة من الفصل في القضية.

وكانت ”أبرار” قد أصيبت بالإيدز عن طريق زوجها قبل 4 سنوات حين كان عمرها 17 عاماً آنذاك، رغم إتمام إجراءات الزواج نظامياً، والتي تتضمن حصول الزوج على شهادة الفحص المبكر قبل الزواج من مستشفى القنفذة العام، التي تقيد بأن زوجها سليم وخال من أمراض الدم. وكانت قد علمت بإصابة زوجها بالإيدز عن طريق الصدفة بعد الزواج، عندما استمعت إلى مكالمة هاتفية بينه وبين أحد الأشخاص يتحدث فيها عن إصابته خلال الأشهر الأولى من الزواج، مما دفعها للتوجه إلى المستشفى لعمل اختبارات الدم اللازمة وتكتشف إصابتها بالإيدز، إذ كانت المفاجأة هناك أن العاملين بالمستشفى على علم بحالة زوجها وأنه يتردد عليهم منذ مدة.

وحملت الفتاة وزارة الصحة مسؤولية الإصابة التي لحقت بها نتيجة عدم توضيح إصابة الزوج في وثيقة الفحص المبكر. كما اتهمت مذكرة الدعوى المستشفى بارتكاب أخطاء إدارية، منها عدم متابعة حالتها الصحية، أو تقديم أي عون طبي

لها، أو اتخاذ أى إجراءات نظامية تجاه الحالة، وعدم قيام المستشفى بتبليغ الجهات الأمنية المختصة عن حالة زوجها المصاب بالمرض، بعد أن علمت بها المستشفى نتيجة تددته عليها عدة مرات كلما أصيب بأمراض خفيفة. وتدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة مجريات سير القضية بعد لجوء الفتاة إلى فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة لمساعدتها وإرشادها إلى آليات وجهات التقاضي عقب صدور الحكم الشرعي بطلاقها خلعا من زوجها - وهو في الأصل ابن عمها - بعد تداول القضية في المحكمة على مدار أربع سنوات ثبتت خلالها إصابته بالمرض قبل الزواج. وأوضح الوكيل الشرعي للفتاة والمحامي بفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة المحامي سلطان الحارثي لـ(الوطن)، مازلنا في انتظار إجراءات روتينية لتحويل ملف القضية إلى جهة الاختصاص وفق ما أقرته المحكمة الإدارية لاستكمال بيانات مذكرة الادعاء وتوجيه المقاضاة باسم وزارة الصحة، وليس توجيهها إلى المستشفى فقط، مشيراً إلى أن هناك دلائل وبعض الوقائع في ملابسات القضية تصب لصالح الفتاة في التقاضي، وأضاف أن الفتاة تزوجت دون علمها وهي قاصر تبلغ من العمر (17 عاماً)، رغم إجراءات إتمام عقود النكاح واشتراط الفحص المبكر للزواج الذي كان ساري التطبيق في حينه، لافتاً إلى أن صدور حكم الخلع بني على أساس وقوع الضرر بعد إثبات إصابة الفتاة بالمرض الذي نقل لها عن طريق الزوج. من جهته أكد الناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة فواز الشيخ لـ(الوطن)، عدم تسلم الهيئة الشرعية الصحية بالعاصمة المقدسة ملف القضية، وتسجيل بياناتها ضمن المدرج في سجلات القضايا، مشيراً إلى أنه في حال التسجيل الرسمي لتحويل القضية تبدأ الهيئة مهام البت والنظر في الدعوى القضائية المحالة من قبل المحكمة الإدارية كجهة اختصاص شرعي



”أبرار“ لـ الوطن : ”الصحة“ زوجتي بـ”قاتل أحلامي“

محامي رهام يطالب بـ”تعويض ضخم“

المصدر: جريدة

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134457&CategoryID=3

مكة المكرمة، جازان: ماهر المصري، الوطن
في أول ظهور إعلامي لها، بعد أن نشرت "الوطن" قصتها أمس، اتهمت "أبرار" ضحية الإيدز الجديدة وزارة الصحة بتزويجها بـ"قاتل أحلامها" عبر مصادقتها وموافقتها على صحة زواجها طيباً من شاب مستهتر مصاب بالفيروس المسبب لمرض الإيدز. وأكدت أبرار في تصريح إلى "الوطن" أمس "أنها ضحية خداع من شاب غير مبال تزوجته عن طريق ورقة قدمتها إليه وزارة الصحة عبر مستشفى القنفذة كموافقة على الزواج". وفي التفاصيل تضيف الضحية "تم الزواج، وبعد 5 أشهر أحسست بآلام في جسدي، مع إرهاق واكتئاب شديدين، وحين راجعت المستشفى تبينت إصابتي بالفيروس، لكنهم لم يفصحوا لي عن الحقيقة، لكن إحدى الممرضات كشفت لي الأمر، ما دعا الزوج لاستدعاء أحد الأطباء لإقناعي بأن المرض يمكن علاجه". بدورها أكدت والدته "أبرار" لـ"الوطن" أنها سترفع قضية أخرى على الزوج ووالده. إلى ذلك، كشف محامي الضحية سلطان الحارثي، عن تضارب كبير بين أقوال مستشفى القنفذة العام الموجهة لجمعية حقوق الإنسان وتلك الموجهة للمحكمة الإدارية. وفي تطورات قضية "طفلة الإيدز" رهام، أكد محاميها المعتمد إبراهيم الحكمي لـ"الوطن" أمس، أنه سيطلب بمبلغ ضخم كتعويض للفتاة وأسرتها.

قالت أبرار ضحية "الإيدز" التي تزوجت من شخص مصاب نقل إليها العدوى رغم حملته شهادة خلو من الأمراض معتمدة من مستشفى القنفذة العام، إنها ضحية للخداع والتلاعب من قبل شاب مستهتر تزوجت به عن طريق ورقة قدمتها إليه وزارة الصحة حملت توقيع الموافقة على زواجهما. يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه تقرير بعث إلى جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن تضارب كبير بين أقوال مستشفى القنفذة العام الموجهة للجمعية وما بعث به إلى المحكمة الإدارية.

ضحية خداع

وسردت أبرار التي انفردت "الوطن" بنشر قصتها قائلة إن تفاصيلها بدأت عندما حضر الشاب إلى عائلتها وأوهمهم أنه موظف كبير في شركة كبيرة بجدة وهو على عكس ذلك مفصول من الخدمة العسكرية ولا يعمل في أي مجال، وتمت الخطبة، وحينما طلب الخطيب إجراءات عقد النكاح ذهبت هي ووالدتها إلى مستشفى حراء العام بمكة المكرمة وأجرت الفحص، وفي ذات الوقت أجرى خطيبها اتصالا بها يطلب فيه إرسال نتائج فحص الفتاة عبر الفاكس وذلك بعد أن أجرى الفحص الخاص به في مستشفى القنفذة العام.

وأضافت أنه بعد ذلك تم الزواج، وبعد مرور 5 أشهر أحست بآلام في جسمها وحالة شديدة من الإرهاق والاكتئاب ومن ثم راجعت المستشفى برفقة زوجها وفي المستشفى تبين أنها مصابة بفيروس معد لكنهم لم يفصحوا لها عن حقيقة هذا الفيروس، إلا أن إحدى الممرضات أخبرتها بالحقيقة المرة وقالت لها إنها مصابة بالإيدز. ولكونها طالبة ولا تعرف عن هذه الأمور انصدمت بعض الشيء ولم تعر الأمر الكثير من الاهتمام.

وقالت إن زوجها استدعى أحد الأطباء ليقنعها بأن المرض يمكن العلاج منه، وأنه مرض بسيط، وذلك في الوقت الذي كانت لا تعلم حقيقة ما يجري حولها. وأضافت "كان يملكني الشك فلا أعرف حقيقة مرض الإيدز وما هو، ولكن عندما عدت إلى المنزل سمعت زوجي يحدث أحد الأطباء عن حالتي، فتأكدت من خلال حديثه أنني أصبت بمرض خطير". وأكدت أبرار أنها لن تتنازل عن حقها في القضية التي رفعتها ضد وزارة الصحة كون الوزارة أهدت إلى زوجها الموافقة على صك الارتباط بها وهو مريض بالإيدز، مما جعله ينقل المرض إليها ويهدد مستقبل حياتها كله.

أما أم أبرار، فأكدت لـ "الوطن" أنها ماضية في مقاضاة وزارة الصحة ومقاضاة الزوج ووالده الذين خدعوا هذه الطفلة الصغيرة على حد تعبيرها. وناشدت من خلال "الوطن" ولاية الأمر الإنصاف لها ولابنتها من كل من دمروا حياتها ونقلوا هذا المرض إلى ابنتها. وأضافت أنهم علموا بعد ذلك أن الزوج مصاب قبل الزواج من ابنتها منذ زمن طويل قدرته بـ 8 أعوام.

تضارب الإفادات

إلى ذلك، كشف تقرير حقوقي عن إفادات متضاربة لمستشفى القنفذة العام في قضية "أبرار" واختلاف بين ما أفاد به المستشفى جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وما بعث به إلى المحكمة الإدارية. وكشف محامي الضحية سلطان الحارثي أن إفادة مستشفى القنفذة العام على استفسار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة حول قضية أبرار كشفت عن الكثير من التخييل في أقوال المستشفى، وأشار الحارثي إلى أن هناك عدة اختلافات في أقوالهم عن تلك التي ذهبت للمحكمة الإدارية، مشيراً إلى أن المستشفى كان قد أكد للقاضي أن فحص ما قبل الزواج لم يطبق لديهم إلا في العام 1429، بينما كانت الشهادة التي يحملها الزوج مؤرخة في 1428. وبين الحارثي أن المستشفى قال: إن الفتاة "الزوجة المصابة" قدمت إليه وهي تلبس الزي المدرسي الرسمي عند اكتشاف إصابتها بالمرض، في حين أن ذلك اليوم الذي حدده المستشفى يصادف إجازة مدرسية. وعن المزيد من التناقض في إفادات المستشفى قال الحارثي: إن الخطاب الموجه إلى جمعية حقوق الإنسان كان يحمل اسم طبيب آخر، يختلف تماماً عن اسم الطبيب الذي باشر حالة أبرار وذكره المستشفى أمام القاضي في المحكمة.

وتابع أن تناقضات المستشفى بلغت إلى أن يسلم المحكمة الإدارية وحقوق الإنسان مستنداً يزعم إقرار الفتاة بأنها تبليت بإصابتها بالفيروس هي وزوجها، مشيراً إلى أن هذا المستند لا يحمل توقيع الفتاة. وأشار الحارثي إلى أن الفتاة تعترم مقاضاة الزوج بعد الانتهاء من محاكمة المسؤولين الذين تسببوا في إصابتها بهذا المرض، ووعد محامي الضحية بكشف الكثير من التفاصيل التي تدين المستشفى في هذه القضية في وقت لاحق.

وعلى الرغم من تأكيدات الناطق الإعلامي لصحة مكة المكرمة فواز الشيخ أن القضية لم تتسلمها الهيئة الشرعية الصحية حتى الآن، إلا أن مصادر "الوطن" أكدت أن القضية موجودة في الهيئة منذ شهر ونصف الشهر. محامي "رهام": سنطالب بتعويض ضخم وخادمة وممرضة

جازان: الوطن

أكد المحامي إبراهيم يحيى الحكمي الذي استلم قضية الطفلة رهام علي الحكمي لـ "الوطن" أمس، أن القضية الأولى التي سيباشر رفعها للحفاظ على حق موكلته التي أصيبت بالإيدز نتيجة نقل دم ملوث بالفيروس لها في مستشفى جازان،

ستكون ضد وزارة الصحة من أعلى الهرم إلى أصغر شخص متورط في هذه القضية، وهذه خطوة أولى فقط أما بقية الخطوات فلن نتحدث عنها حالياً حرصاً على المصلحة العامة. وأكد المحامي الحكمي أنه سيطلب بمبلغ ضخم كتعويض للفتاة وأسرتها عما لحق بها وسيعلن عن قيمة ذلك المبلغ عند تقديم القضية، كما سيطلب بالإسراع بمعالجتها في أفضل مستشفيات العالم وتوفير سبل الراحة لها من خادمة وممرضة تهتمان بها والحرص على إيوائها في منزل مناسب، وأن تكون في أرقى المدارس الخاصة لأنه في حالتها هذه سوف ترفضها المدارس الحكومية خوفاً من انتشار المرض، وأتمنى أن يكون هذا الذي حصل لرهام درساً لوزارة الصحة في انتشار الوضع الصحي من هذا الوباء والارتقاء به إلى أعلى المستويات، حيث إن المملكة لا ينقصها العنصر المادي، لكن ينقصها الإخلاص والحرص والمتابعة وعدم الأهمال.



العنيزي: الجبل من أكثر مدن المملكة حفاظاً على البيئة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع الثاني 1434 هـ - 22 فبراير 2013م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=134383&CategoryID=5

الجبل: سعيد الشهراني
قال مدير عام الشركة الوطنية للمحافظة على البيئة بالجبل "بيئة" المهندس سعد بن إبراهيم العنيزي، أن الجبل الصناعية تعتبر من أكثر المدن في المملكة حفاظاً على البيئة، مشيراً إلى أنها تتمتع بجودة نوعية للهواء والمياه، رغم كونها من أكبر المدن الصناعية في العالم.
جاء ذلك في مؤتمر الجبل الهندسي لتقليل انبعاثات الغازات الصناعية، الذي نظّمته الهيئة السعودية للمهندسين فرع الجبل أول من أمس بفندق الإنتركونتيننتال الجبل، بهدف حماية البيئة واتباع أفضل تقنيات التصنيع؛ لتقليل انبعاث الغازات الصناعية الضارة بالبيئة.
وبين العنيزي، أن الهيئة الملكية هي الجهة الوحيدة والأولى على مستوى الخليج التي وضعت أسساً وخططاً بيئية قبل ما يزيد عن 34 عاماً حين بدأ التخطيط لإنشاء مدينة الجبل الصناعية التي ما زالت البيئة وحمايتها تمثل هدفاً استراتيجياً قائماً فيها، مبيناً أن النمو الصناعي في الجبل 1 والجبل 2 يحتاج إلى موارد وإمكانات قوية لدعم حماية البيئة.
ومن جانبه، أوضح رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر المهندس مزيد الخالدي لـ "الوطن"، أنه تمت مناقشة الكثير من أوراق العمل المتخصصة في موضوع انبعاث الغازات الصناعية، وأفضل التجارب العلمية في هذا المجال.
فيما أشارت الهيئة الملكية في تقرير لها خلال المؤتمر، إلى أن الهيئة عملت منذ إنشائها على إحداث توافق تام وانسجام متكامل بين التطور الصناعي والمحافظة على البيئة، ومن أهم المرتكزات للمحافظة على البيئة هو برنامج المراقبة البيئية الذي بدأت الهيئة الملكية إجراءاته قبل إنشاء المدينة الصناعية لمعرفة طبيعة المنطقة ومدى تأثير النهضة الصناعية على المدينة، والذي ساهم إلى حد بعيد في المحافظة على البيئة.
ويأتي هذا المؤتمر في وقت تتابع فيه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المنطقة الشرقية موضوع انبعاث الغازات الضارة من المدن الصناعية بالمنطقة، وكذلك من مناطق تكرير الزيت، والمناطق الصناعية بالجبل. وذكر فرع الجمعية في تقرير له أن جهود مركز الأرصاد وحماية البيئة والدراسات التي أجريت على معظم أنواع الغازات والملوثات تحت التحليل والدراسة، وسيعلن عن نتائجها فور الانتهاء من ذلك.



”حياة”: عشت يتيمة وتركني زوجي ولم يشفع لي أبي ابنة سعوديين خمسينية أم لخمس بنات تنتظر بطاقة الهوية منذ 13 عاماً اليوم.. ”حقوق الإنسان“ تتسلم تقرير وفدها عن قضية ”رهام“

المصدر: جريدة سبق الجمعة 12 ربيع الثاني 1434 هـ - 22 فبراير 2013م
<http://sabq.org/4kxfde>

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:
ناشدة مواطنة في العقد الخامس من عمرها المسؤولين في المملكة حل أزمته، التي تعاني منها منذ بداية حياتها حتى الآن، والتي تتمثل في عدم الحصول على الهوية الوطنية، بعد مضي أكثر من 13 عاماً على معاملتها القابعة بأدراج مسؤولي الأحوال المدنية بمكة المكرمة، واعتذار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من تبني قضيتها والسعي من أجل إنهاؤها.
وقالت المواطنة ”حياة“ لـ”سبق“: إنها لم تنعم بحياة مستقرة منذ نعومة أظفارها، أسوة بزميلاتها في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، حيث حال عدم حصولها على الهوية الوطنية دون إكمال دراستها، فأدى إلى تعثرها في المراحل التعليمية المختلفة، وصعوبة حصولها على العلاج والخدمات الحياتية الأخرى، والاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي، وعزوف العرسان من التقدم للزواج منها؛ لكونها مجهولة الهوية، بالرغم من أنها ابنة لأبوين سعوديين.
وتابعت ”حياة“: ”لا أحد يهتم بأمرى، وعشت طفولتي يتيمة الأبوين، وكنت أنتقل بين أقربائي بحثاً عن العيش الكريم، ودُفئتُ صنوفاً من الألم والحرمان؛ نتيجة يتمي المبكر، حيث كنت لم أبلغ الرابعة من عمري، وما أن بلغت سن الرشد وطرق أحد أقاربي الباب طالباً زواجي فرحت كثيراً، وتخيل لي أن هذه الزيجة ستكون طوق نجاتي، غير أن فرحتي لم تدم طويلاً، فبعد أن رُزقت منه بخمس بنات طلقني بعد أن شعر باستحالة حصولي على الهوية؛ متعللاً بزيادة نفقات علاجي بالمستشفيات الخاصة، وهو ما جعله يُغادر المنزل بغير رجعة“.
واختتمت أم البنات الخمس حديثها بمناشدة المسؤولين وأصحاب القرار، بالتعاطف مع قضيتها، والنظر إليها بعين الرحمة؛ حتى تحصل على هوية ليخول لها الدفن في مقبرة على الأقل، بدلاً من وضع جثتها في ثلاث الموتى إذا ما صادفتها المنية؛ لكونها مجهولة الهوية.
وقالت بالحرف الواحد: ”أريدُ الهوية لأتقوى بها في أرذل العمر حتى يهدأ بالي، وأموت وأنا مطمئنة على مستقبل بناتي“.

تفرق بين أقاربها وأخريات قائلة: "هذولي عزوتي وأنتن حجازيات" التحقيق مع مديرة ابتدائية بالطائف تلتفظ على معلماتها

المصدر: جريدة سبق الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://sabq.org/otxfde>

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

وجّه مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف الدكتور محمد بن حسن الشمراني بتشكيل لجنة للتحقيق مع مديرة مدرسة ابتدائية بمركز ظلم شمالي المحافظة لإساءتها لمعلماتها لفظاً وإثارتها للعنصرية القبلية بينهن وإفادته عاجلاً لاتخاذ الإجراءات حيال الشكوى التي تلقاها أمس السبت بمكتبه.

وقال "محمد بن عايض الجعيد" زوج معلمة دين متظلمة لـ "سبق" إنه تقدم بشكوى رسمياً أمس السبت للدكتور الشمراني. كما قدم الزوج شكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تناولت ما تعرضت له زوجته من إهانة مستديمة من مديرتها ألحق بها الضرر النفسي.

وطالب بالوقوف بحزم ضد هذه القضية، مؤكداً أن العمل في معازل التربية والتعليم يستوجب الأدب ومراعاة المسؤولية دون الإفراط فيها.

وطالب الزوج إدارة التربية والتعليم بإحالة معاملته للمحكمة الشرعية كون هناك شهود على ألفاظ تجاوزت حدود الذوق العام ودخلت في الشرف وصُنفت من القذف.

وكانت مديرة المدرسة المعنية أطلقت على إحدى المُعلمات لقب "عقيمة" وحرّضت المُعلمات على أن يُقاطعوها بعد أن لجأت المعلمة للشكوى لدى مكتب التربية والتعليم المسؤول عنها الذي أنذر تلك المديرة وربما وبخها في بعض التصرفات التي بلغت من قبح المُعاملات.

وكانت "سبق" حصلت على صورة من الشكوى التي قُدمت لمُدير عام التربية والتعليم بالطائف ضد مُديرة الابتدائية. وبدأ احتكاك المديرة بمُعلمة الدين بعد وقوع خلاف بين المُعلمة ووكيلة المدرسة فاشتكتها الأخيرة لمُدير مكتب التربية والتعليم بالمويه عبدالله بن فهد الخراسي الذي خاطب مُديرة المدرسة التي تربطها صلة قرابة مع الوكيله وطلب منها ضبط التعامل مع المُعلمات.

وبدأت بعدها المُديرة في الانتقام من المُعلمة المُشتكية فاجتمعت بالمُعلمات في المدرسة وطلبت منهن مقاطعة زميلتهن المُعلمة المُشتكية وعدم الجلوس معها في الغرفة وتركها مُنعزلة دون السلام عليها ما أدى للضغط نفسياً عليها.

واستجاب المُعلمات لطلب المديرة كونهن خائفات من الوقوع في شراك تلك المديرة وأذاها لهن وتهديدها ووعيدها بأن من تتقدم بالشكوى ضدها ستحرمها من النقل عن طريق خفض درجة الأداء الوظيفي.

وتغيبت المُعلمة مع بعض زميلاتها عن الدوام في أحد الأيام بسبب عطل أصاب الحافلة التي تقلهن عند وصولها لمركز العطيف شمالاً.

وعادت المُعلمات لمنزلهن وبدلاً من تقدير مُديرة المدرسة لذلك الموقف سجلت بحقهن غياب من دون عذر.

وطلبن منها أن يُحتسب ذلك الغياب من إجازاتهن الاضطرارية المُستحقة لهن لكنها رفضت وتلفظت عليهن وطردهن من الإدارة.

وكانت مُعلمة الدين أثناء عودتها للمنزل في حال سيئة وسقطت بالشارع المقابل لمنزلها بعد خروجها من الحافلة ونقلت للمستشفى الخاص بالحوية شمال الطائف.

وصدر بحقها تقرير طبي يؤكد أنها تعرضت للضغط النفسي والعصبي. وتكبدت فيه تكاليف علاجها التي زادت على ثلاثة آلاف ريال.

وكشفت المعلومات اللاتي يداومن من الطائف عن تعمد مديرة المدرسة قفل الدوام عنهن مُبكراً دون منح بعض الوقت كتقدير منها لبقية المُعلمات وتقدير التأخر بالطريق، في حين تفسح المجال لبنات عمومتهن اللاتي يحضرن بعد الثامنة صباحاً ويوقعن قبل الخط الأحمر بعد أن تترك لهن مساحة بذلك.

وعند مواجهتهن لها بذلك التصرف والمخالفة قالت لهن: "هذولي بنات عمي. هذولي عزوتي وأنتن حجازيات... وخلقون على الإنترنت مع.....؟".

اليوم

12 بالمائة لا يثقون في الجهات الحقوقية بالملكة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/72905.html>

محمد جراح - الرياض

كشفت دراسة ميدانية أجرتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أن ما نسبته 54.3 بالمائة من المجتمع لديهم علم بمفهوم حقوق الإنسان في مقابل 43.7 بالمائة ليس لديهم علم بذلك، وتحفظ 2 بالمائة عن إبداء رأيهم .

وعلى صعيد اللجوء للجهات المختصة بحقوق الانسان أوضح 35.6 بالمائة بأنه ليس لديهم الاستعداد للجوء إلى الجهات المعنية بحقوق الانسان بسبب عدم المعرفة والجهل بمجالها وآلية عملها، يلي ذلك العادات والتقاليد الاجتماعية التي حلت ثانياً بين أسباب عدم اللجوء لذات الجهات بنسبة بلغت 29.4 بالمائة، بينما رأت شريحة تُقدر بـ 12.1 بالمائة انعدام الثقة، وعدم التأكد من فاعلية اللجوء لهذه الجهات وكذلك التأخير وطول الإجراءات.

وأوضحت الدراسة أن (العزّاب) هم أقل فئة اجتماعية اهتماماً بالقضايا المحلية والدولية وذلك بدرجة معرفة لا تتجاوز 28.8 بالمائة لإجمالي القضايا، وأنهم الفئة الأقل لجوءاً أو استعداداً للتوجه للجهات المختصة بحقوق الإنسان في المملكة ، إضافة إلى أن موظفي القطاع الخاص هم أقل من لجأوا للجهات المختصة بحقوق الإنسان مقارنة بموظفي القطاع الحكومي.

وبيّنت دراسة جمعية حقوق الانسان أن قضايا العنف الأسري تعد أكثر أنواع القضايا معرفة في المجتمع بدرجة معرفة بلغت حوالي 44.0 بالمائة، يليها قضايا السجناء بدرجة معرفة حوالي 30.0 بالمائة ثم تأتي في المرتبة الثالثة القضايا العمالية بنسبة 27.1 بالمائة، يليها قضايا الأحوال الشخصية بدرجة معرفة 23.7 بالمائة، وخامساً القضايا القضائية بدرجة معرفة 20.2 بالمائة .



80 في المائة من المتسولين يتاجرون بالأطفال للتسول

المصدر: جريدة البلاد الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=120888>

مكة المكرمة – حامد القرشي :

يستغل عدد من المتسولين والمتسولات الاطفال وخاصة بالوقوف لساعات طوال تحت اشعة الشمس عند الاشارات المرورية او امام المجمعات التجارية والمستشفيات حيث يجوبوا الشوارع يقوموا بطرق زجاج المركبات وذلك لاستدرا عطف الناس و زيادة الدخل اليومي لهم.وأوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف أن 80 في المائة من المتسولين يستخدمون الاطفال في التسول وذلك لاستدرا

عطف الآخرين و زيادة الغلة اليومية ،لافتا الى ان موضوع استغلال الأطفال في التسول عند الإشارات المرورية هو من اخطر أنواع الرق والعبودية والاستغلال لكون الأطفال الفئة الأضعف في المجتمعات مبينا ان استخدام الأطفال في التسول يصنف ضمن عالميا ضمن الاتجار بالبشر مؤكدا أن التسول يعد أحد أكبر أنواع الاتجار بالأطفال خاصة في الدول العربية التي تتميز مجتمعاتها بطبيعتها العاطفية،فان التسول يصاحبه انتهاكا لحقوق الأطفال حيث يعتمد مهربهم والمتاجرين بهم إلى إحداث عاهات متعمدة لهم من أجل استعطاف الناس،إضافة إلى إنهم يعرضونهم لخطر التعامل المباشر مع الغرباء،ولأنواع أخرى من الاعتداءات، كالاغتداء اللفظي والتحقيق والإذلال من قبل الآخرين نظراً لتواجدهم المستمر في الشوارع وكذلك خطر الحوادث المرورية ،كما أن هؤلاء المتاجرين بالأطفال يستغلون تعاطف الناس مع الأطفال وعدم الشك بهم وقلة المعلومات التي لديهم فيستخدمونهم في توزيع المخدرات والممنوعات والأنشطة غير المشروعة، وهذا يعرضهم لخطر الإدمان عليها،كما أنهم يستخدمون الأطفال كقطع غيار لبيع أعضائهم لأشخاص مستفيدين.

وأبان مازن بترجي رئيس مجلس إدارة جمعية البر بجدة أن مركز إيواء الأطفال المتسولين التابع للجمعية يعمل بالتعاون مع الجهات الأمنية على إيداع الأطفال المتسولين إما لوجود آبائهم في إدارة الترحيل حتى يتم إنهاء إجراءات ترحيلهم مع ذويهم أو لحين إصدار إقامة نظامية بعد أن يتم سداد الغرامات المالية، حيث يتعهد الكفيل بعدم تكرار مهنة التسول لهؤلاء الأطفال، مضيفاً بأن المركز يبدأ منذ لحظة وصول الأطفال بتسجيل بياناتهم الشخصية وأرشفة معلوماتهم واستلام ما بحوزتهم من مبالغ مالية وعينية ووضعها في الأمانات وتبديل ملابسهم القديمة بأخرى جديدة؛ إضافة لإجراء فحص طبي شامل عليهم وإعداد تقرير طبي عن حالة كل طفل واتخاذ اللازم حيال ذلك لافتا الى أن المركز لا يقتصر دوره على إيواء هؤلاء الأطفال فقط وإنما يتعدى ذلك عبر تأهيلهم من جديد وتعليمهم القرآن الكريم وتوعيتهم وتوجيههم بكثير من المبادئ وتعريفهم بأن ما يقومون به خطأ كبير لا بد من تجنبه مبينا ان المركز استقبل العام الماضي 538 طفل وطفلة بمركز إيواء الأطفال المتسولين حيث تم ترحيل 503 منهم وتسليم 18 طفل وطفلة لذويهم.



امراة تعترف بضرب أبنائها ومحاولة طعن زوجها بسكين عدة

مرات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

داوود الكثيري - جدة تصوير: محمد كديش
كشفت إيمان الحربي مديرة جمعية حماية الأسرة الخيرية «حماية» عن سيدة في الثلاثينيات من عمرها تقدمت إلى الجمعية تفيد بأنها تعنف زوجها وأبناءها بضربهم فضلا عن محاولتها عدة مرات طعن زوجها بالسكين للتخلص منه إلا أنه نجا من تلك المحاولات وقالت إيمان لـ (المدينة) إنه بعد مناقشة المرأة اتضح أنها تدخن السجارة بشراهة، ولا تتعاطى أي مواد محظورة وتم إحالتها إلى الصحة النفسية لإجراء الكشف والتأكد من حالتها النفسية والعقلية». من جهتها أوضحت مديرة الخدمة الاجتماعية بالجمعية أمل يحيى محنشي: «أن «حماية» تستقبل حالات العنف سواء المحولة من بعض الجهات الحكومية (الشؤون الاجتماعية أو جمعية حقوق الإنسان) أو الحالات التي تأتي بنفسها وبعد التأكد من الأوراق الثبوتية يتم فتح ملف لها وعمل دراسة ميدانية وبعد ذلك يتم متابعتها» منوهة إلى أن بعض حالات العنف تحتاج إلى وعي وتنقيف وأخرى تحتاج متابعة جهات حكومية مثل (الشرطة، أو المحاكم) وذلك على حسب وضع الحالة.

100 حالة معنفة العام الماضي
وقالت: وصل مجموع الحالات المعنفة التي استقبلتها الجمعية العام المنصرم أكثر من 100 حالة عنف مختلفة (جسدي - جنسي - لفظي) تتراوح أعمارهن من 18 عاما وحتى 40 عاما، واستطاعت «حماية» إنهاء نصف الحالات

تقريباً. وأضافت: «بعد تسجيل الحالة والتأكد من ثبوت وجود العنف تخضع المرأة المعنفة لدورات تأهيلية وتطويرية لافتة إلى مشاركة 60 حالة معنفة بدورات تطويرية في الخياطة، وتنسيق الزهور، والكورشية، وإدخال ومعالجة النصوص في الحاسب الآلي».

أقصى الجنوب

وعادت إيمان الحربي للحديث مشيرة إلى موقع الجمعية وما يمثلته من عائق أمام كثير من المتطوعين الراغبين في تقديم خدماتهم للجمعية وقالت: «للأسف الموقع الحالي في أقصى جنوب جدة (حي المصفاة) يمثل عائقاً أمام الجميع لأنه يصعب الوصول إليه مطالبة بضرورة توفير بديل له».



3 نساء نواب لـ 3 لجان متخصصة بالشورى

ثريا نائبة لحقوق الإنسان والعرائض .. وزينب للشؤون الثقافية .. ولبنى للصحية والبيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575712.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

تقلدت ثلاث نساء مناصب قيادية بمجلس الشورى في دورته السادسة نائبات لرؤساء ثلاث لجان متخصصة، وهن الدكتورة ثريا عبيد نائبا لرئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض، الدكتورة زينب أبو طالب نائبا لرئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، والدكتورة لبنى الأنصاري نائبا لرئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة. إلى ذلك رفع المجلس خلال جلسته العادية الأولى التي عقدها أمس برئاسة رئيسه الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ الشكر والامتنان لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، على ما يولونه من عناية ورعاية للمجلس والعمل على تطويره ليواكب الحاضر ويسير مستجداته ويتطلع إلى مستقبل مشرق لبلادنا الغالية.

ونوه رئيس الشورى في كلمة استهل بها أعمال جلسة المجلس، بالمضامين الإضافية لكلمة خدام الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة، وقال «كانت كلمته جزلة المعاني، حملت دلالات مهمة ومضامين عميقة، حيث أكد حرصه على تفعيل أعمال مجلس الشورى بوعي أساسه العقلانية مع البعد عن العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجا بلا نتيجة».

ورأى أن التطور الذي يسعى خدام الحرمين الشريفين إليه يقوم على التدرج البعيد عن أي مؤثرات، ما يعني أن تطوير مجلس الشورى، وتعيين المرأة عضوا في المجلس هي قرارات سيادية يتخذها ولي الأمر متى ما رأى أن المصلحة العامة للوطن والمواطن تتطلب ذلك، وهي السمة المميزة التي نلمسها في منهج الملك عبدالله بن عبدالعزيز في التحديث والتطوير الذي شهدته المملكة منذ توليه مقاليد الحكم.

وأكد آل الشيخ «أن مجلس الشورى يضع الكلمة الإضافية للملك كمرشد لأعماله، ونعمل على تحقيقها على أرض الواقع بحيث يكون ميزان العقل ومصلحة الوطن والمواطن هما الأساس لعضو المجلس في طرحه ومداخلته عند دراسة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، وعليه استحضار الإخلاص والعقل والمنطق في طرحه ومداخلته، وأن يسمو على المصالح الشخصية الضيقة، أو المناطقية، أو الفئوية».

واعتبر صدور الأمر الملكي بتعديل نظام مجلس الشورى ولائحته الداخلية دليلاً على ما يحظى به المجلس من اهتمام من خادم الحرمين الشريفين لتعزيز دوره كشريك في صناعة القرار ويُعَوَّلُ عليه في تحديث الأنظمة وتطويرها، والارتقاء بأداء أجهزة الدولة ومؤسساتها بما يحقق تطلعات المواطنين وبإبلي احتياجاتهم، لافتاً النظر إلى أن المجلس يدخل مرحلة جديدة، تتطلب مزيداً من الجهد والعطاء في دراسة الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصاته وصلاحياته وصولاً إلى القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن بما يحقق تطلعات ولاية الأمر، فعضوية مجلس الشورى بقدر ما هي تشريف فهي تكليف تستلزم من الجميع الإسهام بفكره وعلمه وبما يمتلكه من خبرات مترجمة في تعزيز قرارات المجلس لدعم مسيرة البناء والتنمية في مختلف مناطق المملكة بما يسهم في مزيد من الرفاهية للمواطنين. ووجه التهنية إلى الأعضاء والعضوات في دورته السادسة على الثقة الملكية التي أولاها خادم الحرمين الشريفين متمنيا لهم التوفيق في تحقيق تطلعات ولاية الأمر.

وعبر عن تقديره لجميع الأعضاء الذين انتهت فترة عضويتهم، بعد أن شاركوا في الجهد والعطاء خلال الدورة الماضية في دراسة ومناقشة الموضوعات التي وردت إلى المجلس، أو التي قدمت من الأخوة الأعضاء بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، في دورة عمل نظامية دقيقة وحوار راق اتسم بالشفافية والصراحة. واختتم رئيس مجلس الشورى كلمته معبراً باسمه وباسم أعضاء المجلس ومنسوبيه عن التهاني والتبريكات لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيين سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، مقدماً آل الشيخ التعازي في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبد العزيز - يرحمه الله- بعد أن أمضى عمره في خدمة دينه ومليكه ووطنه. إلى ذلك أعاد مجلس الشورى خلال أعمال جلسته تكوين لجانته المتخصصة وتسمية رؤساء ونواب رؤساء اللجان لأعمال السنة الجديدة من الدورة الحالية، وذلك عقب استعراضه لتقرير الأمانة العامة بشأن تكوين اللجان المتخصصة بالمجلس وتسمية رؤساء ونائب كل لجنة.

وأفاد مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد في تصريح له عقب الجلسة، أن المجلس استمع لتقرير من أمينه العام الدكتور محمد آل عمرو بشأن إعادة تكوين اللجان المتخصصة والتي بلغت 13 لجنة متخصصة لأعمال السنة الأولى من الدورة السادسة، مشيراً إلى أن المجلس وعملاً بما نصت عليه لوائح عمله الداخلية يكون في بداية أعمال كل سنة من دورته لجانته المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته، كما يتم تكوين اللجان المتخصصة وتحديد أعضاء كل لجنة وتسمية رئيسها ونائبه بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين. وأشار إلى أن التشكيل الجديد لتكوين اللجان المتخصصة لبي غالبية الرغبات التي تقدم بها أعضاء المجلس للترشح إلى اللجان، مبيناً أن الرغبة الأولى لأعضاء المجلس قد تحققت بنسبة 81 في المائة بما يمثل 120 عضواً، بينما تحققت الرغبة الثانية بنسبة 12 في المائة بما يمثل 18 عضواً، فيما الرغبة الثالثة للأعضاء تحققت منها 7 في المائة بما يمثل 10 أعضاء.

وبين الدكتور الحمد أن المجلس وافق - بالأغلبية - على تكوين لجانته المتخصصة لأعمال السنة الرابعة من الدورة الخامسة على النحو الآتي: لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور إبراهيم البراهيم رئيساً والدكتور فالح الصغير نائباً للرئيس، لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور خالد العواد رئيساً وعبد العزيز الهدلق نائباً، لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي رئيساً وهاشم بن علي راجح نائباً، لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة أسامة قباني رئيساً والدكتور فهد بن جمعة نائباً، لجنة الشؤون الأمنية اللواء الدكتور محمد أبو ساق رئيساً والدكتور عبدالرحمن العطوي نائباً، لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي صاحب السمو الأمير الدكتور خالد آل سعود رئيساً والدكتور مشعل السلمي نائباً، لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية الدكتور راشد الكثيري رئيساً والدكتورة زينب أبوطالب نائباً، لجنة الشؤون الخارجية الدكتور عبدالله العسكر رئيساً والدكتور مفلح الرشيد نائباً، لجنة الشؤون الصحية والبيئة الدكتور محسن الحازمي رئيساً والدكتورة لبنى الأنصاري نائباً، لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد مارق رئيساً والدكتور حسام العنقري نائباً، لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة المهندس محمد النقادي رئيساً والدكتور علي الطخيس نائباً، لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور سعدون السعدون رئيساً والدكتور جبريل عريشي نائباً، لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله الظفيري رئيساً والدكتورة ثريا عبيد نائباً.

وأعرب آل الشيخ عن تطلع المجلس إلى مزيد من تفعيل الدور الذي تضطلع به اللجان في مساندة أعمال المجلس، عاداً اللجان المتخصصة بمثابة العمود الفقري والمحرك الرئيس لما ينجزه المجلس من أعمال، حيث يتم داخلها دراسة

الموضوعات المحالة إليها وفقا لاختصاصات ومهام مجلس الشورى التي حددها نظامه والتي تتعلق بمناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، تفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية للوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، بإجراء المناقشات مع مسؤولي الجهات الحكومية والمتخصصين والمهتمين بالموضوع المطروح من مختلف شرائح المجتمع تمهيدا لرفع تقاريرها إلى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة.

وكان المجلس قد اطلع على عرض مرئي تعريفى تناول مختلف أوجه العمل داخل المجلس، كما جرى مناقشة عدة موضوعات تناولت التعريف بأعمال المجلس وأساليب اتخاذ القرار فيه، كما استمع المجلس إلى عدد من المقترحات تخص تطوير أداء المجلس بما يواكب دورته الجديدة.



أخبارهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575852.htm>

قسنتي والعنف

طلال قسنتي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة المسؤول عن ملف الصحة يستعد للمشاركة في مؤتمر عن العنف ينظمه مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في جدة حيث يلقي الضوء على حقوق الإنسان في مجال مناهضة العنف.

المعدي والتجول

محمد المعدي مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في هيئة حقوق الإنسان، يتجول هذه الأيام في عدد من عواصم العالم في مهمة عمل لم يكشف الغرض منها حيث قدم من أمريكا إلى الصين إلى الرياض ثم غادر إلى القاهرة .

نذير والتربية الفكرية

نذير خالد الزائر عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة مشرف برنامج فصول التربية الفكرية في محافظة الجبيل والمشراف والمؤسس لمشروع أصدقاء طلاب التربية الخاصة يسعى إلى تطبيق المشروع في إدارة تعليم المنطقة الشرقية.

الحارثي و 200 معاق

محمد الحارثي مشرف التربية الخاصة في إدارة التربية والتعليم في جدة سعيد هذه الأيام بنجاح البرنامج التدريبي (كيف تنظم حياتك) الذي نظم لأكثر من 200 معاق من طلاب التربية الخاصة وهدف إلى زرع مهارة التنظيم والترتيب في حياة الطالب المعاق اليومية.

كفى "تطالب باحترام حق الإنسان في بيئة صحية"

سليمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575856.htm>

عكاظ (جدة)

حذرت الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات (كفى) من خطورة انتهاك حقوق غير المدخنين بالتدخين لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، مطالبة بمجتمعات صحية خالية من المخدرات تحترم حق الإنسان في بيئة صحية سليمة.

وأوضح المتحدثون في البرنامج التوعوي الذي نفذته الجمعية بالتعاون مع مجلس حقوق الطلاب في مدرسة عبدالرحمن الداخل الثانوية في جدة أن التدخين أصبح ينتشر بشكل خطير بين الشباب ما يشكل لهم أضراراً صحية وتغييراً في نمط قيمهم التي نشأوا عليها، وتناول أعضاء الجمعية طرق الوقاية والتخلص من آفة التدخين والمخدرات. ولفتوا إلى المدخنين أكثر عرضة للإصابة بمرض سرطان الرئة بنسبة من 20-30 ضعفا مقارنة مع غير المدخنين، والتدخين يصيب الشباب بالعجز الجنسي، إضافة إلى أن المدخنين ينتهكون حقوق غير المدخنين في الحصول على بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض. وأوضح مسؤول قسم التوعية بالجمعية عمر بن علي الجرايدي أن هذا البرامج التفاعلي يأتي بالتعاون مع إدارات المدارس لبيان أضرار التدخين وسبل الوقاية منها، وقال «نهدف في الجمعية من إقامة هذا البرنامج التثقيفي في المدارس لحماية الشباب من انتهاك حقوقهم وحقوق غيرهم في بيئة صحية وحمايتهم من الأمراض بسبب التدخين». وأضاف «من أهداف الجمعية مساعدة المدمنين على الإقلاع عن التدخين والمخدرات و إدماجهم في المجتمع بتقديم دعم نفسي واجتماعي لهذه الفئة، وتحقيق توازن مجتمعي يسهم في المشروع الوطني للتنمية البشرية كما تهدف الجمعية إلى الحفاظ على محيط بيئي سليم».

يشار إلى أن جمعية (كفى) والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد أبرمتا في وقت سابق مذكرة تفاهم لـ«حماية حقوق غير المدخنين»، وشددتا على أهمية تفعيل القرارات الرسمية الصادرة من مجلس الوزراء والالتزام باتفاقية منظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ التي صادقت عليها المملكة عام 1426 هـ لحفظ حقوق غير المدخنين.

أهالي محافظة خليص لأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان:

نريد حقونا في التنمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575849.htm>

طالب أهالي محافظة خليص الجهات الحكومية بتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطنون، والمساواة في التنمية أسوة ببقية المحافظات في منطقة مكة المكرمة، مشيرين إلى أن بعد المسافة بين المحافظة وجدة والتي تبلغ 90 كيلا من محافظة جدة تزيد من معاناتهم التي تصطدم بالمواعيد دون جدوى.

ونقل الأهالي معاناتهم في لقاء موسع مع أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في لقاء دعا إليه أمين اللجنة الثقافية بخليص خالد حميد بن نويهر، حيث أوضح الأهالي أنهم في حاجة لمشاريع تنموية تخدم المحافظة التي يمر عبرها الحجاج ذهابا وإيابا إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقال المواطن حامد محمد بن نويهر «هناك عدة مطالب حقوقية نتطلع من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مساعدتنا في تحقيقها، منها عدم البت في المخططات منذ 12 عاما، وعدم وجود تجهيزات طبية كافية في المستشفى الموجود في المحافظة، إضافة إلى رفع المعاناة عن أهالي حي العزيزية وتوفير سكن بديل لهم، وإنشاء مركز للدفاع المدني وإيجاد تخطيط شامل للمحافظة».

فيما بين طالع دخيل الله الغانمي أن المحافظة تنفقر إلى خدمات القطاع الخاص كالبنوك حيث تعاني المحافظة من عدم تواجد البنوك وانتشار خدمة الصرف الآلي رغم ما تشهده من تطور متمثل في افتتاح فرع لجامعة الملك عبدالعزيز والتوسع في افتتاح المدارس، لخدمة كبار السن في المقام الأول الذين يرهقهم السفر إلى جدة لصرف مستحقاتهم من الضمان الاجتماعي.

من جهته، أشار عزيز السالمي إلى عدم توفر فرع للأحوال المدنية لاستخراج الهوية الوطنية لاسيما للنساء، وقال: «هناك عربة متنقلة للأحوال المدنية تزور المحافظة بين فترة وأخرى لكن خدماتها تقتصر على الرجال دون النساء»، وأضاف «إضافة إلى هذه المعاناة هناك معاناة أخرى تتمثل في بعد مركز الدفاع المدني الوحيد في المحافظة ونقاط لهيئة الهلال الأحمر السعودي لاسيما أن المحافظة يمر بها حجاج بيت الله الحرام ذهابا وإيابا من المدينتين المقدستين، وتكثر فيها الحوادث». وسرد أحمد الغانمي جانبا آخر لمعاناة الأهالي قائلا: «رغم أن المحافظة غنية بالمياه إلا أن هناك أزمة يعانيها المواطنون والسبب الحقيقي وراء أزمة المياه الحالية ليس بسبب قلة المياه كما يزعمون بل بسبب تغيير جدول توزيع المياه بين الأحياء»، وأكد أن المحافظة مقبلة على نهضة تنموية، مشيرا إلى أن هناك مشاريع اعتمدت في المحافظة لم نر لها أثرا على أرض الواقع.

من جهته، طالب المواطن فيصل العقبي إدارة الجوازات في المنطقة إلى افتتاح فرع لخدمة المواطنين ومتابعة كثر المتخلفين في المحافظة، وقال: «لم نعد في مأمن على أبنائنا من كثر ما نشاهده من عمالة غير نظامية تنتشر بين المزارع والأحياء في المحافظة»، وأضاف «وجود عمالة بكثرة يزعزع الأمن ويجعل المواطن يشعر بالخوف»، أما المواطن عبدالعزيز بن رافد الصبحي الإدارة العامة للمرور إلى دعم المركز الموجود في المحافظة بالكوادر البشرية والتجهيزات التي تساعد المواطنين على قضاء خدماتهم بدلا من الانتقال إلى العاصمة المقدسة أو جدة، وقال: «لا يوجد في المحافظة خدمات يقدمها المرور سوى خدمة القسائم ورصد المخالفات»، وأضاف «نفقر إلى أفراد من المرور متخصصين في الحوادث أو فرع للشركة المسند إليها تخطيط الحوادث، إضافة إلى إمكانيات مادية وتجهيزات تقدم خدمات أخرى للمواطنين كتجديد ملكية المركبات وتسديد المخالفات وغيرها».

من جهته، طمأن المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الدكتور حسين الشريف المواطنين إلى وقوف الفرع معهم لتحقيق مطالبهم في تنمية شاملة تحقق الحياة الكريمة لسكان المحافظة، وقال: «نحن استمعنا إلى معاناتكم وتظلماتكم وهذا واجبنا، لكن عليكم التوجه بتقديم مطالبكم للمحافظة ومن ثم لإمارة المنطقة والجهات المعنية وإن لم تجدوا تجاوبا فمهمتنا إيصال مطالبكم».

عائلة بنت عبدالله: ارتفاع قضايا العنف الأسري 20% أوضحت أن كل 57 فتاة معنفة يقابلها 25 شاباً يتعرض إلى التعنيف

المصدر: جريدة العربية الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
<http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/25/268154.html>

العربية نت

كشفت الأميرة عائدة بنت عبدالله عن ارتفاع معدلات قضايا العنف الأسري الواردة إلى جمعية حقوق الإنسان بنسبة 20% بحسب آخر تقرير للجمعية، معلنة أنها أعلى ارتفاع تسجله الجمعية منذ إنشائها عام 1425 هـ، بينما أشارت دراسة أخرى إلى تعرض 10% من الطالبات للتحرش الجنسي.

وقالت الأميرة عائدة في كلمة لها خلال رعايتها لفعاليات يوم المرشدة العالمي في مقر جمعية مرشدات السعودية في جدة أمس، إن التقرير السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أثبت ارتفاع معدلات قضايا العنف الأسري التي بلغت نحو 20% من القضايا الواردة إلى الجمعية خلال عام 1431 هـ، ليسجل بذلك أعلى ارتفاع معدلات العنف الأسري منذ إنشاء الجمعية عام 1425 هـ.

وبينت أن حالات الفتيات اللاتي يتعرضن إلى العنف الأسري ضعف معدلات حالات العنف ضد الأولاد، موضحة أن كل 57 فتاة معنفة يقابلها 25 شاباً يتعرض إلى التعنيف من جانب أسرته.

وحول تعرض الفتيات المراهقات إلى التحرش الجنسي، أشارت إلى دراسة أخرى أجريت في مدينة الرياض شملت 450 طالبة أظهرت أن 10% من الطالبات يتعرضن إلى التحرش الجنسي، بينما تتلقى نحو 31 في المئة منهن توجيهات حول كيفية التعامل مع التحرش الجنسي.

وأفادت بأن الدراسة أوردت في مدونة حقوق المرأة السعودية، وكشفت عن تعرض المراهقات للتحرش الجنسي، إذ إن الباحثين اختاروا مدرستين في مدينة الرياض وتم اختيار نحو 450 طالبة كعينة عشوائية بهدف الإجابة عن أسئلة الاستبانة حول ظاهرة التحرش الجنسي، مؤكدة أن نتائج الدراسة أظهرت أن ما يعادل 10% من الطالبات يتعرضن إلى التحرش الجنسي و31% منهن يتلقين توجيهات حول كيفية التعامل مع التحرش الجنسي.

وأكدت أن نسبة تعرض الطالبات إلى التحرش الجنسي تعتبر نسبة ضئيلة، وتحتم الاهتمام بتوعية الفتيات حول كيفية الوقاية من العنف الأسري وطرق تداركه وآثاره، مشددة على ضرورة الاهتمام بدور مرشدات السعودية في "الوقاية من العنف" الذي يشكل الركيزة الأولى في تحقيق الأمن للفتيات والمجتمع. بحسب ما ذكرت "الحياة".

امراة تعترف بضرب أبنائها ومحاولة طعن زوجها بسكين "حماية": أكثر من 100 حالة عنف تتراوح أعمارهن من 18 وحتى 40 عاماً

المصدر: جريدة العربية الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/25/268178.html>

العربية نت

كشفت إيمان الحربي مديرة جمعية حماية الأسرة الخيرية "حماية"، عن سيدة في الثلاثينات من عمرها تقدمت إلى الجمعية تفيد بأنها تعتف زوجها وأبناءها بضربهم، فضلاً عن محاولتها عدة مرات طعن زوجها بالسكين للتخلص منه إلا أنه نجا من تلك المحاولات.

وقالت إيمان إنه بعد مناقشة المرأة اتضح أنها تدخن السجارة بشراهة، ولا تتعاطى أي مواد محظورة وتم إحالتها إلى الصحة النفسية لإجراء الكشف والتأكد من حالتها النفسية والعقلية.

من جهتها أوضحت مديرة الخدمة الاجتماعية بالجمعية أمل يحيى محنشي أن "حماية" تستقبل حالات العنف سواء المحولة من بعض الجهات الحكومية (الشؤون الاجتماعية أو جمعية حقوق الإنسان) أو الحالات التي تأتي بنفسها وبعد التأكد من الأوراق الثبوتية يتم فتح ملف لها وعمل دراسة ميدانية وبعد ذلك يتم متابعتها. ونوهت محنشي إلى أن بعض حالات العنف تحتاج إلى وعي وتنقيف وأخرى تحتاج متابعة جهات حكومية مثل (الشرطة، أو المحاكم) وذلك على حسب وضع الحالة. بحسب ما ذكرت "المدينة".

وأضافت محنشي أن مجموع الحالات المعنفة التي استقبلتها الجمعية العام المنصرم وصل أكثر من 100 حالة عنف مختلفة (جسدي - جنسي - لفظي) تتراوح أعمارهن من 18 عاماً وحتى 40 عاماً، واستطاعت "حماية" إنهاء نصف الحالات تقريباً.

وأوضحت أنه بعد تسجيل الحالة والتأكد من ثبوت وجود العنف تخضع المرأة المعنفة لدورات تأهيلية وتطويرية، لافتة إلى مشاركة 60 حالة معنفة بدورات تطويرية في الخياطة، وتنسيق الزهور، والكورشية، وإدخال ومعالجة النصوص في الحاسب الآلي.

12 وفاة لأطفال نتيجة العنف عام 2012.. عاذلة بنت عبد الله: مطلوب قانون صارم ضد المعنفين من أقارب الدرجة الأولى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
http://www.aleqt.com/2013/02/25/article_734437.html

أمل الحمدي من جدة
طالبات الأميرة عاذلة بنت عبد الله آل سعود رئيسة برنامج الأمان الأسري بضرورة سنّ قوانين صارمة للمعنفين، خاصة من أقارب الدرجة الأولى من الأهل من أجل النهوض بمجتمع آمن وخالٍ من العنف، مشيرة إلى أن تحقيق الأمن المجتمعي لا يتم إلا بمراعاة الأمن الشخصي، مؤكدة أن الأسرة هي التي تمنح الطفل الشعور بالأمن والاستقرار لينمو بشخصية ناضجة تؤهله فيما بعد للتعامل مع تحديات الحياة بعقلانية وتوازن.
جاء ذلك خلال رعايتها أول من أمس فعاليات يوم المرشدة العالمي تحت شعار "فتاة آمنة.. مجتمع آمن"، حيث كشفت الأميرة عاذلة عن البدء في تنفيذ استراتيجية جديدة للبرنامج بمجلس إدارة جديد يضم 12 جهة من جميع القطاعات بما فيها البونيسيف إلى جانب مؤسسات حكومية وأهلية، عبر الشراكة مع القطاعات المختلفة سواء الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع القضائي والصحي والاجتماعي التي تعد من أساسيات البرنامج فجميعهم شركاء.
ولفتت إلى التقرير السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي ذكر أن 20 في المائة من القضايا الواردة للجمعية عام 1431 كانت نتيجة للعنف الأسري في أعلى تسجيل للجمعية منذ بداية إنشائها عام 1425، وكان عدد الفتيات اللاتي تعرضن للعنف ضعف الأولاد " 57 فتاة مقابل 25 ولدا"، وفي دراسة أجريت في الرياض عن تعرض المراهقات للتحرش الجنسي أوردتها مدونة حقوق المرأة السعودية، قام الباحثون باختيار مدرستين في عام 2008، وتم اختيار 450 طالبة بشكل عشوائي للإجابة عن أسئلة استبيان التحرش الجنسي ظهر أن ما يعادل 10 في المائة من الطالبات أكن تعرضن للتحرش الجنسي و 31 في المائة فقط من الفتيات من كامل العينة قد تلقين توجيهات حول التعامل مع التحرش، وهي نسبة ضعيفة تحتم الاهتمام بتوعية الفتيات بالعنف وكيفية تدارك آثاره.
وبشأن تعميم نشاط المرشدات على التعليم العام، قالت: "من الذكاء أن نبداً بمن هو مقتنع بهذا النشاط ونتوجه له لنكسب الثقة من خلال هذه البرامج التي هي عمل تطوعي، ولا يمكن أن نجبر أحداً عليها".. مؤكدة أن هناك جهوداً وبرامج لتعميم تلك البرامج على المدارس الحكومية والتعليم العام، لا سيما أن وزارة التعليم من خلال لجنة الطفولة هي عضو في مشروع خط مساندة الطفل، وستحظى كذلك بعضوية مجلس إدارة البرنامج.
من جهة ثانية، كشفت الدكتورة مها المنيف المديرية التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة عن ارتفاع عدد وفيات الأطفال جراء العنف الأسري إلى 12 حالة وفاة لطفلٍ معنفٍ مسجلة بالقطاع الصحي من جميع مراكز حماية المستشفيات في المملكة لعام 2012، فيما بلغت عام 2011 ست حالات وفاة، وفي عام 2010 خمس حالات، وهو مؤشر خطير لارتفاع عدد وفيات الأطفال المعنفين في المملكة، مشيرة إلى الإحصائية الأخيرة لمراكز الحماية في المستشفيات سجلت مائتي حالة عنف ضد الأطفال خلال عام، معظمها إيذاء جسدي، أي إصابات بليغة تحتاج لعلاج و 20 في المائة منها إيذاء جنسي.
وقالت المنيف في كلمتها، إن 90 في المائة من العنف الأسري يحصل للأطفال من داخل المنزل، والمعنفون مع الأسف هم الآباء والأمهات، فالعنف الأسري غالباً ما يحصل خلف الأبواب الموصدة.
وفيما يخص العنف ضد المرأة أشارت المنيف إلى دراسة أعدت أخيراً لأكثر من 58 دولة في العالم، تقول، إن العنف في الدول المشاركة بالدراسة تراوح ما بين 3 في المائة وبعضها يصل إلى 70 خلال سبع سنوات، تراوح نسبة المملكة ما بين 20 إلى 30 في المائة.

وأشارت إلى أن برنامج الأمان الأسري يعمل جاهدا للقضاء على العنف بأنواعه الأربعة (الجسدي، الجنسي، النفسي، والإهمال) خاصة أن أكثر المتضررين من النساء والفتيات والأطفال والمسنين من الرجال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة .



عادلة بنت عبدالله: ارتفاع قضايا العنف الأسري 20 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486623>

جدة - لارا أبو هليل
كشفت الأميرة عادلة بنت عبدالله عن ارتفاع معدلات قضايا العنف الأسري الواردة إلى جمعية حقوق الإنسان بنسبة 20 في المئة بحسب آخر تقرير للجمعية، معلنة أنها أعلى ارتفاع تسجله الجمعية منذ إنشائها عام 1425هـ، بينما أشارت دراسة أخرى إلى تعرض 10 في المئة من الطالبات للتحرش الجنسي.
وقالت الأميرة عادلة في كلمة لها خلال رعايتها لفعاليات يوم المرشدة العالمي في مقر جمعية مرشدات السعودية في جدة أمس، إن التقرير السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أثبت ارتفاع معدلات قضايا العنف الأسري التي بلغت نحو 20 في المئة من القضايا الواردة إلى الجمعية خلال عام 1431 هـ، ليسجل بذلك أعلى ارتفاع معدلات العنف الأسري منذ إنشاء الجمعية عام 1425هـ.
وبيّنت أن حالات الفتيات اللاتي يتعرضن إلى العنف الأسري ضعف معدلات حالات العنف ضد الأولاد، موضحة أن كل 57 فتاة معنفة يقابلها 25 شاباً يتعرض إلى التعنيف من جانب أسرته.
وحول تعرض الفتيات المراهقات إلى التحرش الجنسي، أشارت إلى دراسة أخرى أجريت في مدينة الرياض شملت 450 طالبة أظهرت أن 10 في المئة من الطالبات يتعرضن إلى التحرش الجنسي، بينما تتلقى نحو 31 في المئة منهن توجيهات حول كيفية التعامل مع التحرش الجنسي.
وأفادت بأن الدراسة أوردت في مدونة حقوق المرأة السعودية، وكشفت عن تعرض المراهقات للتحرش الجنسي، إذ إن الباحثين اختاروا مدرستين في مدينة الرياض وتم اختيار نحو 450 طالبة كعينة عشوائية بهدف الإجابة عن أسئلة الاستبانة حول ظاهرة التحرش الجنسي، مؤكدة أن نتائج الدراسة أظهرت أن ما يعادل 10 في المئة من الطالبات يتعرضن إلى التحرش الجنسي و31 في المئة منهن يتلقين توجيهات حول كيفية التعامل مع التحرش الجنسي.
وأكدت أن نسبة تعرض الطالبات إلى التحرش الجنسي تعتبر نسبة «ضئيلة»، وتحتم الاهتمام بتوعية الفتيات حول كيفية الوقاية من العنف الأسري وطرق تداركه وآثاره، مشددة على ضرورة الاهتمام بدور مرشدات السعودية في الوقاية من العنف الذي يشكل الركيزة الأولى في تحقيق الأمن للفتيات والمجتمع.

الشورى“ ينتخب 3 سيدات نائبات لرؤساء لجان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486420>

الرياض - خالد العمري وحياة الغامدي
شهدت أولى جلسات مجلس الشورى في دورته السادسة أمس (الأحد) في الرياض - التي تشارك فيها للمرة الأولى 30 سيدة - اختيار ثلاث عضوات نائبات لرؤساء لجان منبثقة عن المجلس. وانضمت 7 عضوات إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئة، والتحقّت ست أخريات بكل من لجنتي «الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب» و«الشؤون التعليمية والبحث العلمي». واختارت أربع عضوات الانضمام إلى لجنة حقوق الإنسان، فيما انضمت ثلاث أخريات إلى لجنة الشؤون الخارجية. **(للمزيد)**

وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن ليس ثمة ما يمنع رئاسة المرأة لأي من لجان المجلس. لكنه قال إن العرف السائد هو أن تذهب الرئاسة إلى أحد الأعضاء القدامى لصلته بخبايا الملفات العالقة. وكانت العضو الدكتورة خولة الكريع أول صوت نسائي ينطلق تحت قبة «الشورى»، إذ طالبت بمشاركة العضوات في غالبية اللجان من دون اقتصار على التخصص. وطالب العضو سلطان السلطان بإنشاء لجنة للكوارث والسيول والأزمات. وانتخب المجلس بالاقتراع السري الدكتورة زينب أبو طالب نائبة لرئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية. وانتُخبت الدكتورة لبنى الأنصاري نائبة لرئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة، فيما انتُخبت الدكتورة ثريا عبيد نائبة لرئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض.

وخلت خمس لجان داخل المجلس من العضوات، وهي: «الشؤون الإسلامية والقضائية»، و«الشؤون الاقتصادية والطاقة»، و«الشؤون الأمنية»، و«الإسكان والخدمات العامة»، و«النقل والاتصالات وتقنية المعلومات». وكان أول المتحدثين العضو الجديد سلطان السلطان الذي طالب بإنشاء لجنة خاصة للكوارث والسيول والأزمات. ورد رئيس المجلس الشيخ عبدالله آل الشيخ بأن المجلس مهتم بهذا الموضوع كثيراً، وسيدرس الاقتراح. وأكد مساعد رئيس المجلس الدكتور الحمد أنه لا يوجد في نظام المجلس أو لائحته الداخلية يمنع أن تصبح المرأة رئيس لجنة، «ولكن العرف السائد أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء القدامى، ليس لأنه رجل، بل لأن هناك ملفات قديمة معلقة لدى اللجان يصعب على العضو الجديد الإلمام بها في بداية عمله». وأوضح أن التعديل الذي استحدثه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على اللائحة ينص على عبارة «ومشاركة المرأة»، ليؤكد أنه لا توجد لجنة خاصة بالرجال أو النساء، فهم سواسية تحت القبة.

الطبيبات والمدرسات أكثر ضحايا العضل والمحاكم تنظر

400 قضية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/25/739354>

الرياض - يوسف الكهفي

أكد المستشار القانوني في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد بن عبدالرحمن الفاخري، تزايد نسب قضايا العضل في المملكة، وارتفاع معدلها بحسب التقرير الذي نشرته «الشرق» سابقاً، ووصل إلى قرابة الـ «400» قضية منظورة في المحاكم في عام 1433 هـ. مرجعاً الأمر إلى ارتفاع درجة الوعي لدى الفتيات ومعرفة حقوقهن من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والفصائيات وتنقيف أنفسهن من خلال الإنترنت، وأن بعض أولياء الأمور لا يزالون يتعاملون بالعقلية القديمة في ظل عدم وجود قانون صارم يلزمهم بتجنب هذا الفعل التعسفي في أغلب الأحيان. سلطة «حقوق الإنسان»

منوهاً بأن الجمعية السعودية لحقوق الإنسان ليست لديها سلطة في هذا الجانب، ودورها يقتصر فقط على الحل الودي وتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتحرص الجمعية على حماية حق المرأة من التجاوز والانتهاك فيما يتعلق بتعليق مصيرها، وفي المقابل الحفاظ على روابط الأسرة والعلاقة بين الفتاة وأهلها، وإن لم يتفقا تتغلب مصلحة البنت على أي مصلحة أخرى. أما من الناحية القانونية فليست هناك أحكام مقننة، وتختلف المسألة بطريقة تناول القاضي للقضية، وفي الأغلب يتولى القاضي الولاية إن لم يحدث الصلح أو الاتفاق بين الفتاة وأهلها إن كان العضل ظاهراً، أو يولي القاضي من هو الأصلح من أسرتهما، ويتم تزويجها بهذه الطريقة.

اختيار الزوج

ومن جهته، قال أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك سعود الدكتور سليمان العقيل، إن من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة هذه الظاهرة أن الفتيات أصبحن يلجأن إلى اختيار الزوج من خارج محيط المجتمع لسبب أن كثيراً من الشباب لدينا ليست لديهم القدرة على تحمل أعباء الحياة وتكاليف الزواج وفتح بيت للحياة الزوجية، فتضطر الفتاة للبحث عن زوج من خارج محيطها، أي غالباً ما يكون من غير جنسيتها، ويأتي ولي الأمر ويرفض هذا الزواج لأسباب مجتمعية وأعراف قبلية أو مذهبية، ومن هنا ترى الفتاة أن هذا التصرف هو عضل لها، فهي لا تريد أن يفوتها القطار وتتضم إلى قائمة العوانس، وبالتالي يحدث شبه صراع بين الآباء والأبناء فيما يراه الآباء التمسك بالثوابت الاجتماعية والعادات مثل كفاءة النسب والعرقية والمذهبية، وفيما تراه الفتاة نوعاً من السلطة الأبوية ويحدث نوع من الفجوة بين الطرفين، وتدخل فيها المفاهيم المقننة في الشرع والعادات والتقاليد أيضاً.

أسباب العضل

وأضاف «الإشكالية أن بعض القضايا تحدث لدينا في المدن، والقاضي لا يتعامل مع القضايا كجزء من القضية المجتمعية، ولكن يتعامل معها على أنها معاملة وأوراق، حتى القاضي أصبحت علاقته بالمجتمع والناس ضعيفة من الناحية الاجتماعية والنفسية». ويوضح الشيخ الدكتور عوض القرني «العضل له أسباب متعددة؛ أولها الجهل بدين الله، وبعض أولياء الأمور الذين يجهلون واجبه نحو أخواتهم وبناتهم نجد أنهم يعاملونهن مع الأسف الشديد بأقل ما يتعاملوا به مع اليهائم، لو كان عند أحدهم بهيمة لما تعامل معها بتلك الطريقة التي يتعامل بها مع من كان ولياً لأمرها، فكثير من يعضل فئاته إما لطمع في دخلها الوظيفي، وإما ينتظر الرجل الثري الذي سيدفع فيها أكثر، والمبالغة في البحث عن الأفضل وكأنها سلعة»

الضغط الاجتماعي

ويكمل «أهم أسباب العضل أنه ليس هناك ضغط مجتمعي على العاضل يجعله يشعر بجريمته، وليس هناك تنظيم أو نظام لعقوبته من السلطة التي لو وجدت لكان لها دور في الحد من هذه الظاهرة»، بينما يقول المستشار القضائي الشيخ صالح

الحيدان «العضل له أسباب، وهذه الأسباب يجب أن تدرس دراسة ميدانية علمية قضائية، والزيادة في نسبة العضل التي طرأت في التقرير الأخير لوزارة العدل تدل على أن هناك نوعاً من تغييب النص وتغييب العقل السليم»، مبيناً أن العضل السيئ المنتشر حالياً هو أن يقوم ولي الأمر بعضل المرأة طمعاً في راتبها، وهذا عضل سيئ، ويجب على القاضي أن يخبر ولي الأمر بأن هذا من الأمور المنكرة»، موضحاً أن راتبها ليس لولي أمرها ولا زوجها، وهي تعطي باختیار من تحب بالاقتناع والرضا، وأكثر من يتعرض للعضل هن الطبيبات والمدرسات والموظفات، والسبب الطمع في رواتبهن.



جدة: إيداع الطفل المعنف راكان في دار الحماية بعد تعافيه من الحروق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486954>

جدة - أحمد الهلالي
أودعت إدارة الحماية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الطفل المعنف «راكان» إلى دار الحماية الاجتماعية تمهيداً لإحالاته إلى «الحضانة» بعد تعافيه من الحروق التي لحقت به جراء تعذيبه من جانب والده قبل أيام وحرقه بالماء «المغلي».

وأوضح مدير إدارة الحماية الاجتماعية في جدة صالح الغامدي لـ «الحياة» أن الطفل «راكان» خرج من مستشفى الملك فهد بجدة بعد تقديم العلاج اللازم له، إذ تعافى من الحروق التي لحقت به، مشيراً إلى أنه تم تحديد موعد لإجراء عملية تجميلية له خلال الفترة المقبلة.

وحول تسليم «الطفل» إلى والديه، أكد الغامدي أنه لن يتم تسليم الطفل إلى والديه، موضحاً أن اللجنة تدرس تسليمه إلى «جدته» بعد الانتهاء من جميع الإجراءات النظامية المتبعة في مثل هذه الحالات التي تصل إلى إدارة الحماية.

وكانت الجهات المختصة في جدة فتحت تحقيقاتها مع «والد» الطفل «راكان» الذي عذب ابنه وأحرقه بـ «ماء مغلي» من السخان، فيما خاطبت الشؤون الاجتماعية في وقت سابق شرطة جدة لموافاتها عن مجريات القضية والتحقيقات التي جرت مع والد الطفل لاتخاذ الإجراءات اللازمة بعد خروج الطفل.

وكشفت مصادر لـ «الحياة» أن الطفل لم يسجل في المدرسة وأنه ليس مسجلاً في دفتر العائلة الخاص بوالده، مشيرة إلى أنه تعرض إلى عمليات تعذيب سابقة أبرزها الضرب بأدوات مختلفة، إضافة إلى إحراقه بـ «الشاي» الحار.

وجاءت هذه التطورات بعد أن تسلمت دار الحماية الاجتماعية بجدة قبل أسبوعين الطفل «راكان» البالغ من العمر تسع سنوات في أشنع حالات العنف الأسري التي سجلتها محافظة جدة حتى الآن، إذ تعرض الطفل الذي نقل إلى مستشفى الملك فهد بجدة إلى حروق خطيرة في أنحاء متفرقة من جسمه جراء حرقه بـ «ماء مغلي» من جانب والده وبمساعدة والدته خلال فترات متفاوتة.

وبدأت تطورات القضية ببلاغ تقدم به «جد» الطفل المعنف إلى الشؤون الاجتماعية والتي بدورها خاطبت شرطة جدة من أجل تسليم «الطفل» راكان، وتفاعلت الجهات المختصة بشكل سريع مع حالة الطفل وفتحت تحقيقات موسعة مع أسرة الطفل.

يذكر أن ندوات علمية ودراسات أجريت كشفت عن تنامي ظاهرة العنف الأسري في السعودية، وفقاً للحالات الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إذ بلغت نسبتها 40 في المئة بين نحو ستة آلاف حالة مسجلة لدى الجمعية، كما أشارت الدراسات إلى أن الأطفال دون سن خمس سنوات يتعرضون للإيذاء بنسبة 32 في المئة، فيما تبلغ نسبة تعرض الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وتسع سنوات للعنف إلى 27 في المئة.

عدالة الحقوق يطالب بإلغاء قرار الشؤون الاجتماعية...

والزامها بالتصريح

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/482480>

الدمام - ياسمين الفردان
أرجأت المحكمة الإدارية في الدمام، أول من أمس، النظر في قضية مركز «عدالة الحقوق»، المرفوعة على وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى 29 من شهر ربيع الآخر الجاري. وكان المركز توقع أن تكون الجلسة التاسعة «الفصل»، وأن يصدر الحكم في القضية التي دخلت أروقة القضاء قبل عامين. فيما انتهت الجلسة العاشرة بمهلة جديدة، بعد أن جددت الوزارة طلبها بالرد على دفوعات المركز.
وعزت وزارة الشؤون الاجتماعية، في الدفوعات التي قدمتها إلى المحكمة أول من أمس، أسباب امتناعها عن منح مركز «عدالة الحقوق» تصريحاً لمزاولة العمل، «لمخالفته مفهوم سيادة القانون، ما يخالف نظام البلد الذي تحكمه الشريعة الإسلامية، ولخروج مضمونه عن العمل الخيري»، مطالبة المركز بـ «التوجه نحو الهيئة الوطنية للمحاميين»، باعتبارها «المعنية بشؤونهم، وتنظيم عملهم ونشاطهم. وهي تدرس حالياً لدى هيئة الخبراء»، لافتة إلى أن خطاب المركز المرفوع إلى خادم الحرمين الشريفين، تضمن «إقراراً بأن تأسيس مثل تلك الجمعيات يدخل ضمن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي ما زال يدرس إلى الآن في اللجنة الوزارية».
وبين شد وجذب في أروقة القضاء، تأجل النظر في القضية من جديد، بعد أن خابت التوقعات السابقة، بجلسة «مفصلية»، يصدر خلالها الحكم في القضية، إلا أن محامي المركز طالب بمهلة للرد على إدعاءات وزارة الشؤون الاجتماعية، لتتحول القضية إلى فصل جديد، حدد له موعد في 29 ربيع الآخر الجاري. فيما يطالب المركز على لسان محاميه «إلغاء قرار الوزارة وإلزامها بتسجيل المركز، والتصريح له بالعمل». وتابعت «الحياة» في أعداد سابقة، المسار القضائي، للقضية التي رفعها «مركز عدالة» ضد وزارة الشؤون الاجتماعية، لرفضها التصريح له بمزاولة عمله الحقوقي. ووصف محامي المركز طه الحاجي، في تصريح إلى «الحياة»، دفوعات ممثل الوزارة بـ «غير الواضحة»، لافتاً إلى أنها جاءت «بصبغة غير نظامية. ولم تتضمن في شرحها إيفاء للتساؤلات التي قدمت لهم من قبل المحكمة».
ووجه المحامي، ضمن مذكرة دفاعه تساؤلاً حول مقصد الوزارة من تصنيف المركز بـ «الخارج عن العمل الخيري»، موضحاً أن «أهداف المركز المذكورة في نظامه الأساس تتمحور حول نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوعية الناس بها، وهو عمل خيري تطوعي، يتماشى مع لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ومع الأنظمة ومع توجهات الدولة وتعليمات مسؤوليها».

ووصف الحاجي، تكرار الوزارة، لبعض العبارات، «من دون أي مستند شرعي أو نظامي» في قوله: «إن الترخيص للمركز من اختصاص هيئة حقوق الإنسان. فيما سبق أن بينا أنه ليس من اختصاصها»، واصفاً إصرار الوزارة على هذا الأمر بـ «الغريب». واستدرك «ثمة لبس يتضح من خلال بعض ما جاء به ممثل الوزارة، فيما يتعلق بالهيئة الوطنية للمحاميين، ما ليس له صلة بالقضية، ما يعني أن ممثلهم غير متثبت من طبيعة العمل الحقوقي جيداً».
وأضاف الحاجي، «ذكر ممثل الوزارة في مذكرته، أنه يجب التنسيق مع إمارات المناطق، ووزارة الداخلية، فيما يخص طلبات تأسيس الجمعيات الخيرية. واستند في ذلك على أمر سام. ولم يرفق صورة من الأمر. كما أن المركز سبق أن خاطب إمارة المنطقة الشرقية، وكذلك خاطب خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد، ووزير الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وما زال التواصل مع هذه الجهات مستمراً. ولم تبد أي جهة تحفظها على ذلك. بل على العكس تماماً، فمسار تجاوبهم مع المركز كان إيجابياً».
ووجه المحامي الحاجي، ضمن دفوعاته سؤالاً حول «استناد الوزارة على نظام لم يصدر بعد، من خلال ما تضمنته مذكرتهم بأن خطاب المركز المرفوع لخادم الحرمين الشريفين، تضمن إقراراً بأن تأسيس مثل تلك الجمعيات يدخل ضمن

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي ما زال يدرس في اللجنة الوزارية إلى الآن»، واصفاً ادعاء ممثل الوزارة بـ «التمويه». وعزا ذلك إلى «إخلاء مسؤوليتهم النظامية عن الترخيص والسماح له بالعمل تحت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية».

اليوم

براء والد "المنتحرة" بحبوب الضغط

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م
<http://www.alyaum.com/News/art/73397.html>

عمر المطيري - جدة
تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة قضية فتاة تناولت حبيب الضغط مما أدى إلى وفاتها . وكشف المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إنه بعد التحقيق في أسباب الوفاة والتخوف من تعرض الفتاة لعملية عنف من والدها تم التواصل مع والدتها واثنين من أشقائها ولم يتهم أحد منهم والد الفتاة التي أثبتت قضيتها على أنها انتحرت بسبب العنف الذي تعرضت له من والدها وفقا لما أثير في بداية القضية ، وبعد ان ارجع التقرير الطبي سبب الوفاة الى تناول جرعات من حبوب الضغط وافراج الشرطة عن والدها وعدم تقدم أحد للجمعية ، أصبح دورها متابعة ما تصل له نهاية التحقيقات حول أسباب الوفاة والدوافع التي أدت إلى إقدام الفتاة على الانتحار باستخدام أدوية الضغط.



اختبار القياس يطيح بأحلام خريجات التعليم القدامى في الوظيفة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م
<http://www.al-madina.com/node/436099/.html>

ريهام المستادي - جدة
تحول اختبار القياس والتقويم إلى حالة من الرعب والشبح لدى خريجات التعليم القدامى على وجه الخصوص وذلك على خلفية تواضع نسبة النجاح المعلن عنها مؤخراً والتي لا تزيد على 50%. وترى هؤلاء الخريجات في هذا الاختبار عقبة كبيرة أمام توظيفهن في المرحلة المقبلة مما يفاقم معانتهن بصورة كبيرة ويطالبن بضرورة اعفائهن منه أسوة بزميلاتهن اللاتي عيّن في وظائف منذ سنوات دون الزامهن باجتيازها. وفيما تشير بعض هؤلاء المعلمات إلى صعوبة هذه النوعية من الاختبار التي تعتمد على الخبرة التي لم يمارسها فعليا، يدعو بعض المسؤولين الى ضرورة إعادة النظر في هذا الاختبار للتأكد من جدواه الفعلية من خلال آليات محايدة وألا يكون قد تم اقراره من أجل ترشيد الاعداد المتقدمة للحصول على وظائف أو دخول الجامعات. وتشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من 300 ألف متقدمة الى الوظائف التعليمية على الموقع الالكتروني لوزارة الخدمة المدنية، فيما شهدت السنوات الاخيرة توسعا في الكثير من دول العالم في الاستعانة

بهذا الاختبار الذي يهدف الى رصد الحد الأدنى من المهارات الواجب توفرها في الباحثين عن عمل. ويدلل مؤيدو الاختبار على ذلك بتوسع مختلف الجهات فيه في السنوات الأخيرة.

صدمة كبيرة

نورة الزهراني خريجة علم اجتماع طال انتظارها للوظيفة أكثر من عشر سنوات تقول: فور تخرجي قدمت أوراقى للخدمة المدنية وفي كل مرة يأتي الرد بأن الأولوية للأقدمية واستيفاء النقاط لكن فوجئنا مؤخراً ان وزارة التربية والتعليم اشترطت ضرورة اجراء اختبار قياس كشرط لحصولنا على وظيفة فهل يعقل بعد تلك السنوات من الانتظار ان نكافأ باختبار لا نعلم عنه شيئاً اضافة الى اننا عند دخوله لم يكن امامنا سوى شهر واحد فقط ولم يكن لدينا أي خلفية عنه لنصدم بالأسئلة وصعوبتها، مما جعلني وعدد كبير من الخريجات نرى فيه شبحاً يدد احلام الوظيفة، وقد اطلقنا معاناتنا عبر جروب في الواتس اب ومواقع التواصل الإلكتروني كي نتواصل مع بعضنا البعض ولكي يرى المسؤولون حلاً لنا. وتتساءل فاطمة الزهراني لماذا نطالب بشرط اجتياز اختبار القياس بينما هناك عدد من الخريجات من دفعتي تم تعيينهن دون هذا الشرط. ولماذا نطالب به بعد اثني عشر عاماً من انتظار الوظيفة لنصدم بمعوقات تجعلنا ننتظر سنوات اخرى أليس هذا إجحافاً بحقنا في التعيين، خاصة ونحن لا نضمن هل سيتم تعييننا فور اجتيازنا الاختبار ام سننتظر اختبارات أخرى.

أما هنادي خريجة تربية فنية منذ 18 عاماً تقول: لم يكن أمامنا وقت للإطلاع على أي منهج للاستعداد لاختبار القياس ولم نعلم هل هناك مناهج معينة لذلك خاصة أنه مرت سنوات طويلة على تخرجنا. وقد دخلنا اعتماداً على بعض المعلومات التي حصلنا عليها من المواقع الالكترونية لتنتفجاً بصعوبته واعتماد بعض الاسئلة على الخبرة في التدريس.

الشعور بالمرارة

وتقول إيناس سندي إحدى خريجات قسم التاريخ منذ عشر سنوات: عندما علمت بوجود اختبار القياس شعرت بمرارة فكيف نختر بعد سنوات ابتعدنا فيها عن مناهجنا ولماذا لا تكون هناك دورات تأهيلية لنا بعد التحاقنا بالوظيفة وليس قبل ذلك كي نضمن حقوقنا في الوظيفة.

وتقول مها السعيدى عندما جاءتني رسالة على هاتفي تفيد بمتابعة موقع قياس لأنه شرط للوظيفة قمت بالاتصال وبعد طول محاولات طلبوا مني أن أطلع على النماذج من النت وأنها كافية لكن عند دخولي الاختبار وجدت صعوبة في الاسئلة اضافة الى ضيق الوقت فلا تكفي دقيقة واحدة لحل فقرة كاملة وهذا خلاف سوء معاملة المشرفات وعدم تفهمهن لأي استفسار.

وتضيف: لماذا لا يكون الدخول للاختبار مجانياً، وتتساءل هل في حال إخفاقنا في القياس وهذا مؤكد سنعيده وندفع رسوم الـ 200 مرة أخرى في كل اعادة ولماذا نتحمل التكاليف رغم اننا لسنا السبب في الانتظار وعدم توفر وظيفة، ودعت الى اعادة النظر في أمر اختبار القياس وان تعمل وزارة التربية والتعليم على مساواتنا أسوة بمن تم تعيينهم دون الحاجة له من دفعاتنا.

معايير مختلفة للنظر للنظام

من جانبه أوضح المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف ان المعلومات ليس لهن الحق في الاعتراض على اختبار قياس لكن اذا كان أمر الاختبار صدر بشكل غير نظامي فلهن الحق بالاعتراض لدى ديوان المظالم.

ويضيف: علينا النظر الى نظاميته وما هو مضمونه وهل هو منهجي وفق ما تم دراسته من قبل الخريجات اما اذا كان ليس منهجياً وما جاء به لم يتم دراسته فهذا ظلم.

واذ كان عبارة عن اختبار قدرات ومهارات فهو يحاول تحديد من هم مؤهلون للحصول على وظيفة. وقال الناشط الحقوقي معتوق الشريف: علينا اولا النظر الى مشروعية قياس وهل هو اختبار الزامي ومدى نظاميته في التحكم بتوظيف المواطنين لان الوظيفة حق كل مواطن ومواطنة وفق اتفاقيات دولية.

ويضيف يجب إعادة النظر في نظام اختبارات القياس لأنه لم يحظ بالموافقة والتصويت عليه في مجلس الشورى. ولم يستبعد ان يكون قد تم اقراره لترشيد عدد الطلاب بالجامعات لمصلحة ذاتية للتعليم العالي ثم تحول هذا النظام باتفاقيات ليصبح هو السبيل لحصول الانسان على حقه في وظيفة توفر له العيش الكريم. ودعا الى ضرورة اجراء مراجعة شاملة لهذا الامر من مختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية خاصة بالنسبة لقدامى الخريجين في ظل التغير المستمر في المناهج حالياً.

لا دراسات عن قياس

ومن جهة اخرى قال الدكتور زيد الرماني الخبير الاقتصادي ان هؤلاء الخريجات بمثابة طاقات مهدرة وان طول انتظار الوظيفة بصفة عامة بعد مشكلة لكن قد يعود ذلك الانتظار الى عدم وجود اقبال كبير على بعض التخصصات.

وأشار إلى أن الغالبية منا لا يعلمون مرجعية هذا الاختبار وهل يتبع لوزارة التعليم العالي ام وزارة التربية ونرى ان قياس لا يعتد به والدليل ان عدداً كبيراً من الطلاب اجتازوا نتيجة الاختبار لكن للأسف اثبتوا أنهم غير مؤهلين عند دخولهم الجامعة وكثير ممن يتقدمون لقياس ليس لديهم دورات تثقيفية.

واضاف انه الى الآن لا توجد دراسات بحثية تشير الى اهمية اختبارات قياس وكفايات للمتقدمين للدراسة الجامعية وكذلك الوظائف كما لا توجد احصائيات دقيقة نبني عليها افكاراً منطقية للخريجين وتأهيلهم وتوظيفهم كي نتدارك الوضع، ويرى ان هؤلاء الخريجات اللاتي يشنكن حالياً ظلماً وغيرهن لعدم وجود جهة ترعاهن لتصحيح اوضاعهم نتيجة غياب مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي ليس امامنا غير المرجعيات العامة الكبيرة.

تدخل نزاهة

من جانبه دعا المستشار القانوني ياسر العثماوي الى تدخل هيئة مكافحة الفساد للنظر في شكوى هؤلاء الخريجات حتى تكون هناك مساواة في المعاناة بين الجميع. ورأى أن من حق الخريجات أن يتساءلن حالياً عن مشروعية اخضاعهن للاختبار اذا كان عدد من زملائهن في نفس الدفعات لم يجتزئنه.

ومن جهة اخرى أجرت «المدينة» عدة اتصالات بالناطق الاعلامي لوزارة التربية والتعليم. فلم يرد علينا.



رجل معنف بساطورا

المصدر: جريدة المدينة المدينة الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

عبد الله منور الجميلي

(تَحْفَظُ الجهات الأمنية بالعاصمة المقدسة على مواطنة في الثلاثينات من عمرها أقدمت على ضَرْب زوجها بسَاطُور على يده؛ مما أدى إلى إصابته، وسقوط ابنه الذي كان يَحْمِلُهُ، ونتج عن ذلك كُسُورٌ في جُمُجَةِ الابن، ودخوله في غيبوبة)!

هذا الخبر نشرته صحيفة الوطن يوم الأربعاء 13 فبراير الجاري؛ وقد مرَّ عابراً دون تعليقات أو مقالات أو اتهامات!! بينما لو كان حَامِل السَّاطُور هو الرَّجُل، وكانت الضحية هي المرأة لارتفعت الأصوات تنبأكي على حال المرأة السَّعُودِيَّة المَعْنَقَة، وأنها مسكينة تُعِيش في جحيم من العذاب الذي يمارسه الرَّجُل، وسوف تتحرك جمعيات ولجان حقوق الإنسان تُكَافِح وتُنافِح وتصدر البيانات تتلوها البيانات!

أيضاً سيقوم طائفة من الكُتَّاب والكَاتِبَات بمهمة البحث عن مهنة ذلك الرَّجُل وممارساته؛ فبعضهم سيؤكد أنه داعية، وربما سيكتشف آخرون أنه إمامٌ مسجد، وهناك فريقٌ ثالثٌ يَجُزِم بأنه عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المهم أن أغلبهم سَيَرَبِّط مَا فَعَلَهُ ذلك المجرم بالدين والمُتَدَيِّنِينَ!!

صدقوني لا تحيز هنا للرَّجُل ولا دفاع عنه، ولا تَحَامُل على المرأة، بل الدين والعقل والفطرة السليمة تقف ضد العنف أياً كان صانعه ومَن يقع عليه حتى لو كان حَيَوَاناً!!

ولكن الغاية والمقصود رفض استغلال الحوادث الفردية التي تتعلق بالمرأة في تشويه صورة مجتمعنا، وتُكَرِيس مُفَرَدَة قسوة ذكوره على إنائه!

وكذا رَفُض توظيف تلك القضايا في أن تَفَرُض أقلية من المجتمع قناعاتها وتوجهاتها على الأكثرية!!

وأخيراً للمرأة حقوق واجبة التنفيذ، وعليها واجبات ومهام، وبينهما ومعهما تبقى جوهر مكنونة!

الفساد في بنوك الدم .. جريمة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 ربيع الثاني 1434 هـ - 21 فبراير 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/72766.html>

محمد التبيتي- عادل التركي- حمد السهلي- ماجد العتيبي
لم تعد قضية رهام الحكمي شأنًا خاصًا بالطفلة وذويها، وإنما باتت قضية رأي عام، بعدما دفعت الصغيرة مستقبلها وربما تدفع حياتها، ثمناً لإظهار الفساد الذي كان ومازال يسكن وزارة الصحة من زمن بعيد، هذا الفساد الوظيفي الذي يعاني منه أكثر من 20 مليون مواطن، باتوا يخشون المرض، فلا يتعاملون مع مستشفيات ومراكز صحية أدمنت ارتكاب الأخطاء الطبية صباح مساء، .. فساد «الصحة» لم يكن خافياً على أحد، ولكن كان مسكوتاً عنه، لعل أمره يصلح في يوم ما، وبالقدر الذي شغلت قضية رهام الرأي العام، كانت قصة الطفلة حاضرة في زوايا الكتاب وأصحاب الرأي في الصحف السعودية، الذين أجمعوا على أن رهام لا تقل شأنًا عن ابن أي مسؤول، ولابد أن تحصل على حقها كاملاً، مؤكدين أن ما حدث لها أكبر بكثير من جهاز آيباد، مزيداً من التفاصيل في ثنايا هذه القضية :

أكد مواطنون تبرعوا بالدم أن عملية التبرع مازالت عشوائية وغير منظمة، وكشفوا لـ«اليوم» أن الكثير من المرضى والمستشفيات في المملكة تعتمد على مبدأ «الفزعات» في تأمين الدم، الأمر الذي قد يعرض حياة الكثير من المرضى المحتاجين للتبرع بالدم إلى الخطر، مطالبين بأن يتم تنظيم عملية التبرع بالدم، وإيجاد حلول ناجعة ومفيدة، وأن يتم التدقيق والعناية وفحص دم المتبرعين جيداً حتى لا تتكرر معاناة الطفلة «رهام» التي انتقل لها مرض الايدز بسبب إهمال من بعض العاملين في القطاع الصحي

نظام فزعات

في البداية، يقول شجاع نايف الشمري: إنه تبرع بالدم أكثر من 8 مرات، حيث تبرع في أكثر من مستشفى في مدينة الرياض وحائل وتبرع في البداية من تلقاء نفسه وطلباً للأجر من الله، وفي بعض الأحيان تبرع لعدد من أصدقائه الذين أصيبوا في حوادث سيارات واحتاجوا إلى متبرعين بالدم في أقصى سرعة ممكنة، مضيفاً: إن التبرع بالدم واجب ديني وإنساني يجب أن يحرص عليه الجميع، وذلك في ظل عدم وجود تنظيم يساهم في توفير كميات الدم في الكثير من المستشفيات في بلادنا، حيث تعاني هذه المستشفيات من نقص متكرر في حال احتاج العديد من المرضى للدم، مضيفاً:

"أصبح العديد من المواطنين يستخدمون نظام الفزعات وكتابة الأوراق والنشرات في المساجد للبحث عن المتبرعين بالدم مع أن الكثير من محبي الخير يبحثون عن مساعدة الآخرين وتقديم العون لهم".

ضعف الاهتمام

ويتحدث عوض الزهراني، ويقول: إنه قام بالتبرع لإحدى المريضات المئومة في مستشفى مدينة الملك فهد الطبية بالرياض بعد أن وصله اتصال من أقاربها وقد لَبَّى النداء وحرص على التبرع بدمه، وأجريت له فحوصات بسيطة عن الطول والوزن، وبعد أن أخذ المستشفى الدم لم يعطوني التعليمات والنصائح المطلوبة للمتبرعين بالدم، حيث لم يحصل إلا على علبة عصير صغيرة مستوردة، مضيفاً: بأنه تفاجأ "من أسلوب تعامل المستشفى معه وعدم تزويده بنتيجة فحص الدم مع أنه تبرع منذ أكثر من ثلاثة شهور، حيث لم يتلقَ أي اتصال أو استفسار من المستشفى".

تواصل مفقود

ويقول عبد الله حكيم: "يحب أن يساهم في خدمة المجتمع ومساعدة الآخرين، وقد أطلع منذ فترة على موقع الكتروني ينصح بالتبرع بالدم، حيث يُسجل الموقع أسماء المتبرعين ومكان الإقامة وفصيلة الدم إضافة إلى رقم الهاتف أو وسيلة التواصل، وذلك لتسهيل التواصل بين المتبرعين والمرضى المحتاجين إلى التبرع بالدم". ويضيف: "أعجبني الموقع وفكرته مما دفعني إلى تسجيل إسمي وبيانات التواصل معي، ولكن تفاجأ أنه له أكثر من سنة لم يتصل به أحد المستشفيات أو بنوك الدم للتبرع بدمه"، وأضاف: "هذا يدل على ضعف التواصل وعدم حرص هذه الجهات الصحية بتوفير الدم لديها وعدم تقدير جهود الباحثين عن أفعال الخير ومساعدة الآخرين".

فوضى التبرع

ويستغرب محمد القحطاني من المستشفيات الحكومية وبنوك الدم من "عدم وضع حلول ناجعة وشاملة للقضاء على فوضى التبرع بالدم والحرص على سلامة المرضى من منع انتقال الأمراض لهم لاسيما في ظل انتشار الكثير من الأمراض في بلادنا وخطورتها على الكثير من المرضى"، مطالباً من وزارة الصحة بعد أن ظهرت قضية الطفلة ريهام والتي كانت آخر ضحية من ضحايا نقل الدم الملوّث بضرورة فتح هذا الملف ووضع الحلول المناسبة حرصاً على سلامة المواطنين إضافة إلى توفر كافة الإمكانيات المادية والبشرية لهذا الموضوع الذي يجب إقفاله نهائياً".

استشاري : هؤلاء الأشخاص ممنوع عليهم التبرع بالدم
أكد استشاري أمراض الدم الدكتور يوسف الحربي أن "التبرع بالدم موضوع حساس ويحتاج إلى فحص طبي وتأكد من سلامة المتبرع قبل سحب الدم، وذلك حرصاً على سلامته وسلامة الآخرين"، مضيفاً: إن "بعض المتبرعين لا يمكن الاستفادة من تبرّعهم بسبب معاناتهم من عددٍ من الأمراض مثل: مرضى الإيدز، ومرضى السارس، ومرضى السرطان، ومرضى الصرع، ومرضى السكري، ومرضى الليشمانيا، ومرضى التهاب الكبد الوبائي ب، ج، ومرضى الرئة، ومرضى الدرن، ومرضى الجلطة الدماغية، ومرضى القلب، ومدمني المخدرات، ومرضى الكلى ومرضى المصابين بالملاريا، ومرضى الحمى المالطية".

ويضيف الدكتور الحربي: إن "بعض المتبرعين يسمح لهم بالتبرع بالدم بصفة مؤقتة بعد مضي فترة زمنية مناسبة تتجاوز العام، وهم : المتعافون من عدد من الأمراض مثل : مرض السيلان ، ومرض الزهري ، والمخالطون لمرضى مصاب بالإيدز ، أو المخالطون لمرضى الكبد الوبائي ، أو ممن تعرضوا لعملية جراحية أو مرض خطير ، والنساء الحوامل".

وحدد الدكتور الحربي بعض الشروط للمتبرع بالدم وهي: "أن يكون بصحة جيدة ، وأن لا يقل وزنه عن 50 كجم ، وأن يكون في متوسط عمر بين 18 إلى 65 سنة ، وأن يكون ضغط الدم في وضعه الطبيعي، وأن لا تزيد درجة حرارة الجسم على 37.5 درجة مئوية".

كتاب رأي: رهام لا تقل شأنًا عن أبناء المسؤولين .. وحقوقها واجبة على الجميع
أخطاء طبية

في البداية أشار الإعلامي عبدالخالق القرني إلى أنه «ليس بغريب في ظل تخبط وزارة الصحة أن نرى مثل ما حدث للطفلة رهام - شفاها الله - ولكن ما هو مستغرب، تلك الإجراءات المتخذة حيال قضيتها، فقد أصبح المواطن العادي لا قيمة له وأصبح محطاً للتجارب والإصلاحات، وقد رأينا كثيراً من الأخطاء الطبية لكثير من المواطنين تنتهي بهدية أو لعبة أو تعويض مالي، لكن حين تحدث الكارثة لابن من أبناء المسؤولين في أي مستشفى، يتلقى الأخير ما لا يتوقع ويحمّد عقّابه من العقوبات، هذا غير التعويض النفسي والمالي للمريض»، ويتساءل القرني «ألهدا الحد وصلت قيمة المواطن تُقدّر بأياد؟».

فساد بلا حدود

ويضيف القرني: «نجهل كثيراً آلية عمل بنوك الدم لدينا والإجراءات والاحتياطات اللازمة عند أخذ الدّم من المتبرع، ولكن ما حدث في قضية رهام يدل على الفساد اللا محدود في هذه الآلية والتخبط الموجود فعلياً في عملهم، ناهيك عن إمكانية التستر على مثل حامل مرض الإيدز عند المعرفة، وهذا يدل على الإدارة الصحية الفاشلة في مملكتنا .. كما يدل على ضعف قيمة المواطن، فلو علم الجاني بالعقوبة لعمل ألف حساب لقيمة المواطن، لكن من أمن العقوبة أساء التصرف، الآن أين نذهب بأطفالنا عند الحاجة للعلاج؟ حياتنا رخيصة هنا لذا لا تفرّق، نموت على سرير البيت أم سرير المستشفى، بالعكس قد نربح جهاز آيباد نتيجة خطأ وقد تزيد قيمة الجوائز مع مرور الأيام فالموت لا مفرّ منه».

النظام والمحسوبية

وشارك الإعلامي عمر الغامدي بالرأي في قضيتنا، فقال: «لا شك أن ذلك دليل على أن الوزارة مهترئة والفساد ينخر في أساساتها والمحسوبية مقدمة على النظام في تلك الوزارة، وللأسف المحاسبة لا تُطال سوى صغار وضعاف المسؤولين، أمّا من له الباع واليد الطولى في الفساد، فسيتم السكوت عنه حتماً، أما رهام فهي عينة على المواطن العادي الذي يضطر لخدمات تلك الوزارة المهترئة، ونحن نرى بأن أعيننا المسؤولين وأبناءهم لا يتقون في وزارة الصحة».

أرواح تحصد

وأضاف الغامدي: «رهام ليست صرخة طفلة بل صرخة مواطن عانى أصنافاً من الإهمال وهضم الحقوق وتمادي المسؤولين الكبار وأصحاب السلطة والقرار في هضم حقوقه واللامبالاة به وبصحته والاستمتاع بمُقدّراته ومُخصّصاته وصرف ما خصّصته الحكومة لعلاجهِ والاهتمام به على رحلاتهم الخاصة ومتعمهم والتلاعب بما جعله الله ثم ولي الأمر أمانة بيديهم ونسأله جميعاً كم من الثمن يلزم المواطن العادي أن يدفع حتى يفيق أولئك المسؤولون من سُباتهم واستهتارهم ألا يكفيهم أرواح تحصد كل يوم ألا يكفيهم كم من إعاقة وشلل وإصابة قد تسببوا بها ولا زالوا ينظرون إلى

المواطن أنه ذلك الشخص المدلل المطالب بما لا يستحق، وفوق ما يستحق وأنه يجب عليه السكوت والصمت المطبق والرّضى بالخدمة المقدمة أيّا كانت حتى أصبح البعض من المسؤولين ينظر الى ذلك المواطن بدونية واحتقار، و أنه متسوّلاً على أبواب وزاراتهم، التي جعلوا منها بيوتا ومقاراً لهم يصرفون ما شاؤوا من ميزانياتها على من يشاؤون ويصرفونها عمّن لا يرضون».

فساد دم أم فساد ذمم؟!!

وكان للإعلامية والكاتبة هيفاء فقيه رأيها الخاص، حيث قالت: «دمّ فاسد كشف فساد طاقم طبي متكامل، قضية فساد تكشف فساد أعظم، الكل يتقاذف التّهم ويحمّل الخطأ فوق اكتاف الآخر، وتبقى النتيجة واحدة، ضياع مستقبل لفتاة لم تتفتح براعم زهرة عمرها». وتضيف فقيه: «في الوقت الذي هذا الدم الفاسد استباح جسدها، قد لا تعي رهام مخاطر ما حصل لها حالياً، وقد تنحصر أمنيّاتها البريئة بالحصول على جهاز آيباد يُسلي طفولتها، لكنها بالتأكيد ستدرك ذلك حين تكبر وترى عزوف الشباب عن الزواج منها، ونبذ المجتمع لها. بل ربما سينبذ المجتمع أسرتها بالكامل وهم لا ذنب لهم».

اعتراف بالخطأ

وتتابع فقيه «أقل ما يُقدّم لرهام حالياً شخص يُقف أمام الملأ ويعترف أنه يتحمّل وزرّ ما حصل لهذه الطفلة، ويتحمّل تبعات هذا الخطأ، ومن ثمّ البحث السريع لحلّ مشكلتها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من صحة الفتاة التي أعتيلت تحت عجلات الإهمال والتسبّب»، مشيرة «كلّنا نتحمّل وزرّها إن سكنتنا عن المطالبة بحق رهام من الحصول على علاج فوري وجديّ، فالموضوع لا يخص رهام وذويها بل يخصّ مجتمعاً كاملاً إن سكنت عن المطالبة بحقّها فلا حقّ سنحصل عليه بعدها».

تدهور ملحوظ

ويقول الكاتب عبدالله القرني في صحيفة «سبق» الالكترونية حول بنوك الدم المركزية «نبشت في مختلف الأجهزة الحكومية لدينا فكان نتاجها الفساد في كل مكان، والبطء في اتخاذ القرار، والتدهور الملحوظ في شتى الخدمات المقدمة للمواطن، وما إصابة رهام الحكمي بالإيدز إلا دلالة على ذلك».

ويضيف: «منذ عقود ونحن نرى مواعيد وزارة الصحة بالأشهر إن لم تكن بالأعوام، ونشاهد الممرات تحوّلت إلى غرف تنويم؟! ولا جديد في ذلك إلا أن التقاعس في العمل، والاستهتار بصحة المواطن أصبحت عنوان صحتنا؟! ويتابع «سألت أحد المسؤولين في وزارة الصحة عن سوء خدمات الوزارة فقال: إن تشغيل المستشفيات أمرٌ في غاية الصعوبة، ذلك أن المباني مكلفة، الكوادر نادرة، والأجهزة باهظة الثمن؟! وأقول له: والاحتفاظ بأكياس الدم الملوثة بالإيدز: جريمة لا تُغتفر، وكفاية أعتذار واهية! إنه باختصار شديد «الفكر» الذي تُدار به الوزارة والذي أثمر آياداً كاعتذار لتدمير مستقبل رهام، ذلك الآياد الذي يُعبّر عن مدى أهميّة صحتنا عند وزارة الصحة!

مسلسل رعب

علّق المستشار الإعلامي محمد عسيري بقوله: «من البقين أن الطفلة «رهام» ليست الأولى في مسلسل الإهمال والألام، لكن نرجو أن تكون قضيتها سبباً في وقف مسلسل الرعب في مستشفياتنا ومسلسل الفساد في بلادنا، فقد أصبح الجميع يخاف من دخول المستشفيات حتى لا يتعرضَ لخطأ يؤدي بحياة من يُحب، إضافة: ناهيك عن الآثار النفسية والاجتماعية التي سبغانيها الأفراد «قليلو الحيلة» والذين لا يستطيعون السفر للعلاج خارج مدينتهم، فوزارة الصحة فقدت ثقّتها لدى المواطن؛ فبدلاً من أن يخشى الداء أصبح الآن يخشى الدواء قبل أن يأتيه الداء».

كوارث صحية

ويتابع عسيري «أصبح الكلام يدور حول الوزارة كثيراً؛ فالكل الآن يتحدث عن كوارث وليس أخطاء بسيطة، فالصحة تكاد تكون شبه معدومة لدى المواطن المريض، والعلاج هنا أصبح تقريباً للبطء أو الذين لا تسمح حالتهم الصحية بالسفر للخارج. الكوارث في وزارة الصحة كثيرة، ليس آخرها «رهام»؛ فالصحة أصبحت تزيد عليك من الداء، وبعدها تماطلك في الدواء؛ فالمواعيد أصبحت طويلة المدى، وسرير المريض يؤخذ الآن إمّا «بواسطة» أو «معروض»!! هل سنرى محاسبة علنية وأحكاماً رادعة لكلّ من تسبّب في هذه الكارثة؛ لوقف العبث بأرواح البشر؟ فلا بد أن يُعلم أن رهام ليست أرخص من أبناء أي مسؤول أو رجل أعمال في السعودية.

غياب الآلية

ويضيف عسيري: «لا بد أن نعي أن ما وقع لرهام من آلام جسدية ونفسية ومادية تحوّل مهمّ في التعاطي مع القضايا الصحية والإهمال في خدمة المواطن مهما كان. ومنتظر الدعم لرهام، من الجوانب الصحية والنفسية والمادية، مع إطلاع الجميع على ما يُقدّم لها من رعاية صحية، في ظل التطور الطبي الكبير في السيطرة على مرض الإيدز، متى ما وجد

المريض الرعاية الصحية الكفيلة، مطالبين باستمرار الاهتمام بها مدى الحياة. كل شيء يمكن الأخذ والرد فيه إلا الصحة؛ فهي تتعلق بأرواح البشر، وليس هناك أغلى من أرواحنا، بل إن وزارة الصحة ستمضي زمناً طويلاً لكي تسترد ثقتنا فيها. حقوق الإنسان تنتقد أنظمة بنوك الدم وتصفها بالضعيفة

كلفت هيئة حقوق الإنسان فريق عمل للانتقال إلى منطقة جازان لمتابعة حالة الطفلة رهام التي تم نقل دم ملوث لها بمستشفى جازان والوقوف على ملابسات ما حدث للطفلة رهام، وأوضح مصدر في هيئة حقوق الإنسان أن الطفلة رهام الحكي، التي تبلغ من العمر 12 سنة، والمصابة بفقر الدم (الأنيميا) حضرت إلى مستشفى جازان العام، وكانت تعاني من آلام في الظهر، وقرر الطبيب المعالج الذي استقبلها نقل دم لها، وقد حمل الدم المنقول لها فيروس نقص المناعة (الايدز) نتيجة تقصير وإهمال المسؤولين في المستشفى والطب الوقائي والعاملين في المختبر في مستشفى جازان العام».. مزيداً من التفاصيل في هذا التقرير :

وأضاف «اتضح للهيئة من خلال مقابلة المسؤولين في الشؤون الصحية في منطقة جازان أن تشخيص الطبيب الذي باشر حالة الطفلة كان خاطئاً، ولم يكن هناك حاجة لنقل الدم لها، حيث أنها كانت تحتاج لمسكنات دون الحاجة لدم حسب نتيجة الأنيميا في ذلك الوقت».

ضعف الاجراءات

وتابع المصدر «رصدت هيئة حقوق الإنسان إهمالاً واضحاً وخطيراً من قبل مستشفى جازان العام، وخاصة العاملين في قسم المختبر، مما تسبب في هذا الخطأ الجسيم، كما تبين للهيئة ضعفاً في الإجراءات القياسية والمعايير المتبعة في التعامل مع المتبرع بالدم، وفحص العينات ونقله والتأكد من سلامة تلك العينات، وكذلك ضعف في الإجراءات الإدارية وضعف في الكوادر المؤهلة أسهمت في وقوع هذا الخطأ الفادح، الأمر الذي أدى إلى نقل دم ملوث للطفلة»، موضحاً «تم نقل الدم على الرغم من أنه كان معلوماً للجهات الصحية أن عينة المتبرع تحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز، حيث ورد خطاب إلى الإدارة العامة للطب الوقائي في منطقة جازان من مستشفى الملك فهد، بتاريخ 1434/1/27 هـ والذي أشار إلى أن نتيجة تحليل المتبرع تفيد أنه يحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)».

المعايير الصحية

وأشار المصدر ذاته إلى أنه «على الرغم من ذلك تبرع الشخص المصاب مرة أخرى بتاريخ 1434/3/29 هـ وتم اكتشاف إصابته بالمرض بتاريخ 1434/4/2 هـ ورغم ذلك، لم يتم اتخاذ الإجراءات الطبية في مثل هذه الحالات، ولا في مواجهة الشخص المصاب، وإذ تأسف الهيئة على ما لحق بالطفلة رهام من إصابة صحية خطيرة، وأذى نفسي، لتؤكد أن ضعف الإجراءات المتبعة في عملية التبرع بالدم والتحقق من العينات ونقل الدم على النحو الذي وقعت عليه الهيئة، بعد أمراً خطراً لا يمكن القبول به، وقد يفضي إلى وقوع حالات مماثلة، لذا فإن الهيئة ومن منطلق اختصاصاتها وواجباتها تطالب بمراجعة كافة الإجراءات في هذا الصدد، وتطبيق أعلى المعايير الصحية للتعامل مع حالات التبرع ونقل الدم للمحتاجين إليه في جميع المراكز الصحية والمستشفيات بالمملكة ومختبرات الدم، حفاظاً على سلامة الإنسان وتحقيقاً لتطلعات خادم الحرمين الشريفين في تقديم أفضل رعاية صحية للمواطن والمقيم، خاصة مع الدعم السخي لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية والذي استأثر بجزء كبير من ميزانية هذا العام».

متابعة مستمرة

وبين المصدر أن «الهيئة ستتابع مع جهات الاختصاص جميع حقوق الطفلة رهام الصحية أو ما يتعلق بجبر الضرر الذي لحق بها وبأسرتها، وتطالب الهيئة بتوسيع التحقيق في هذه القضية من جميع جوانبها والتحقيق في عدم مواجهة المتبرع والكشف على جميع عينات الدم الموجودة ومحاسبة جميع المتسببين في هذا الإهمال الخطر على أن تمارس الجهات الرقابية دورها في عملية التحقيق إلى جانب وزارة الصحة، كما ستعمل الهيئة على التنسيق مع جهات الاختصاص للتأكد من توافر كل ما أشير له من ملاحظات وبما يضمن الحق في الرعاية الصحية وفقاً للمعايير الدولية الأربعة وهي التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والجودة».

المتروك: لابد من جهاز رقابي من خارج «الصحة»

أوضحت الناشطة الاجتماعية منيرة المتروك أن ما حدث للطفلة رهام الحكي يعد جريمة في حق الإنسانية والطفولة، وتصنف ضمن جرائم الإهمال والعبث الطبي والذي ما كان ليحدث لو كان هناك جهات رقابية على مستوى عال من الدقة ومسئولة عن كشف الفساد الطبي والإهمال ورفع مستوى الوعي والعناية الطبية اللازمة التي يجب أن تكون هناك كي لا تحدث مثل هذه الكوارث». وأضافت «جريمة الطفلة رهام لو كانت في مكان آخر فستصل عقوبتها حد السجن لسنوات لمن ارتكب الخطأ، واخضاع كافة الجهات المسؤولة للتحقيق».

إضافة إلى تعويض الطفل ملايين الدولارات ولو كانت الصحة لا تقدر بأي ثمن.

جريمة لا تغتفر

وابانت المتروك أن الزج بهذه الوردة البانعة لتكون فريسة بين براثن الموت جريمة لا تغتفر، والتكتم على قضيتها وعدم محاسبة المسؤولين عن ما حدث لها، وإيقاع أقصى العقوبات بحقهم ينذر بمخاطر طبية وصحية لا تحمد عقباها». وتشكر المتروك هيئة حقوق الإنسان على «جهودها المبذولة في تقصي الحقائق حول اسباب الاهمال، ولكن يبدو ان المستشفى ذاته لم يستوعب الدرس، فلم يمتص على حادثة الطفلة اسبوع، حتى فجعنا بطفل آخر شلت اطرافه وفقد احدى عينيه!!!! ولا أعلم هل مازال المستشفى يزايد على جروحنا ليزيدها تخنا ام ان الاهمال وصل بها حدا يستطيع به المجاهرة بسلخ طفولة هؤلاء الأبرياء ولا احد يردعه».

حالات مشابهة

وتابعت المتروك «عن انتشار الايدز نتيجة الاخطاء الطبية، فلي وقفات حول ذلك، فقبل عام، وقفت على حالة سيدة تشتكى مستشفى القنفذة العام، لانه أخفى عنها حقيقة مرض زوجها مستغلا صغر سنها وأوهمها الأطباء أن هناك مرضا عاديا كالسكري والضغط ويمكن التعايش معه!!! وكتبت ع ن هذه الحادثة وحقوق الانسان تفاعلت بشكل كبير حول حادتها، لان الفتاة وللأسف نقل لها المرض بسبب التشخيص الكاذب!!! والنتيجة أن الفتاة مازالت تصارع المرض في ريعان شبابها، اما المستشفى، فمازال يستقبل المرضى وسيستمر في مسلسل الخداع الكاذب المغطى بغطاء ملائكي»، مؤكدة أنه «لا يزال مسلسل نقل هذا الداء اللعين مستمرا بسبب التكتم والاهمال عليه فهناك قصة يتيم الايدز ايضا والذي كتبت عنه في بداية العام المنصرم والذي جرحه انكى وأمر لانه ضحية تكاتف اهمال عدة جهات، بدءا بوزارة الشؤون الاجتماعية انتهاء بالصحة».

وتتابع «لست هنا لتسكين الجراح الغائرة، ولكن هناك خنجا يستوجب اخراجه من خاصرة هذا الوطن الحبيب وهو الفساد الصحي، وبرأيي لن يكون حل المشكلة بإقصاء وزير واستبداله بأخر طالما النظام الرقابي للصحة مترهلا، وفي رأيي يجب تشكيل لجان رقابية صارمة وعالية المستوى تتولى الرقابة على المستشفيات على مدى 24 ساعة على ان تكون بمعزل عن الصحة».

مواقع التواصل الاجتماعي تكشف عن ضحايا جدد للأخطاء الطبية

ندد مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي بالأخطاء الطبية التي حصلت بسبب نقل الدم في مستشفيات وزارة الصحة، وذكروا بأن الحالتين اللتين عرضتهما وسائل الإعلام أخيراً، لم تكن هي كل ما حدث، بل هناك حالات لم تظهر على الوسط الإعلامي، ومنها حالة أمل المطيري في مدينة الدمام، وتحديدًا في البرج الطبي التابع لمستشفى الدمام المركزي، والتي نقل لها دما ملوثا بالمalaria، مما تسبب في وفاتها قبل ثلاثة أشهر (حسب تعليق قريب لها على حادثة الطفلين رهام ومفرح في مواقع التواصل الاجتماعي). وأضاف قريب أمل إنه "تم رفع قضية للمحكمة للمطالبة بحق أمل، ولم يزل أهل الفقيدة يتابعون القضية". وللوصول للحقيقة قامت "اليوم" بالاتصال على قسم العلاقات العامة والإعلام بمديرية الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية وأبدى ممثلها أسعد سعود ترحابه، وتمت مراسلته عبر البريد الإلكتروني ورسائل الجوال، ولكن بعد ذلك كان الهروب من الرد سيد الموقف، وعن عدد بنوك الدم في الوزارة، قال مدير إدارة بنوك الدم في الإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم في المملكة علي إبراهيم الشريف، في حديث سابق «تتكون بنوك الدم بوزارة الصحة من 15 بنكا مركزيا و 17 رئيسيا و 130 فرعيا، فضلا عن 253 بنك دم في عموم المملكة، فيما يقوم 24 بنك دم مركزي ورئيسي من وزارة الصحة بفحص جميع عينات المتبرعين من الأمراض، بتقنية فحص الحمض النووي للأمراض المعدية»، وحول استيراد الدم من الخارج ذكر الشريف أن استيراد الدم من الخارج توقف منذ عام 1405هـ، وتعويض ذلك عبر المتبرعين من المواطنين والمقيمين في الداخل من خلال التبرع الطوعي بالدم، الذي تبلغ نسبته 40 في المائة أو من خلال التبرع بالدم التعويضي للمرضى من الأهل والأصدقاء ونسبة 60 في المائة».

وأوضح استشاري خدمات نقل الدم في الإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم محمد عثمان زايد، أن عملية جمع الدم وفصل المكونات وتخزين الدم ومكوناته وصرف الدم حسب المعايير العالمية، تمشيا مع توصيات الجمعية الأمريكية لبنوك الدم (AABB)، وقال «تتخذ الإدارة العامة في المختبرات وبنوك الدم برنامج خادم الحرمين الشريفين لمنح ميدالية الاستحقاق من الدرجة الثالثة للمتبرعين الطوعيين، فضلا عن منح الإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم الموافقة على منح التصاريح للجمعيات الخيرية الخاصة في العديد من مناطق ومحافظات المملكة، سعيا للمشاركة في رفع مستوى الوعي بأهمية التبرع بالدم لتحفيز المتبرعين بالدم وتشجيعهم للتبرع في بنوك الدم بالوزارة». ومن جهته حذر طبيب سعودي عضو في الجمعية السعودية لطب نقل الدم من بنوك الدم السعودية، وتنبأ بكارثة جازان من قبل سبع أشهر، إلا أنه منع من نشر الحقائق. ويقول الطبيب: "إن حوالي 94% من بنوك الدم في السعودية لا تحمل شهادات اعتماد من أي جهة عالمية، لتطبيق معايير الجودة الأساسية بهدف ضمان الحد الأدنى من درجات جودة وحدات الدم". ونوه الطبيب أنه في

المملكة العربية السعودية لا وجود فاعل لتلك الجهات الرقابية المحايدة، ويتابع الطبيب: "تلعب وزارة الصحة كافة الأدوار المتضادة فهي من يسن القوانين لبنوك الدم ويضع معايير العمل داخل المختبرات، كما أنها أكبر مالك لبنوك الدم، ومن يراقب على جودة مخرجات بنوك الدم، ومن له حق إقرار العقوبات على بنوك الدم، وأخيراً هي من يرخص للممارسين لمزاولة المهن الطبية، حتى لا تتكرر قضية رهام أقترح أن تخضع بنوك الدم لرقابة الهيئة العامة للغذاء والدواء وأن تكلف الهيئة بأدوار أخرى مثل صياغة القوانين ومتابعة التحقق من تطبيق معايير الجودة الأساسية التي تضعها واستصدار الرخص

الصحة: 49 مؤشراً لقياس أداء المستشفيات و 24 لمراقبة مراكز الرعاية الصحية
حيال محور قضيتنا تحدث الناطق الإعلامي لوزارة الصحة د. خالد المرغلاني فقال: «بنوك الدم التابعة لوزارة الصحة تنتشر في كافة مناطق ومحافظات المملكة بين مركزية ورئيسية وموزعة، لتخدم المستفيدين من خدماتها وتتمثل في عدد 15 بنك دم مركزي و 17 بنك دم رئيسي، و 120 بنك دم فرعي بواقع (152) بنك دم بوزارة الصحة، كما يتوفر في عموم مناطق المملكة في جميع القطاعات الصحية في وزارة الصحة والقطاعات الصحية الحكومية والقطاع الخاص 259 بنك دم»، وأضاف د.مرغلاني «يصل عدد المتبرعين سنوياً قرابة 445000 حسب الإحصاءات الأخيرة، وهذا يدل على عدم وجود عجز في بنوك الدم حسب المعايير الدولية لقياس نسبة توفر الدم»، مشيراً إلى أن «الوزارة قامت بإنشاء وتطبيق عدد من البرامج الخاصة بتطوير الجودة وسلامة المرضى بالوزارة خاصة بعد أن أصبحت إحدى أهم أهدافها الاستراتيجية في الخطة وبدء العمل على زرع ثقافة الجودة بين العاملين من خلال العديد من البرامج النوعية، من بينها برنامج المراجعة الإكلينيكية، الذي يهدف إلى التأكد من أن جميع الممارسات الطبية التي تتم داخل منشآت الوزارة تتم بالطريقة الصحيحة المتعارف عليها دولياً. حيث قام البرنامج باختبار 49 مؤشراً لقياس أداء المستشفيات و 24 مؤشراً لقياس أداء مراكز الرعاية الصحية الأولية». وتابع د.مرغلاني: «هناك برنامج رصد الأخطاء الجسمية، وهو برنامج جديد حيث يتم تسجيل أي خطأ جسيم يقع في أي مستشفى على الفور ويقوم المستشفى بتسجيله إلكترونياً على نظام حاسوبي خاص تم تصميمه لهذا الغرض بحيث يتم دراسة وتحليل كيف حدث ثم دراسة كيفية تجنب الأخطاء ومنع حدوثها وتكرارها»، مضيفاً «أما برنامج السلامة الدوائية»، فيهدف إلى إدخال ثقافة السلامة الدوائية لدى الأطباء والممرضين بالمستشفيات والمراكز الصحية وفيه تم تدريب ما يزيد على تسعين من الصيادلة القانونيين على السلامة الدوائية وكيفية منع الخطأ الدوائي، وبرنامج الاعتماد الوطني والعالمي، حيث تم إخضاع مرافق الوزارة من مستشفيات ومراكز صحية وفق خطة استراتيجية للاعتماد المحلي من المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية إضافة إلى إخضاعها من هيئة المستشفيات الأمريكية، وتم تحضير هذه المرافق على مدار العامين الماضيين وحتى الآن فهناك 50 مستشفى من مستشفيات الوزارة حصلت على شهادة الاعتماد المحلي من المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية كما حصل 71 مرافقاً صحياً على الاعتماد من الهيئة الأمريكية لاعتماد المنشآت الصحية، ويجري إخضاع 13 مستشفى للاعتماد الدولي وكذلك إخضاع 40 مستشفى خلال المرحلة القادمة للاعتماد المحلي». وأضاف د.مرغلاني: «إن برنامج سلامة المرضى ذو طابع رقابي تم فيه تدريب أكثر من تسعين طبيباً استشارياً وأخصائياً على سلامة المرضى وكيفية الوقاية من الخطأ الطبي وأسندت إليهم وظيفة مسؤول السلامة الطبية في المستشفيات، وأصبح هذا الفريق يتأكد باستمرار من أن العاملين والممارسين يطبقون فعلاً قوانين العمل الطبي المتعارف عليها والمعايير التي تم وضعها مثل التعامل مع الأدوية الخطرة داخل المستشفيات وخطوات منع تلوث الجروح ب عد العمليات الجراحية وغير ذلك من معايير السلامة العالمية».

الجزاوي يطعن في الشهود ويدعي أن الحكم مبنى على

الشبهات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/72884.html>

عمر المطيري - جدة

قدم المتهم الشهير بالجزاوي واثنين من المتهمين معه اعتراضهم لهيئة التمييز على الحكم الذي أصدرته محكمة جدة العامة مؤخراً بالسجن والجلد للمتهمين وصل مجموع الأحكام الصادره بحقهم إلى ثلاثة عشر عاماً وثمان مئة جلدة بعد أن صرفت المحكمة العامة النظر عن عقوبة القتل إلى السجن للمتهمين الثلاثة، وجاء في رد المتهم الجزاوي في استئنافه لمحكمة التمييز ضد الحكم الصادر بحقه وهو خمس سنوات و 300 جلدة الطعن في الشهود نافيا التهمة الموجه له ومدعي ان القاضي اصدر حكمه على شبهة غير مؤكده.

وقال محامي الجمعية الوطنية لحقوق الانسان المحامي سليمان الحنيني المتابع للقضية إنه حسب علمه إنه تم تسليم الطعن في الاحكام إلى المحكمة لرفع استئناف المتهمين والاعتراض على الحكم إلى محكمة التمييز. مشيراً إلى إنه من الروتين ان يطعن المتهم في الشهود وينفي التهمة معتبراً أن أي قضية فيها شهود تعتبر ثابتة.

الجدير بالذكر أن قاضي المحكمة العامة قد بدأ الجلسة التي اصدر الحكم فيها على المتهم الاول وهو الجزاوي واثنين من المتهمين بتهمة تهريب أدوية مخدرة للمملكة عبر مطار الملك عبدالعزيز بسؤال المتهم الثاني عما إذا كان لديه بيئة على الإكراه في اعترافاته التي أدلى بها ليرد بالنفي، ليطلب القاضي تلاوة الحكم الذي منطوقه " بعد استيفاء وسائل الاثبات بموجب ما ادعى به المدعي العام على المتهمين الأول والثاني ولم تثبت على المتهم الثالث وبناء على المادة 40 بعد المائة في لائحة المرافعات الشرعية والفقرة 2 من المادة 37 التي تنص على أنه يجوز للمحكمة النزول من عقوبة القتل إلى السجن 15 عاماً " ، إلى أن تليت الأحكام الصادرة والتي تضمنت ثبوت إدانة المدعى عليه الجزاوي وثبوت إدانة المدعى عليه الثاني وعدم ثبوت إدانة المتهم الثالث في تهريب الأدوية المخدرة وثبوت إدانة المتهم الثالث في تعاطي الحبوب المخدرة ، ليصدر بعدها تلاوة الأحكام الصادرة على المتهمين الثلاثة وكانت عقوبة المتهم الأول الذي اشتهر بلقب الجزاوي بالسجن خمس سنوات و 300 جلدة وست سنوات و 400 جلدة على المتهم الثاني والسجن عامين و 100 جلدة على المتهم الثالث، في حين ابدى كل الإدعاء العام والمتهمين اعتراضهم على الحكم في نهاية الجلسة.

محامي فتاة الخبر: القضية أوشكت على الانتهاء

المصدر: جريدة المدينة الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

عبدالله المانع - الدمام
واصلت المحكمة الجزئية بمدينة الخبر يوم أمس النظر في القضية المعروفة إعلامياً بـ «فتاة الخبر» حيث حضر المتهمان اللبناني والسعودي، ولفت محامي أسرة الفتاة المستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي إلى أن القضية أوشكت على الانتهاء، وأن المحكمة حددت يوم السبت ما بعد القادم موعداً للجلسة القادمة. وبعد الجلسة ذكر محامي أسرة «فتاة الخبر» أن المتهم اللبناني الذي تخلف محاميه لم يجب عن أسئلة ناظر الدعوى والمتعلقة بأغراض الفتاة والتي قد قام سابقاً ببعثها لها بالتزامن مع تهريبها، ويدل ذلك على التخبط الواضح في دفعه والتي وصفها بغير المقنعة، ومحاولة إلقاء المسؤولية على أشخاص وجهات غير معروفة. وأشار الخالدي إلى أن المتهم السعودي لم يحضر ما وعد به المحكمة من رد مكتوب خلال الجلسة دون إبداء سبب مقنع لذلك أيضاً. وقال: القضية أوشكت على النهاية وفق المعطيات المنظورة غير أنه لم يتوقع تاريخاً معيناً لنهاية فصول هذه القضية. وأضاف: «لا يوجد أي تواصل مع الفتاة حيث تزعم السلطات السودبية أنها تقيم في مكان سري». وحضر الجلسة من أسرة الفتاة والدها وأخوها، وكان حاضراً للجلسة للمرة الحادية عشرة على التوالي ممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري.



مصادر أكدت أنها شوهدت تستقل سيارة «ليموزين»

فتاة يتيمة تهرب من مركز التأهيل الشامل بالطائف

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://sabq.org/gvxjde>

فهد العتيبي - سبق - الطائف:
علمت "سبق" من مصادر لها أن فتاة يتيمة هربت من داخل مركز التأهيل الشامل للإناث بمحافظة الطائف، فيما حاولت الموظفات إعادتها ولكنها تمكنت من الخروج، وينتظر أن تتحرك الجهات الأمنية لمتابعتها والعتور عليها. وتمكنت الفتاة "ز.ع، 30 عاماً"، من الهرب من داخل مركز التأهيل الشامل بعد أن فشلت الموظفات في إعادتها، في الوقت الذي أثار فيه النزيلات بالمركز إشكالا بداخله بعد هيجانها، وتهديدها بالخروج والذهاب لمحافظة جدة، وفقاً لما كانت تردده، فيما أكدت المصادر أن الفتاة شوهدت وهي تركب ليموزين مغادرة موقع المركز.

وكشفت مصادر أن اليتيمة مستضافة أصلاً بقسم الضيافة الملحق بالأيّام، لظروفها الخاصة بداخل المركز بالطائف وفقاً لتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية، وسبق أن اعتدت على بعض النزيلات المعاقات والعاملات بالمركز، وبشرت الشرطة قضاياها.



البناني سرّيس يُنكر ضلوعه في تنصير وتهريب فتاة الخبر ويعترف: نقلت أغراضها فقط

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/24/738197>

الخبر، الدمام – ماجد الوائلي، فهد الحشام
أنكر المتهم اللبناني في قضية «تنصير فتاة الخبر» أمس تورطه في اعتناق الفتاة الديانة المسيحية وتهريبها إلى خارج المملكة. ودافع حنّا سرّيس عن نفسه، في الجلسة الـ 17 للنظر في القضية، بأن دوره لم يتعدّ إجابته للفتاة عن أسئلة وجهتها له عن بعض الرموز المسيحية، من بينها سؤالها إياه عن شارة المسيح. وقال المتهم إنه شرح لها معنى الشارة فقط «الأب والابن وروح المسيح»، مبرّئاً ساحته من أي دور له أثر في اعتناق الفتاة الديانة المسيحية.
كما برّأ المتهم ساحته من تهريب الفتاة إلى خارج المملكة، واقتصر اعترافه على قوله إنه نقل أغراضاً لها إلى لبنان، ولم يهرّب الفتاة نفسها.
أما المتهم السعودي في القضية فقد طلب مهلة للرد على الأسئلة التي وجهها القاضي له حول دوره في تهريب الفتاة. ويواجه سرّيس تهمتين، إحداها «تنصير الفتاة» والأخرى اشتراكه مع المتهم السعودي في إخراجها من أراضي المملكة بطريقة غير مشروعة.
وقد حضر المتهمان الجلسة، اللبناني مخفوراً والسعودي وحده، كما حضر والد وشقيق الفتاة، وممثل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم عسيري، وهي الجلسة الـ 11 التي يحضرها ممثل عن حقوق الإنسان.
وقد أجل القاضي النظر في القضية إلى جلسة بعد أسبوعين.
وفي الوقت الذي لاتزال الفتاة في دولة السويد ولا يعرف لغاية الآن وضعها من جميع الجوانب نظراً لانقطاع اتصالاتها منذ فترة وعدم الاستدلال على رقم هاتف لها أو عنوان، كان آخر اتصال لها على محامي المتهم اللبناني وقد استفسرت منه عن سير القضية وطلبت منه رقم ناظر القضية، كما أكدت عدم تنصيرها ورغبتها العودة إلى وطنها والمحت تخوفها من رد فعل سلبي سواء من قبل أسرتها أو الأنظمة.
وذكر محامي أسرة الفتاة لـ«الشرق» حمود الخالدي أن الاتصالات مستمرة مع سفارة المملكة بالسويد بشأن الاطمئنان على وضع الفتاة وطلب مقابلتها بحضور ذويها على أن يكون اللقاء داخل مبنى السفارة.
في حين أكدت مصادر بهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية أنه في حال رغبة الفتاة العودة إلى المملكة فابمكانها التواصل معهم لطمئنتها وإعطائها الضمانات وما لها وما عليها لكي يطمئن قلبها.

متهمان في شغب القطيف: تظاهرنَا بعد بيان ستة

مشايخ يجيز المظاهرات

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/25/739685>

الدمام - فاطمة آل دببيس، الشرق
كشفت جلسة النظر في قضية اثنين من متهمي أعمال الشغب في القطيف، التي عقدتها المحكمة الجزائية أمس، عن ادعاء المتهمين أحمد الجصاص وعادل البندر بأنهما خرجا في المظاهرات بعد اطلاعهما على بيان لستة مشايخ في المحافظة، أكدوا فيه شرعية الحراك والمظاهرات السلمية، على حد وصفهما.
وقد حضر المتهمان جلسة أمس طوعاً بلا حراسة.

ولدى دفاعه عن نفسه: برّر المتهم الجصاص خروجه في مظاهرات القطيف بالرغبة في إيصال صوته لتحسين حالته المادية السيئة. مضيفاً أنه لم يخرج في المظاهرات إلا بعد اطلاعه على بيان رجال الدين الستة.
وربط شريكه في التهمة، عادل محمد البندر، خروجه في المظاهرات ببيان العلماء الستة أيضاً، نافياً ما نسب إليه من ترديد عبارات سياسية، لكنه اعترف بترديد عبارة «لن نركع الا لله»، كما أنكر تهمة التصوير التي وجهت له، وقال إن الجوال الذي أخذ منه ليس له. وقد حاولت «الشرق» الوصول إلى البيان، ومعرفة أسماء الموقعين إلا أنها لم تعثر على أصل له.

وقد نظرت المحكمة الجزائية قضية الجصاص وشريكه البندر اللذين قبض عليهما في السادس من يناير من العام الماضي، في شارع الرياض، ومعهما شقيق توأم للجصاص اسمه محمد، ووجهت للثلاثة تهمة تصوير كتابات على جدار الكلية التقنية. وقد أطلق سراح الاثنين بكفالة، خلال نظرة قضيتهم، وتحديد مسؤوليتهم عن التهم الموجهة إليهما.
وجاءت هذه الدفوع رداً على المدعي العام الذي وجه للجصاص والبندر تهمة تصوير جدران تحمل عبارات سياسية، وطالب بمحاسبتهما وفقاً لنظام الجرائم المعلوماتية، الذي نصت مادته السادسة على معاقبة مرتكب الجريمة المعلوماتية بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام وغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين في حال أن ارتكب الشخص كل ما من شأنه المساس بالأمن العام.

وقد أجل القاضي الجلسة لانتهاء الوقت، وحدّد الخامس من شهر جمادى الأولى المقبل موعداً لاستكمالها. حضر الجلسة المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية عبدالله السهيل، وعضو الفرع إبراهيم عسيري، ووسائل إعلام.

محاكمات اليوم

في السياق نفسه تنظر المحكمة الجزائية اليوم الإثنين، قضية مماثلة لمتهمين آخرين هما حسين علي آل محفوظ، وحسين جعفر العباس، فيما تنظر، بعد غد الأربعاء، قضية متهم آخر هو محمد أحمد الشيخ.

أحمد مكي محمد الجصاص

25 سنة.

موظف أهلي. أعزب.

قبض عليه في 12 من صفر 1433 وتم الإفراج عنه.

التهمة: تصوير جدران تحمل عبارات مسيئة.

عادل محمد صالح البندر

40 سنة.

متزوج.

قبض عليه في 12 من صفر 1433 وتم الإفراج عنه.



مواطن في ترحيل الوافدين

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/26/740399>

الدمام - ماجد الوائلي

خرج أفراد عائلة الصومالي إلى الدنيا وهم لا يعرفون انتماء سوى للمملكة، فهي موطنهم وملأهم الأوحاد، لكن أمراً مفاجئاً حدث لهم غير حياتهم رأساً على عقب، عندما علموا أن لديهم معاملة انتساب لدى وكالة الأحوال المدنية تفيد بأن جدّهم لأبيهم لا ينبغي، وأن هناك دعوى ضده قيدت قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وذلك عقب أن تم القبض على أخيهم «محمد إسماعيل عمر الصومالي» وأودع سجن الوافدين في الجبيل، ثم رحل إلى سجن الوافدين في الدمام، عندها أصابتهم الحيرة وأصبحوا يتساءلون.. إلى أين سيُرحل أخوهم الموقوف هناك قبل نحو أربعة أشهر؟

بطاقة أحوال

تقول الأخت الكبرى لمحمد الصومالي إن أخاها أراد أن يستخرج بطاقة أحوال كباقي السعوديين عندما بلغ السن النظامي، واتجه إلى أحوال الجبيل إلا أنهم طلبوا منه إحضار جميع الوثائق الأصلية المتعلقة بوالده، وبعد إحضارها للموظف أفاده بأن هناك معاملة انتساب مقدمة من أشخاص في أحوال مكة المكرمة قبل أكثر من ثلاثين عاماً تفيد بأن «جدكم» لأبيكم لا ينبغي أطفالاً، وبدأت معنار رحلة العناء، ذهب أخي إلى وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية بالرياض وتقابل مع مسؤولين هناك أربع مرات ولكن لم تكن هناك إجابة.

وفي ذات يوم قامت شركة المياه بالجبيل بقطع الماء عن منزلنا وسحب عداد المياه واقتلعه، فذهب أخي لمراجعتهم برفقة زميل له، إلا أن تلك المراجعة فتحت على الأسرة باب رحلة عناء أخرى وقبض على «محمد» هناك وأودع سجن الوافدين في جوازات الجبيل ولم يتم إبلاغنا بالقبض عليه وتم تحويله إلى إدارة سجن الوافدين في الدمام.

دعوى كيدية

وتكمل «هدى إسماعيل»، الدعوى المقيدة على جدي كيدية من غير حجة أو بينة ولم يتم التحقيق أو النظر فيها أثناء حياة كل من جدي ووالدي من الجهات المختصة ولم يعلموا بوجودها من الأساس.

حقوق مسلوقة

وتقول هدى: «بعد كل هذه السنوات من عدم القدرة على استكمال الدراسة أو البقاء في وظيفة دائمة بسبب أننا لا نملك بطاقات هوية سارية المفعول تم فصلنا وتم إيقاف استلام رواتبنا من التأمينات الاجتماعية، وهي حق شرعي تركه لنا والدنا المُتَوَقَّى، بل وصلت المعاناة إلى قطع تيار المياه من الوحدة السكنية لمدة أعوام؛ لنعيش في حياة بائسة.

صك شرعي

وتضيف «تهدمنا في المجتمع وأصبحنا نعيش في حالة فقر بينما نحن شباب لدينا كرامة إنسانية ونستطيع العمل بشرف وبعد كل هذه السنوات من العيش في ظل القسوة ورفض المجتمع لنا تم القبض على أخي في شرطة الجبيل في يوم الأربعاء 29 من ذي الحجة 1433 هـ ولم يتم إبلاغنا رسمياً من الشرطة، كما لم يسمح لنا بزيارته والتحدث معه بالهاتف. ونحن جميعاً نسوة، ثلاث نساء ووالدتنا، لا نستطيع الخروج من المنزل لقضاء احتياجاتنا أو معالجة «أمي» المريضة بداء السكر ومصابة في خلل في هرمونات الغدة الدرقية وأختنا الصغرى من ذوي الاحتياجات الخاصة وحائزة على جائزة الأمير محمد بن فهد للتفوق العلمي ثلاث مرات».

تحقق من القضية

وذكرت «هدى»، أنهم تقدموا إلى وكيل وزارة الداخلية، ووعدهم بالتحقق من القضية، وتم إرسال خطاب إلى وكالة الأحوال المدنية للتحقق من حيثيات الموضوع وأفاده أنه لا يوجد هناك أي تزوير وإنما ملاحظة من أفراد يدعون أن جدنا

لا ينبغي ولم يتم التحقيق فيها منذ أكثر من ثلاثين سنة. ولم نكتشفها إلا عندما أراد أخونا التقديم على بطاقة أحوال، كما تم إرسال خطاب إلى المديرية العامة للجوازات بالمملكة ولم يأت الرد منذ 25 صفر 1433 هـ.

صك شرعي

وتؤكد «هدى» أنها تملك صكاً شرعياً من قاضي محكمة محافظة الجبيل «تحتفظ الشرق بنسخة منه» الدكتور رياض عبداللطيف المهدي بتاريخ 1418/9/8 هـ بحصر الإرث نصه «يعلم أن نصيب الزوجة زينب عثمان محمود ثمن التركة 8/1 ونصيب الأب سدس التركة 6/1 من إرث ولده إسماعيل عمر محمود المحصور إرثه بموجب الصك 33 في 1418/2/13 هـ سجل محكمة الجبيل حرر في 1418/9/8 هـ»، مما يؤكد أبوة جدي لأبي وانحصار ورثه بعد وفاة الوالد، حيث توفي الوالد قبل الجد. وتصيف أن الأب والجد لم يستدعيا من الجهات المختصة في حياتهما وتم فتح ملف القضية بعد وفاتهما.

حقوق الإنسان

وأفادت «هدى» أن هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية قامت بالاتصال بنا بعد أن بعثنا لهم الشكوى وتم الاتصال من قبل ممثل الهيئة «إبراهيم العسيري» وطلب مني تفاصيل أكثر وتم إعطاؤه التفاصيل وبدورهم سوف يقومون بمخاطبة الجهات المختصة لمحاولة معالجة القضية بعد دراستها. «بعد أن تقطعت بنا الوسائل لإيصال معاناتنا إلى الجهات العليا بالمملكة، حيث إننا لا يمكننا مراجعة الدوائر الحكومية بدون محررنا أخي الموقوف حتى اليوم في سجن الوافدين».

قيد الإجراء

وأكد مصدر في جوازات الشرقية أن إدارة جوازات الوافدين بالدمام قامت بإرسال خطاب إلى المديرية العامة للجوازات في الرياض رداً على إفادة بعثتها المديرية العامة للجوازات بالرياض حول قضية الموقوف «محمد إسماعيل عمر الصومالي» منذ أسبوعين ولم يأت الرد لنا حتى الآن. فيما أكد مصدر بالمديرية العامة للجوازات بالمملكة أن المعاملة «لا تزال قيد الإجراء».

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أن المجتمع الدولي أصبح معنياً أكثر بمعالجة العنف والكراهية العيبان: حماية حقوق الإنسان أساس السياسة السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ 26 فبراير 2013م

http://www.aleqt.com/2013/02/26/article_734640.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكد الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، أن حماية حقوق الإنسان هي أحد الأسس التي تقوم عليها السياسة السعودية، واضعة تعزيز هذه الحقوق في صدارة أولوياتها.

وأوضح العيبان في كلمة المملكة أمس أمام مجلس حقوق الإنسان الذي يعقد دورته الثانية والعشرين رفيعة المستوى في جنيف، أن المجتمع الدولي أصبح أكثر من أي وقت مضى، معنياً بمعالجة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعنصري وانتشار التطرف والكراهية بين الأمم والشعوب.

وقال في كلمته أمام المجلس: ومن هنا تأتي أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة لعام 2008 ابتداءً من "مؤتمر مكة" الذي أرسى قواعد الحوار ومجالاته، ومروراً بمؤتمري "مدريد" و"نيويورك" اللذين قيما التجارب السابقة لمسارات الحوار، وحتى "مؤتمر جنيف" الذي ركز على مفهوم القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب ورئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك أن هذه الجهود توجت بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار في فيينا بتاريخ 2012/11/26، الذي يهدف إلى نبذ التعصب وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني، وتشجيع حوار إنساني هادف ومسؤول يستند إلى القواسم المشتركة، وتعميق روح التسامح والتفاهم واحترام الآخر.

وجددت المملكة على لسان العيبان الدعوة إلى استصدار قرار أممي يجرم كل من يتعرض للأديان السماوية وللأنبياء والرسل، ووضع العقوبات الرادعة لمثل هذه الأعمال، وذلك في ضوء تعاضم ظاهرة ازدياد الأديان ورموزها من قبل الذين اتخذوا من حرية التعبير والرأي وسيلة للهجوم على الأديان السماوية دون أي رادع أخلاقي أو قانوني.

وأكد الدكتور بندر العيبان الدور المهم والرئيس لمجلس حقوق الإنسان في معالجة الحالات التي تنطوي على انتهاكات واسعة وممنهجة ضد شعوب بأكملها، مبيناً أن الشعب الفلسطيني لا يزال يزرع تحت الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود. وقال: من هذا المنبر تجدد المملكة موقفها الداعي إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأن تستمر قرارات مجلس حقوق الإنسان المعبرة عن تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته، وتمكينه من حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورفع الحصار الجائر عنه، والوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية على أراضيه، والإفراج عن الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ورحب العيبان في كلمته بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة مراقب، وبناتج وتوصيات التقرير الذي صدر أخيراً عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول الآثار السلبية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بسبب المستوطنات الإسرائيلية.

وحول الوضع السوري أكد العيبان موقف المملكة في هذا الصدد، وقال: إن استمرار الحالة المأساوية للوضع في سورية منذ عامين نتيجة لإمعان النظام السوري في استخدام آلة القتل والدمار ضد الشعب السوري، التي راح ضحيتها حتى الآن ما يقدر بأكثر من 90 ألف شخص، وتشريد مئات الآلاف يمثل تحدياً أخلاقياً وإنسانياً للمجتمع الدولي وينتظر موقفاً موحداً من مجلس الأمن يستجيب لتطلعات الشعب السوري، ويضع نهاية فورية لهذه الأزمة، مع تأكيد المملكة على أمن واستقرار سورية ووحدتها الترابية والوطنية، وتقدير جهود وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

وفي جانب تعزيز حقوق الإنسان في السعودية قال رئيس هيئة حقوق الإنسان: تؤكد المملكة العربية السعودية على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية قصوى وتشكل أساساً للسياسة التي تتبناها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حيث كرس النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية المبادئ والقيم الأساسية لهذه الحقوق، وأكد بصفة خاصة على قيم المساواة بين الجميع، وواجب الدولة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ العدل، وكفالة جميع الحقوق للمواطن والمقيم على حد سواء.

وأكد العيبان دور القضاء في كفالة وحماية الحقوق والحريات المشروعة باعتباره سلطة مستقلة، حيث إن ضمان استقلال القضاء واحترام أحكامه ومصادره الفقهية والقانونية التي يستند إليها في أحكامه هو، ولقد عززت المملكة ذلك من خلال تطوير مرفق القضاء، وتكريس مبدأ استقلاله، وتعزيز مبادئ المحاكمات العادلة، وتعدد درجات التقاضي، وتعميق مبادئ التوفيق والمصالحة لحل النزاعات، ووضع مشروع قانون للتدابير غير الاحتجازية في العدالة الجنائية.

وأوضح أن المملكة تعمل جاهدة على تعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ العديد من التدابير والمبادرات الكفيلة بضمان حقوق الإنسان، ومن ذلك إنشاء المؤسسات الوطنية، وسن الأنظمة، ووضع آليات للرقابة، وتنفيذ برامج لتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

وبين رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته أن المملكة تمضي قدماً في اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات، التي توجت أخيراً بتمثيل المرأة في مجلس الشورى لأول مرة من خلال ثلاثين سيدة من مجموع أعضائه المائة والخمسين، وتعديل نظام المجلس لضمان ألا يقل تمثيل المرأة فيه عن 20 في المائة من عدد مقاعده، وهي نسبة متقدمة مقارنة بالمجالس التشريعية في عدد من دول العالم، يأتي ذلك تحقيقاً لمضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال الدورة السادسة للمجلس عندما أكد على أن تفعيل أعمال المجلس يكون بوعي وتطوير متدرج، وتمثيل لجميع شرائح المجتمع السعودي. وأضاف: "كما يجري حالياً تطوير نظام المجالس البلدية لتوسيع المشاركة في إدارة الشؤون المحلية، الذي تشارك فيه المرأة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة.

وبين العيبان سعي المملكة لاستثمار مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية المحلية، حيث استأثرت قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان وصناديق التنمية المتخصصة بالنسبة الكبرى من ميزانية الدولة.

مع استمرار دعم الاقتصاد العالمي من خلال انتعاج سياسة بترولية متوازنة ودعم اقتصادات الدول الشقيقة والصديقة لدفع عجلة التنمية في هذه الدول. وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين في القمة العربية التنموية الثالثة في الرياض، الداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50 في المائة بما يمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

وشدد العيبان على حرص المملكة لتعزيز علاقاتها بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتفعيل دورها، ومع تزايد الأعباء على هذه الآليات حرصت المملكة على زيادة تبرعاتها التطوعية، وذلك إيماناً منها بالدور الذي تقوم به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث وقعت المملكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم للتعاون الفني بتاريخ 2012/6/27، وزادت مساهمتها السنوية في التبرعات غير المشروطة لميزانية المفوضية إلى مليون دولار، وخصصت أكثر من مليوني دولار للبرامج والأنشطة التي ستنفذها بالتنسيق مع المفوضية السامية، مع استمرارها في دعم الصناديق الإنسانية التي تشرف عليها المفوضية، إضافة إلى الإعلان عن تبرع المملكة بمبلغ مليوني دولار لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



العساف: الاقتصاد الوطني حقق نمواً كبيراً

ولي العهد والنائب الثاني يتسلمان تقرير مؤسسة النقد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/26/article_734639.html

"الاقتصادية" من الرياض

تسلم الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في قصر اليمامة أمس التقرير السنوي الثامن والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي، الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية في المملكة للعام المالي 1433/1434. جاء ذلك خلال استقبال ولي العهد الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، والدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ونائب المحافظ وكبار المسؤولين في المؤسسة. وقال وزير المالية: "لقد أسهمت الأطر الرقابية والتنظيمية السليمة بشكل كبير في تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود، مؤكداً أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي العهد والنائب الثاني الحكيمة أدت إلى إنجاز عديد من الخطوات التطويرية الهادفة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وتحديث التشريعات، بما يعزز رفع مستوى وتنافسية الاقتصاد". وأعرب ولي العهد عن تقديره للجهود التي تبذلها مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخدم الاقتصاد الوطني ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، متمنياً للمؤسسة والعاملين فيها مزيداً من التقدم والتطور. حضر تسليم التقرير الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز المستشار الخاص والمشرف على المكتب والشؤون الخاصة لولي العهد. من جهة أخرى استقبل الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والمستشار والمبعوث الشخصي لخادم الحرمين الشريفين أمس في قصر اليمامة الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، والدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وكبار المسؤولين في المؤسسة، حيث تسلم التقرير السنوي الثامن والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي للعام المالي 1433/1434. وأكد وزير المالية للنائب الثاني أن الاقتصاد الوطني حقق نمواً كبيراً بفضل القيادة الرشيدة، التي تواصل مسيرة النمو والازدهار في تلاحم منقطع النظير بين القيادة والمواطنين. وعبر النائب الثاني عن سعادته بما تحقّق من تطور للاقتصاد الوطني، منوهاً بالجهود المتميزة التي تنهجها مؤسسة النقد في سبيل رفع مستوى التطور الاقتصادي والاستثمار في المملكة.

المدعي العام يطالب بعقوبة تعزيرية لمتهمين بأحداث القطيف

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/73209.html>

حسن الناصر - القطيف

أنكر شابان تهم المشاركة والتحريض للمشاركة في أحداث القطيف التي حدثت مؤخرا، وذلك خلال الجلسة العلنية التي حضرتها (اليوم) في المحكمة الجزئية بالقطيف يوم الاثنين. وقررت المحكمة أمس تأجيل الجلسة التي شارك فيها المتهمان في ملف واحد، حيث طالب الشابان المتهمان خلال جلسة المحاكمة بمهلة للإطلاع على المذكرة والرد عليها. بينما طالب المدعي العام بمعاقبة المتهمين بعقوبة تعزيرية، وبحسب دعوى المدعي العام فقد تم رصد المتهمين (19، 21 عاما) يقومان بتصوير تجمعات مثيري الشغب، حيث تم إيقافهما لمدة عشرة أيام قبل ان يتم اطلاق سراحهما، كما تم القبض على حدثين كانا برفقة المتهمين احيدا من قبل دار الملاحظة الاجتماعية الى المباحث العامة، وعثر في جوال الحدث على مقاطع تجمعات مثيري الشغب، وأقر المتهم الاول من خلال التحقيقات التي أجرتها هيئة التحقيق والادعاء العام بالمشاركة بالتجمعات وترديد عبارات مسيئة للدولة، كما أقر المتهم الثاني ايضا بالمشاركة في التجمعات وترديد العبارات المسيئة للدولة، ووجه المدعي العام لهما تهمة الخروج على طاعة ولي الأمر وذلك بالمشاركة في تجمعات ممنوعة، وترديد العبارات المناوئة للدولة مطالبا بعقوبة تعزيرية مع التشديد عليهما بحق المتهمين اللذين طالبا بمهلة للإطلاع على المذكرة والرد عليها، ليقرر القاضي تحديد الثلاثين من الشهر الحالي موعداً للجلسة المقبلة.

من جهة أخرى تواصل المحكمة الجزئية في القطيف غدا الأربعاء النظر في قضية متهم على خلفية الأحداث التي وقعت بالمحافظة مؤخرا، وذلك من خلال الجلسات العلنية التي يحضرها عدد من الصحفيين وممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ابراهيم العسيري، ووجه المدعي العام تهماً لبعض المتورطين أبرزها القيام بتجمعات غير مشروعة، وعرقلة حركة المرور داخل الأحياء، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، والتحريض على مواقع التواصل الاجتماعية وبث بعض الشائعات، يذكر أن أعمار المتهمين تتراوح بين 20 عاما و 45 عاما.

الرياض "التقت أسرهم وتحدثت مع أحدهم هاتفياً وكشفت سر فتاوى الجهاد" ..

معتقلون سعوديون في العراق .. ومشايخ التحريض "بين أولادهم!"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013 م
<http://www.alriyadh.com/2013/02/27/article813321.html>

الرياض، تحقيق- أسهمان الغامدي عدسة- صالح الجميعة
ملف شائك منذ عام 2002م، وتحديدًا مع أزمة الحرب الأمريكية على العراق، حيث لا يزال عالقًا بين اتفاقية تبادل السجناء، ووجهة نظر السجون العراقية.
ويمكث أكثر من 62 معتقلًا سعوديًا - بحسب الإحصاءات الرسمية - في السجون العراقية بتهم سياسية وجهت إليهم؛ معظمها تدور حول (تجاوز الحدود) - التي لا تتجاوز عقوبة السجن فيها ستة أشهر بحسب القوانين الدولية -، بينما تم الحكم عليهم بمدد تتراوح ما بين 10 - 20 سنة.
وبحسب معلومات «الرياض» فهناك أشخاص من أربع سنوات يطالب أهاليهم بجثامينهم ولكن لم يسلموا حتى الآن، ولا تزال المملكة تبذل مساعيها لتفعيل اتفاقية الرياض لعام 1983م القاضية بتبادل المحكومين بأحكام سالية للحرية.
وأرجع «د. غانم علوان الجميلي» - السفير العراقي لدى المملكة - سبب التأخير في تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالمعتقلين إلى تأخر الإجراءات القانونية المتبعة لإتمام التصديق على اتفاقية نقل السجناء بين البلدين من قبل مجلس النواب العراقي؛ إذ لم يصدق المجلس على الاتفاقية الموقعة بين البلدين في آذار 2012 حتى الآن بسبب انشغالات المجلس.
«الرياض» تفتح ملف المعتقلين السعوديين في العراق وتتواصل معهم هاتفياً من داخل السجون العراقية، وتستمع إلى اعترافاتهم بأنهم قد ضلوا عن الصواب، وتجاهلوا رأي الدولة في مسألة الجهاد، واكتفوا بفتوى صادق عليها 27 شيخاً، كما تلقت أسرهم في المملكة، وتستضيف هيئة الهلال الأحمر السعودي للحديث عن حملة الرحمة المؤجلة، وأسباب تأجيلها، ورأي السفارة العراقية في مطالب الأهالي بنقل أبنائهم لسجون كردستان.
جواز السفر!
واسترجع "ونيس الشمري" -والد المعتقل عقاب الشمري- ذاكرته قبل عشر سنوات (وقت غياب ابنه)، قائلاً: "قبل غيابه بشهرين طلب مني أن استخرج له جواز سفر حتى يحضر زواج صديق له في الكويت، وحينها كان عمره 19 عاماً، وبعد أن حصل على الجواز قال لي إن زواج صديقه تأجل وصدقته دون أن يخطر ببالي أي شيء آخر".
وأضاف: "بعد شهرين وقبل دخول شهر رمضان المبارك قال لي إنه سيذهب مع أصدقاء له للبر (كشنة) لمدة عشرة أيام، وطوال تلك الفترة كنت اتصل به ولكن جواله كان مغلقاً، واعتقدت أنه لا توجد تغطية كافية، وبدأ الشك يراودني بعد دخول رمضان وحتى اليوم الثالث، حيث قدّمت بلاغاً عن فقدان ابني، وعندما بحثنا في غرفته وجدت جواله موجوداً، وقد أغلقه ولم أجد جواز سفره!".
ويصمت قليلاً يستجمع قواه ويكمل: "ثمانية أشهر وأنا أبحث عن ابني وسندي.. لا أعلم هل هو حي أم ميت.. حتى اتصل بنا الصليب الأحمر وأخبرنا أن (عقاب) تم اعتقاله في العراق بتهمة تعدي الحدود، وهو خبر لا يزال صده كابوساً عليّ وعلى أسرتي.. فعقلي لم يستوعب أن ابني وهو قطعة مني هناك، وبين يدي الجيش الأمريكي بعد أن كان ينعم مع أسرته وذويه".

وأشار إلى أنه بعد عام استطاع أن يتواصل مع ابنه الذي أخبره -فيما بعد- بالحكم عليه 15 عاماً، بينما صديقه الذي أعتقل معه بالتهمة نفسها حُكم عليه عشر سنوات، والسبب تفاوت في أحكام القضاة، رافضاً نظرة المجتمع التي قد تصنف ابنه كـ"إرهابي"، وقال: "لو كان إرهابياً لكان دمه حلالاً بالنسبة لي!".

لم أفقد الأمل

من جانبه قالت "والدة عقاب": "كان من أكثر أبنائي برأ وصلاً، وحرصاً على أداء الفرائض، ولم يكن متشددًا، وكان متزناً عقلياً بالرغم من صغر سنه، ولم أفقد الأمل يوماً بمجيئه، ورفضت أن أتخلص من ملابسه، وبقيت في خزانة ملابسي؛ لأنني مؤمنة بأن الله سيرده لي رداً جميلاً".

وأضافت: "بعد أن انتقل إلى سجن سوسة أصبح يتواصل معنا أسبوعياً لمدة تتراوح ما بين 3-5 دقائق، وهي لا تكفي لأن أعاتبه، أو أسأله عن أي أمر، كما لا تشبع شوقي له كام.. فاكنتي بسماع صوته وسؤاله عن أحواله، ولكنه عندما كان في سجون بغداد كان يُعذب، وتعرض للأذى، وكنت أشعر بهذا بمجرد سماع صوته، وفي كل اتصال يكلمه فرد من العائلة أو اثنان".

وقال "شعلان" -شقيق المعتقل عقاب والأصغر منه بعام-: "أعرف أصدقاءه جميعاً، ولكن في الآونة الأخيرة تعرّف على مجموعة لم يحرص على أن يعرفني عليهم، وللأسف هم من رافقه إلى البر في تلك الليلة وتم اعتقالهم جميعاً، ولا أنسى اليوم الذي عشنا فيه حيرة غيابه، حيث كانت مشاعري صعبة، وأصابني بعزلة اجتماعية عن الجميع.. فاقد أخي ولا أعلم مصيره.. هل هو ميت أم حي، يُعذب أم مرتاح!".

رسالة وداع!

واستقبلت "الرياض" أسرة المعتقل "زيد الشمري"، حيث روت والدته قصة ذهابه بأنفاس متقطعة، قائلة: "قبل عام التزم وأصبح لا يفارق المسجد، وسماع الخطب الوعظية التحريضية لفكرة الجهاد، وقبل ذهابه بشهر أدى فريضة الحج وأوصلني إلى الرياض، ثم توجه لرفحاء لزيارة أعمامه وأخته، وبعد ذهابه اتصلت على جواله عدة مرات ولكنه كان مغلقاً في كل مرة.. وكأني أم توقعت أي عارض لابني فاتصلت على زوجة عمه التي أكدت لي أنه في رحلة برية مع أبناء عمه وبعض الأقارب، وفي اليوم التالي اتصلت أكثر من مرة وجواله لا يزال مغلقاً، بعدها أخبرتني زوجة عمه أنهم وجدوا ورقة خطية تحت باب المنزل من (زيد وابن عمه سلطان) يقولان فيها إنهما وصلا الفلوجة وقد ذهبا للجهاد هناك!".

وتكمل بأعين دامعة: "انقطت أخبارهما عتاً أربعة أشهر.. وبعد ذلك اتصل بي (زيد) فما كان مني إلا أن عاتبته، وأوضحت له غضبي وخوفي؛ ليخبرنا فيما بعد أنهم كانوا خمسة وقد افترقوا حين وصولهم ولا علم له بالمتبقين". وأشارت إلى أنه تم اعتقاله بعد سنة من ذهابه، وقد عرفوا هذا من خلال وسائل الإعلام، ولا علم لهم بماذا كان يفعل أو كيف اعتقل، وذلك لأن مكالماته معهم لا تتجاوز الثلاث دقائق وعليها رقابة مشددة، وتكمل باكية "أسأل الله الكريم أن يردّه لي رداً جميلاً، فأنا هجرت غرفتي وأصبحت أنام على سريريه.. شوق الأم مهلك".

خُطب الجهاد!

ويكمل شقيقه "عبدالله": "كان زيد قد أنهى السنة الثانية تخصص أساليب كمية بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك سعود، ويبلغ من العمر (20 عاماً).. كان متأثراً كثيراً فيما يحصل في العراق وقد تأثر العالم بأسره، ولم يكن متبنياً لفكرة الجهاد، لكن وسائل الإعلام وبعض خطب الجمعة أشعلت فيه الحمية الدينية، بالإضافة إلى تشجيع المحرضين، والفتوى التي صادق عليها 26 شيخاً على شرعية الجهاد في العراق، وهذا دعم فكرته وقراره"، مشيراً إلى أنه في بداية اعتقاله تم توجيهه إلى معتقل "قروبر" الأمريكي وبعدها لسجن أبو غريب.

وأضاف "لم يبق باب لم نظرفه منذ عام 2004، ودفع والدي قبل وفاته أكثر من مليون ريال للمحامين داخلياً وخارجياً، وكان يذهب للأردن بمعية عمي (والد سلطان) للالتقاء بالسفير هناك والمحامين، وللأسف تعرض لحادث في الأردن خلال مراجعته للموضوع وتوفي عام 2008 م، كما تواصلنا مع مسؤولين في العراق ومدير سجن السليمانية"، مؤكداً على أن خطاهم كمراهقين ومغرر بهم لا يحرمهم من حقهم كمواطنين والمطالبة بهم، رافضاً وصف شقيقه بـ"الإرهابي"؛ لأنه لم يقتل الأبرياء ولم يتبن هذا الفكر في حياته، وليس خطؤه أنه ذهب، بل خطأ من أفتى وسهل له هذا العمل وتجاهل رأي الدولة في ذلك".

عودة سلطان

وأضاف "والد سلطان": "ذهب ابني للعراق وهو يبلغ من العمر - 16 عاماً-، وتم اعتقاله فور وصوله لمدة ست سنوات، بعدها تم إرساله للمملكة، وقضى في سجون المباحث العامة ومركز المناصحة ثلاث سنوات، وقد عاد إلينا قبل ستة أشهر".

ويضيف والد سلطان قائلاً "عند عودته كان يعاني من أمراض جلدية مستعصية؛ نتيجة التعذيب الدامي الذي كان يتعرض له، وقد استغرق علاجه ثلاثة أشهر"، متسائلاً عن العقوبة التي ستطال بعض مشايخ وأئمة مساجد ممن شجعوا على الجهاد وبسطوا مفاهيمه في أعين مراهقين صغار؛ لدرجة أنهم قالوا لسلطان: "الجنة عن يمينك وحوار العين عن شمالك"، وهم بقوا هنا (يشربون قهوة زعفران ويأكلون تمر سكري)؛ مشيراً إلى أن "سلطان" لا زال ينتظر الدعم، وتأمين الوظيفة، حيث تزوج منذ شهر.

اعتراف معتقل

وكشف أحد المعتقلين -تحفظ "الرياض" باسمه- في اتصال هاتفي لـ "الرياض": "وضعنا مزر جداً، خاصة لمن هم في سجون بغداد، ويوجد من بيننا سبعة سعوديين حُكم عليهم بالإعدام وهم متواجدون حالياً في الشعبة الخامسة في بغداد، بينما المتبقون متهمون باشتباه إرهاب حسب المادة 194 في القانون العراقي وعددهم 25 سعودياً، والمتبقون حُكم عليهم بتعدي حدود، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم تتراوح مددها ما بين 10-20 عاماً".

ويروي تفاصيل ذهابه للعراق -التي أحب أن يطلق عليها (الكابوس القاتل) الذي ينتظر أن يستيقظ منه في وطنه- قائلاً: "كنت خريجاً حديثاً وأعمل في إحدى المؤسسات اختصاصي حاسب وتقنية، وأثر بي كثيراً ما كنت أشاهده في القنوات من سفك دماء وقتل نساء وأطفال وكبار، إضافة إلى الفتاوى التي كانت تمر علي باستمرار من أن الجهاد فرض عين على من يستطيع، وكانت الخطابات الدينية موجهة للشباب وتستثير همهم، وفكرت ملياً في مصيري حتى تواصلت مع أحد المشايخ الذي أكد لي بوجود جماعات عراقية تستقبل المجاهدين وتحثي بهم وتشركهم ضمن المتطوعين، على الرغم من أنني لم أمسك سلاحاً بيدي يوماً ولا علم لي بأنواع الأسلحة وطريقة استخدامها، فما لامس فؤادي من نعيم الآخرة جعلني أتوجه لسوريا بجواز سفر رسمي، ومن سوريا توجهت إلى العراق، ومنذ وصولي إلى معبر الوليد الدولي تم اعتقالني من قبل السلطات العراقية، وباعني عسكري عراقي للجيش الأمريكي مقابل 150 دولاراً".

وأضاف: صُدمنا بالواقع الذي واجهناه، والتعذيب الذي قاد إلى وفاة أحد المعتقلين في "أبو غريب"، حيث تم تعذيبنا بالجلد بالسوط والضرب والركل، إضافة إلى استخدام الصعق الكهربائي، ومنعنا من النوم لمدة ثلاثة أيام، حيث يقف علينا جنود يسكبون على من يغفو الماء الساخن والبارد، كما يتم إجبارهم على الوقوف لمدة يومين كاملين دون الجلوس.

وأشار إلى أن سجون سوسة بكرديستان تظل الأفضل من بين السجون العراقية؛ نظراً لمرونة الأنظمة التي تتيح للمعتقلين التواصل مع ذويهم مرة كل أسبوع بمعدل ربع ساعة، كما تظل السجون التابعة لوزارة العدل أفضل من سجون وزارتي الداخلية والدفاع؛ مشيراً إلى أن أحكامنا كسعوديين كانت مختلفة، والتفاوت بين القضاة كان واضحاً، ومعظمنا متهمون بتجاوز حدود، حُكم على البعض بـ 15 سنة، والبعض الآخر بعشر سنوات.

وقال: "ما زلنا ننتظر أن تحضر لجنة من المملكة لبحث أوضاعنا مع الحكومة العراقية، وأن تسارع في النظر في أمرنا؛ فنحن أبناءؤها، وقد عُثر بنا في الصغر، وللأسف من غرر بنا ينعم بحريته والظهور الإعلامي!"، مؤكداً: "ما خرجنا إلا بناءً على فتوى من عدد من المشايخ الذين صوروا لنا الجنة وحوار العين ونهر الكوثر، وأن الجهاد فرض عين.. ولم يكن هدفنا الإرهاب".

اللواء التركي: محاكمة «المحرضين» أولاً

كشف اللواء "منصور التركي" - المتحدث الأمني بوزارة الداخلية - عن محاكمة كل من توفرت الأدلة على تورطهم في تحريض السعوديين على السفر إلى مناطق تشهد صراعاً، والمشاركة فيما يدور فيها من قتال، وكذلك من ثبت قيامهم بتسهيل ذلك أو المساعدة عليه.

وقال لـ "الرياض": "حرصت المملكة على مساندة كل من تم التفرير بهم من السعوديين، وذلك بتسهيل عودة من يبادر منهم بالاتصال، حيث سبق وأن أعلنّا عن قيام الجهات الأمنية المختصة بالمملكة بترتيب وتسجيل عودة سعوديين من مناطق تشهد صراعات بعد مبادرتهم بالاتصال وطلب المساعدة، وما زالت دعوانا مفتوحة لمن يبادر بالاتصال".

مجلس النواب العراقي يؤخر اتفاقية تبادل المعتقلين

أرجع "د. غانم علوان الجميلي" - سفير العراق لدى المملكة - سبب تأخير تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالمعتقلين؛ إلى تأخر الإجراءات القانونية المتبعة لإتمام التصديق على اتفاقية نقل السجناء بين البلدين من قبل مجلس النواب العراقي؛ إذ لم يصدق المجلس على الاتفاقية الموقعة بين البلدين في مارس 2012 حتى الآن؛ بسبب انشغالات المجلس.

وقال: "تم تشكيل لجنة لوضع الآليات المناسبة لإتمام عملية نقل المحكومين بأحكام سالية للحرية، وقد انتهت هذه اللجنة اجتماعها مؤخراً في الرياض، وتم التوقيع على بيان مشترك بشأن ماتم انجازه في هذا الملف، ونحن بانتظار تطبيق ما تم الاتفاق عليه، ونأمل أن يكون ذلك في موعد قريب".

وأضاف أن إدارة السجون في العراق خاضعة لسلطة وزارة العدل، وبالتالي هي الجهة المخولة بنقل أي سجين من سجن إلى آخر، كما أن جميع السجون في العراق تخضع لمراقبة وزارة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية الوطنية، ويتم تطبيق المعايير القانونية والإنسانية في هذه السجون بدون تمييز - كما أشار وزير العدل العراقي أثناء زيارته السابقة للرياض - وأشار إلى أن السفارة العراقية في الرياض بذلت ولا تزال تبذل جهوداً كبيرة لانتهاء من ملف المعتقلين، وتبحث دائماً عن الحلول الناجعة لأي مشكلة تعترض سبيل إنهاء هذا الملف الشائك، وبعد أن لاحظنا الصعوبات التي تواجه تصديق الاتفاقية الثنائية بين البلدين، وبالتشاور مع الاخوة في الجانب السعودي، قدمنا مقترحاً يقضي بتفعيل اتفاقية الرياض لعام 1983، لا سيما أن هذه الاتفاقية مصدقة من قبل الطرفين ولا تزال سارية المفعول في البلدين، فضلاً عن أنها تفي بالغرض اللازم وهو نقل المحكومين بأحكام سالية للحرية، وقد حظي المقترح بموافقة الجهات المعنية في البلدين.

الأمير بندر بن فيصل

ننتظر 24 معتقلاً قريباً

كشف صاحب السمو الأمير بندر بن فيصل - رئيس الشؤون الخارجية بالهلال الأحمر السعودي - عن زيارة وفد سعودي للعراق مكون من وزارتي الخارجية والداخلية، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، والاستخبارات العامة، وهيئة حقوق الإنسان، وهذا الوفد أساس لجنة وجه بها المقام السامي لرفع تقرير مفصل عن المعتقلين السعوديين في العراق، وتم فعلاً الرفع بالنتائج.

وقال: "بإذن الله سيتم العفو من خلالها عن 24 معتقلاً سعودياً، كما ستتم المطالبة بإعادة محاكمة من حُكم عليهم بالإعدام، ونقل جميع السعوديين لسجن سوسة، أو الحصول على موافقة فيما يخص تبادل السجناء عدا من حُكم عليهم بالإعدام"، مشيراً إلى أنه منذ عام 2001 بدأت الهيئة بنقل الرسائل بين المعتقلين وذويهم، وطلبات البحث عن المفقودين، وكوناً قاعدة معلومات وبيانات بالمعتقلين في العراق وأرقام عوائلهم، وتبقى زيارة الأهالي التي أعلن عنها في أكثر من مناسبة، وتأجلت بسبب ظروف خارجية عن إرادة حكومة المملكة، حيث كان من المقرر أن تكون هناك زيارة لسجون كردستان عام 2008 وتأجلت من الجانب العراقي، وتجددت المطالب من قبلنا حتى جاءت الموافقة عام 2012 لسجون سوسة في كردستان الذي كان يتواجد فيه 29 معتقلاً سعودياً، وبعد أن تم تجهيز اللازم نقلت الحكومة العراقية 17 معتقلاً سعودياً لسجن التاجي في بغداد ممن كانوا مستهدفين بالزيارة!

وأضاف "طالبنا بنقل المعتقلين من سجن التاجي إلى سجون كردستان؛ لأنه أفضل سمعة، ولكن الحكومة العراقية لم تستجب"، موضحاً أن تهمة تجاوز الحدود لا تتجاوز عقوبتها دولياً السجن لسنة أشهر، بينما المعتقلين السعوديين محكوم عليهم بمدد تتراوح بين 15 و20 سنة.

وأشار إلى أن هناك تحركاً سياسياً بخصوص المعتقلين، وهناك مطالب بالعفو كـ بعض الدول التي تحركت وحصلت على عفو مثل اليمن وليبيا وتونس، مؤكداً على أن المعتقلين في العراق الأكثر عدداً، والأسوأ حالاً مقارنة بغيرهم في عددٍ من دول العالم!

رهام.. وأزمة في الإعلام!

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/26/article_734676.html

عبد الوهاب الفايز

من قضية الطفلة رهام التي استحوذت على المشهد الإعلامي الأسبوع الماضي، إذا أخذناها كحالة دراسية، نجد أننا إزاء جوانب تستدعي الوقوف والتأمل والتحليل، وأبرز هذه الجوانب، وربما هناك غيرها، هو تطور "ظاهرة التأزيم" في الإعلام المحلي، حيث تصل حالة الشحن النفسي ذروتها في الدعوة لاستقالة المسؤولين على مختلف المستويات.. والآن وصلت إلى الوزراء وربما يرتفع السقف، وعند البعض كان هذا هو الحل السحري لمشاكلنا، بينما هو ليس سوى "إدارة أزمات!"، وربما يستجيب للخيالات الشعبية التي تمجد صورة البطل، لكنه ليس آلية حكيمة لتداول الأمور في المجتمع والدولة.. هذا جانب، وثمة جانب آخر وهو البعد الأخلاقي في التداول الإعلامي بالذات نشر صورة الطفلة ومدى تماشي ذلك مع القوانين والأعراف والأخلاقيات الإعلامية.

بخصوص "ظاهرة التأزيم" للمشاكل، هذا الأمر يبدو مزعجا لكل من يخاف على استقرار مجتمعنا، فبدل أن يكون الإعلام "جزءا من الحل" يصبح الآن جزءا من المشكلة!.. ففي كل مرة تبرز إشكالية ترتبط بأداء الأجهزة الحكومية، نجد أن الإعلام السعودي يأخذ المشكلة من أبعادها الفنية المتعددة ليحولها إلى قضية سياسية، وحالة الإفراغ هذه ربما تعكس عدم تطور "منهج التفكير العلمي" في مجتمعنا، وهذا يلمس بوضوح في تداول الرأي في إعلامنا المحلي، والمؤسف أن بعض من يوضعون في إطار قادة الرأي أصبح مصدرهم للمعلومة ما هو مطروح في الوسائط الاجتماعية، وهذا خلل منهجي خطير، لأنه يجعل وسائل الإعلام مصدر توتر في المجتمع بدل كونها وسائل إنارة للرأي العام، وأداة للرقابة الموضوعية والأخلاقية على أداء الأجهزة الحكومية.

العاملون في الأجهزة الحكومية ليسوا ملائكة ولا هم شياطين. هم منا، من لحمنا ودمنا وثقافتنا وبيئتنا وطريقة تربيتنا، ولا أحد يجروء على أن ينكر أن لدينا الكثير من المشاكل ولدينا التقصير في أداء الأجهزة الحكومية في جوانب عديدة، والذين يعملون في الأجهزة الحكومية أكثرهم يذهبون إلى أعمالهم وفي نيتهم أن يخلصوا وينجزوا ويراقبوا الله - سبحانه وتعالى - في أعمالهم.. وفي عملهم قد يصيبون وقد يخطئون.

نحن في العقود الماضية مررنا بفترات نمو شهدت مشاكل وتحديات رئيسة.. وعملية البناء أثمرت الكثير من الإيجابيات التي نقلت مجتمعنا في مجالات التنمية الرئيسية، وشهدنا ذلك في سنوات متسارعة، وكان في برنامجنا الوطني العديد من الأهداف الأساسية للتنمية، منها ما حققناه ومنها ما فشلنا في تحقيقه، ومنها ما نلتزم طريقنا للوصول إليه.. وهذه سنة الحياة، البناء مهمة صعبة ومضنية.

وحالة "التأزيم"، للمشاكل وتحويلها إلى قضية سياسية عبر رفع سقف المطالبات بالاستقالات تذكرنا بالحالة "الكويتية"، فإخواننا هناك شهدوا تازما خطيرا هدد استقرار الكويت وعطل مشاريع التنمية الأساسية، فمجلس الأمة ومع تطور "صناعة النجوم" في الإعلام والسياسة أصبح هدف بعض أعضائه إسقاط الحكومة وإقالة الوزراء، هكذا وضعوا معيار الإنتاجية!، أي تحول الإسقاط إلى غاية سياسية، وحاجة جماهيرية لرفع الرصيد السياسي الشعبي، حسابات أنانية شخصية مع الأسف، وكان السؤال الذي ظل يطرحه كل من يراقب الحالة الكويتية هو: لماذا تأزيم القضايا وصولا لإسقاط الحكومة؟

لماذا إسقاط الحكومة؟.. هل هدف المعارضة إسقاط الحكومة أم الشراكة السياسية لإنجاح مشروع إدارة الدولة وتلبية احتياجات الناس؟! احتياجات الناس؟!..

الوصول إلى "الحكم الرشيد" يتطلب المشاركة الإيجابية لكل القوى السياسية في المجتمع، وليس الصراع والتأزيم.. المشاركة التي تتم عبر النضال الفكري السلمي الذي يؤدي للمصارحة وليس للتشهير، ويقود إلى الدعم والمساندة الفكرية والفنية، ولا يقود إلى التجريح وتحويل القضايا من بعدها الفني وحشرها في أشخاص أو مجموعات، أو نظرية مؤامرة وتخريب!

ومما حدث ربما نحن إزاء حاجة وطنية جديدة، وهي تطوير آليات التفاعل بين مؤسسات الدولة والإعلام بشقيه التقليدي والحديث. الآن هذا ربما أصبح ضرورة استراتيجية، فتطور تداول الرأي ونقل المعلومة عبر وسائط عديدة متجاوزة اعتبارات الزمان والمكان أضاف رصيذا جديدا للقوة السياسية لوسائل الإعلام، وإذا لم نبادر إلى إعادة ترتيب أولويات البيئة الإعلامية فإننا سنجد أنفسنا ندخل في أزمت متلاحقة.. ومن المخاطر المحتملة السريعة المباشرة لهذا الوضع قد نجدها في "هروب الكفاءات الوطنية" من الأجهزة الحكومية، بالذات في المناطق النائية والمدن الصغرى.. فهل تتحمل ظروف بلادنا مثل هذا الوضع؟

وقبل أن نغادر هذا الموضوع ربما نحتاج إلى الاستفادة مما حدث في موضوع حيوي وإنساني يتعلق بالطفولة. لقد كشفت الحالة الأخيرة أننا نحتاج إلى مراجعة الضوابط والأخلاقيات التي تمس "حقوق الطفولة" في التغطيات الإعلامية حتى في الوسائط الاجتماعية الجديدة.. ونحن نتساءل هنا: هل من الجائز أخلاقيا وإنسانيا نشر صورة الطفلة واسمها؟ وما الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذا النشر؟!

هل التشريعات الإعلامية السعودية صريحة وواضحة في هذا الجانب؟ وإذا حدثت تجاوزات لهذه التشريعات، هل سيتم تصحيح الوضع؟

هذه أسئلة فنية موضوعية تتطلب ورشة عمل متخصصة، لعل "هيئة حقوق الإنسان" تبادر لها بالتعاون مع هيئة الصحفيين ووزارة الثقافة والإعلام حتى نعرف أين الخلل في عملنا، وكيف نطوره ولنتعلم من مشاكلنا، هكذا تتطور وتنضج الشعوب والدول.



لولاك يا رهام

المصدر: جريدة المدينة الوطن السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

بدر أحمد كريم

لولاها لما عجلت وزارة الصحة، بربط 150 بنكاً للدم إلكترونياً (صحيفة الاقتصادية، 9 ربيع الآخر 1434 هـ، الصفحة الأولى) ومن أجلها "طالبت هيئة حقوق الإنسان، بمقاضاة وزارة الصحة، والتعويض" (صحيفة الوطن، 9 ربيع الآخر 1434 هـ، الصفحة الأولى) ومن أجلها وصف الدكتور علي السويلم (نائب رئيس لجنة المحامين بمجلس الغرف التجارية بالرياض) الخطأ بأنه "جريمة كبرى" (صحيفة المدينة المنورة أيضا ص 7) ولولاها لما قال الدكتور سعد بن حمدان الوهيبي (المستشار القانوني): "إن نظام الأخطاء الطبية به خلل، لانعدام تجريم المتسبب بالأخطاء، من حيث عدم تحديد العقوبة" (صحيفة اليوم، 9 ربيع الآخر 1434 هـ، ص 8) ولولاها لما اعترف فني المختبر في مستشفى جازان بأنه أخطأ: "في تمرير كيس الدم الملوث بفيروس الإيدز" (صحيفة الشرق، 9 ربيع الآخر 1434 هـ، الصفحة الأولى). لولا الطفلة البرينة "رهام الحكي" وقد أصبحت علماً وحديث الناس، لما حدث كل هذا، ولما قرأتم مغرداً يقول: "رُبَّ ضارّة نافعة" في إشارة منه إلى أخذ العظة والعبرة من قضية "رهام" وما ألفت به من ظلال قاتمة على أداء وزارة الصحة، وسوء بعض خدماتها، وعدم القدرة على محاصرة الأخطاء، وضحاياها. أختم برأي للكاتب السعودي المعروف (خالد السلیمان): "ما يريده المجتمع اليوم من وزارة الصحة لاستعادة الثقة، ليس كلاماً تُسَطَّره البيانات، أو تُصدَّح به التصريحات، بل واقعا يعيشه ويداوي به أمراضه، ولا يزيدها" (صحيفة عكاظ، 9 ربيع الآخر 1434 هـ، ص 50).

شافاك الله يارهام، حقا ما أتعسَ الإنسانَ في أيِّ مجتمع كان، إذا لم يجدْ مَنْ ينصفُهُ من مَوْتِ طالهِ. سلمت يارهام فلولاك ما كان هذا الغضبُ الشديد، والاحتقانُ ، ولولاك لما تقافزَ الجميعُ وقوفاً بجانبك، و" الليالي من الزمان حُبالي/ مُثَقَلات يَلْدُنْ كُلَّ عجيبة" والناس ينتظرون".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأمانة تنفي اتهام الأهالي لها بالتقاعس التلوث يحتاج «الشرائع.. ويصدر الضنك»

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130223/Con20130223575368.htm>

أحمد العفيفي (مكة المكرمة)
أشعل تدني مستوى الإصحاح البيئي في (مخطط الشرائع 1)، فتيل الجدل بين السكان وأمانة العاصمة المقدسة، إذ اتهم الأهالي الجهات المختصة بالتقاعس في إزالة المخلفات وتكثيف عمليات الرش في الحي الذي يشكو من انتشار النفايات ومستنقعات الصرف التي تصدر الروائح الكريهة والحشرات، في حين دحض مدير عام النظافة في أمانة العاصمة المقدسة المهندس محمد المورقي لـ«عكاظ»، تلك الاتهامات مؤكداً أن حملات الرش لمكافحة البعوض والحشرات مستمرة على مدار الساعة.
ووصف عبدالله القثامي الوضع البيئي في (مخطط الشرائع 1) بـ«المتدهور»، ملمحاً إلى أن مياه الصرف الصحي والنفايات المتكدسة في شوارع أضحت تصدر لهم الروائح الكريهة والحشرات، التي تهددهم بنشر الأوبئة خصوصاً حمى الضنك.
وبين القثامي أن البعوض والقوارض تنتسل إلى مساكنهم في (مخطط الشرائع 1)، وتنتشر الرعب بينهم، مطالباً الجهات المختصة بالتحرك سريعاً لإزالة مستنقعات الصرف والنفايات من الموقع.
وأفاد أن الشكاوى المتكررة التي تقدموا بها لأمانة العاصمة المقدسة بشأن المستنقعات الراكدة في الحي لم تجد نفعاً، لافتاً إلى أنهم ما زالوا يترقبون وصول فرق الرش منذ نحو أسبوع.
ورأى أن هناك تقاعساً من الجهات المختصة في إزالة النفايات المتكدسة في الشوارع أو رشها بالمبيدات الحشرية، مؤكداً وجود إصابات للطنك في الحي، خصوصاً أن المستنقعات تنتشر في أورفته بكثافة.
إلى ذلك، أوضح محمد الزهراني أن العديد من سكان الحي باتوا يفكرون جادين في الانتقال منه هرباً من تدني مستوى الإصحاح البيئي، متهماً الجهات المختصة بالتقاعس في مكافحة حمى الضنك.
وذكر أنه اتصل بأحد المسؤولين وأخبره أن فرق الرش ستصل إلى حيهم في غضون يومين، مؤكداً أنه مر أسبوع دون أن يصل أحد إليهم، مطالباً الجهات المختصة بالتدخل السريع لحل معاناتهم قبل أن تتفاقم وتصبح كارثة بيئية.
حملات مستمرة
في المقابل، أكد مدير عام النظافة في أمانة العاصمة المقدسة المهندس محمد المورقي لـ«عكاظ»، أن حملات الرش لمكافحة البعوض والحشرات لم تتوقف في العاصمة المقدسة، مشدداً على أن الجولات الميدانية لعمليات الرش في أحياء مكة المكرمة مستمرة وعلى فترتين صباحية ومساءلية.
وأفاد أن الأمانة تؤكد استعدادها لمواجهة أي طارئ، والتزامها بعقود مع الشركة المتععدة بذلك، داعياً من له أي ملاحظة الاتصال بعمليات أمانة العاصمة المقدسة على الرقم 049.

عبوة رش ضبابي تحرق 3 من موظفي مكافحة الضنك

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130223/Con20130223575329.htm>

إبراهيم علوي (جدة)

أصيب ثلاثة من موظفي مكافحة البعوض الناقل لمرض حمى الضنك في جدة بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة بسبب حريق شب في مولد للرش الضبابي بحي السامر، ما استدعى نقلهم إلى مستشفى الملك فهد في حالة متوسطة الخطورة من جراء الإصابات التي لحقت بهم في وجوههم وأطرافهم.

وروى المواطن علي الزهراني تفاصيل الحادثة لـ«عكاظ»، موضحاً أن ابنه رمضان وزميله خليل المولد وعبدالله السلمي كانوا يقومون بأعمال الرش بجوار مقبرة التوفيق حينما انفجرت عبوة معدة للرش مكونة من بنزين وديزل ومادة كيميائية. وأصيبوا جميعاً بحروق خطيرة في الوجه والأطراف العلوية والسفلية استدعت نقلهم إلى المستشفى. وأشار إلى أن حالاتهم بدأت في الاستقرار. وقال إن عدداً من مسؤولي أمانة جدة زاروهم في المستشفى للاطمئنان عليهم، غير أن ذلك لا يكفي، إذ يجب النظر في وضعهم كونهم يتعاملون مع مواد خطيرة للغاية ولها أضرار على المدى البعيد. ولفت إلى أن ابنه رمضان سبق أن أخبره بنشوب حرائق بسيطة تم إخمادها في حينها، لكن لا يتوفر لهم أي تدريب على تلك الأدوات، بالإضافة إلى عدم توفير طفايات حريق في مركباتهم رغم تعاملهم مع مواد قابلة للاشتعال. الكادر الطبي في مستشفى الملك فهد أوضح أنه تم في قسم الطوارئ استقبال ثلاثة مصابين بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة في الوجوه والأطراف قبل إحالتهم إلى وحدة العناية بالحروق، وقد تم تقديم العلاج اللازم لهم وبدأت حالاتهم في الاستقرار.

ومن جانبه أبان الدكتور عبدالعزيز النهاري مستشار أمين محافظة جدة أن المهندس علي بن سعيد الغامدي وكيل الأمين للخدمات والدكتور سلطان القحطاني مساعد المشرف العام على إدارة الأزمات للحملة المنزلية والبلاغات والطوارئ بالأمانة زاروا المصابين الثلاثة للاطمئنان عليهم وتقديم ما يحتاجونه من عناية. وأكد أن الأمين الدكتور هاني ابوراس يتابع حالاتهم عن كثب.

وعن الحادث أوضح أنه عبارة عن حريق في المولد المستخدم في أعمال الرش الضبابي بعد أن تعرض للحرارة، مشيراً إلى أن هناك أدوات سلامة تصرف لكافة العاملين في برنامج مكافحة الضنك. وأبان أن هناك دورات تخصصية تنظم لكافة منسوبي الرش قبل انخراطهم في أعمال الرش.

خبراء يوصون بتطويق زواج المصلحة وإعادة هيكلة النقاط

حان الوقت لمعالجة قضية التجنيس جذريا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130223/Con20130223575195.htm>

د. عبدالرحمن الحبيب (جدة)

قضية التجنيس تعد من القضايا الهامة والسيادية وتحمل معها الكثير من الأخطار والمخاوف وفي بعض الأحيان تصبح من الضروريات.. ما مدى تأثير واستمرار المشكلة على البيئة الأمنية والاجتماعية وما دورها في تعزيز الانتماء الوطني في ضوء المعايير الحالية. كل هذه التساؤلات والمخاوف طرحتها (عكاظ) على عدد من الأساتذة والكتاب والمهتمين وجاءت الحويلة فيما يلي من سطور.

الدكتور خالد محمد أبا الحسن الأستاذ في كلية اللغات والترجمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المستشار بوزارة التعليم العالي يقول إن التجنيس يمثل إحدى وسائل توطيد الخبرات النادرة وتعزيز الموارد البشرية الماهرة، وحسن انتقائهم يقود لفائدة الطرفين. ويتحول التجنيس لنقمة على الأوطان حين يتحول لتجارة ومسعى لتكسب المجنسين عندما نرى الوطن محروما من ثمار تجنيسهم. وتكررت الأمثلة من النوعين، إذ ما يزال التجنيس في نظري بحاجة للمراجعة، خاصة في ظل الثراء الذي تشهده البلاد بثمار الابتعاث ومخرجات التعليم الجامعي ويرى أبا الحسن أهمية إيقاف العمل بالتجنيس بنظامه الحالي ومراجعة قواعده وتطوير نظامه.

النظام مبهم وغامض

الدكتور منصور الجعيد الأستاذ في كلية الإعلام والاتصال في جامعة الملك عبدالعزيز يؤكد على أن المتصفح لنظام وشروط الجنسية يجدها في معظمها غير واضحة ومبهمه وقد تكون متناقضة في بعضها. وحان الوقت ووجب لمعالجة الموضوع جذريا وحازما وناجعا. إذ أن مشكلة التجنيس تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء. ويمكن حصر المشكلة لدينا في ثلاث فئات: الأولى..طالبو الجنسية ممن ولدوا في المملكة وهذه لا تمثل أي خطورة أمنية أو خلافه لأن هذه الشريحة معروفة ببلدانهم الأم ويستطيعون العودة لها متى شاؤوا على ضوء ما يحملون من أوراق ثبوتية تحدد جنسياتهم الأصلية.. وفي معظم دول العالم لا يعتبر مسقط الرأس حقا مكتسبا. وفي رأيي يجب وضع قيود صارمة بعدم منح الجنسية لهذه الفئة إلا بعد التدقيق والتحقيق لمعرفة ولاء وانتماء الفرد للوطن وليس بعدد من النقاط التي يمكن الالتفاف والحصول عليها بأسهل الطرق. ومنح هؤلاء الجنسية سيكون عبئا ثقيلا على الدولة وستزداد نسبة البطالة والإقبال الهائل على المدارس والمعاهد والجامعات التي يجد السعودي نفسه صعوبة بالغة في الالتحاق بها أما الفئة الثانية كما يقول الجعيد فتتمثل في مجهولي الهوية أو البدون الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية تحدد الدولة التي ينتمون لها. وهذه الفئة تمثل خطورة أمنية واجتماعية ويمكننا عوضا عن تجنيسهم احتواؤهم بإنشاء قاعدة بيانات بأسمائهم وحصر عناوينهم ومنحهم بطاقات إقامة لعشر سنوات يتم بعدها تقييم أوضاعهم ومن يتمتع بسجل أمني وسلوكي نظيف وولاء وانتماء يمكن منحه إقامة دائمة في المملكة أو حتى منحه الجنسية. أما الفئة الثالثة فهي من ولدوا من أب غير سعودي وأم سعودية وأتمنى أن يتم تعديل قانون التجنيس ليتم منحهم الجنسية بعيدا عن النقاط وما أدراك ما النقاط.

إعادة هيكلة النقاط

الدكتور خليل بن مصلح الثقفي الأستاذ في جامعة الملك عبدالعزيز ذكر أن التجنيس مشكلة تعاني منها معظم دول العالم الأول منها والنامي ويبقى تباين الضوابط الموضوعية محورا مستمرا للخلاف. ويعتقد الثقفي أن نظام النقاط في السعودية جيد نسبيا ولو تمت إعادة هيكلته لكان أفضل، على سبيل المثال: السعودية التي تنجب أحد أبنائها خارج البلاد لا يعامل ابنها في النقاط مثل من أنجبته في الداخل ويرى منح الجنسية لكل أبناء السعوديات دون تحفظ ومنح زوجها الجنسية بعد إكماله 15 عاما من الزواج وتخفيض المدة لخمس سنوات لأصحاب الشهادات العليا في التخصصات التي يحتاجها البلد كالمطب وخلافه.

تساؤلات في حاجة إلى إجابات
يشير الدكتور صالح عبدالله الدويش إلى أن الدول المتقدمة تلجأ لاستقطاب المبدعين ومنحهم جنسيتها مع إغرائهم بالمزايا لدفعها لمزيد من التميز. ومعايير التجنيس وضوابطه تختلف من دولة إلى أخرى حسب الحاجة، لكن هناك معايير هدفها الصالح العام والقادم.
الكاتب عبدالله عبدالعزيز النويصر يعتبر التجنيس من الأمور السيادية لكل دولة، وتتعامل معه بحسب تركيبها السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية وحاجتها التنموية وينشط الحذر من التجنيس في الدول التي تضعف فيها التركيبة الداخلية من حيث التعددية العرقية، وعدم وجود كفاية الأنظمة والقوانين الضابطة للتواجد والاستيعاب والاستفادة.
ويحتاج التجنيس في بلادنا إلى تقنين يراعي التركيبة الاجتماعية والتنموية والأمنية. وعدم منحها إلا لمن يستحقها وتتوفر لديهم الشروط المطلوبة لذلك منها أن يكون طالب الجنسية قد مضى على تواجده في المملكة سنوات كافية للتأكد من سيرته الذاتية، وصدق انتمائه للوطن وأن يكون حاصلاً على مؤهلات علمية عالية أو نادرة للاستفادة منها في مشاريع التنمية الأساسية للوطن وعدم مزاحمة أبناء الوطن على أن يشمل التجنيس أيضاً الأوضاع الإنسانية للعوائل والأسر المتواجدة في البلاد منذ عشرات السنين، وليس لديهم مستندات تثبت هويتهم لبلد آخر، ولا بد من تنظيم هذا الجانب لكي لا يظل أشبه بقنابل موقوتة تهدد أمن وسلامة الوطن
استغلال الزواج بسعوديات

ويضيف النويصر إذا كان الأبناء ينسبون لأبيهم، ويحملون اسمه وجنسه وجنسيته ولا ينسبون للأم، فلا بد من التنبيه لمن يحاولون استغلال الزواج من سعوديات وجعله جسراً للحصول على الجنسية السعودية والاستفادة من مميزات المواطنة، ثم نردهم عند أول طارئ يغادرون على أول رحلة إلى بلدانهم. وتجنباً للمخاوف والأخطار يخضع التجنيس في جميع دول العالم لضوابط تختلف من بلد لآخر، فهناك من تشترط إتقان لغة الوطن كشرط أساسي، وهناك من ترى توفر المؤهلات العلمية العالية ذات التخصصات النادرة، وهناك من تشترط تطابق الديانة، وهناك من تطلب الإلمام بثقافة المجتمع، وهناك من تركز على السيرة الذاتية للسلوك، وهناك من تشترط كل هذه الأمور مجتمعة. وفي كل الأحوال يجب أن لا يكون منح الجنسية بمثابة منحة أو هبة بل حاجة وفائدة وطنية تشمل مختلف الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية.

فتح الباب على مصراعيه

الكاتب خالد محمد الخليفة قال: هذه القضية سيادية وأضاف أنه يتفهم المخاوف تجاهها لكن المعايير الحالية تحتاج إلى مرونة أكثر تتناسب مع روح العصر لتمكين شركائنا في الوطن من العيش الكريم بهوية وطن لا يعرفون غيره فالظروف الراهنة تحتم علينا سرعة المعالجة الموضوعية لذلك وبالتالي حل القضايا المتعلقة به أمنياً واجتماعياً وفكرياً مع العمل بجد وحزم، وعلى مراحل لمعالجة أوضاع المتخلفين والمتسللين ومنتهزي الفرص حتى لا تواجهنا مشكلات أكبر مستقبلاً، إن تأجيل البت في القضايا الهامة تكون عاقبته غير طيبة ولا يعني ذلك أن نفتح باب التجنيس على مصراعيه.



محامي "رهام": سنطالب بتعويض ضخم وخادمة وممرضة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع الثاني 1434 هـ - 22 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134453&CategoryID=3

جازان:الوطن

أكد المحامي إبراهيم يحيى الحكمي الذي استلم قضية الطفلة رهام علي الحكمي لـ "الوطن" أمس، أن القضية الأولى التي سيباشر رفعها للحفاظ على حق موكلته التي أصيبت بالإيدز نتيجة نقل دم ملوث بالفيروس لها في مستشفى جازان، ستكون ضد وزارة الصحة من أعلى الهرم إلى أصغر شخص متورط في هذه القضية، وهذه خطوة أولى فقط أما بقية الخطوات

فلن نتحدث عنها حالياً حرصاً على المصلحة العامة. وأكد المحامي الحكي أنه سيطالب بمبلغ ضخم كتعويض للفتاة وأسرتها عما لحق بها وسيعلن عن قيمة ذلك المبلغ عند تقديم القضية، كما سيطالب بالإسراع بمعالجتها في أفضل مستشفيات العالم وتوفير سبل الراحة لها من خادمة وممرضة تهتمان بها والحرص على إيوائها في منزل مناسب، وأن تكون في أرقى المدارس الخاصة لأنه في حالتها هذه سوف ترفضها المدارس الحكومية خوفاً من انتشار المرض، وأتمنى أن يكون هذا الذي حصل لرهام درسا لوزارة الصحة في انتشار الوضع الصحي من هذا الوباء والارتقاء به إلى أعلى المستويات، حيث إن المملكة لا ينقصها العنصر المادي، لكن ينقصها الإخلاص والحرص والمتابعة وعدم الأهمال.



مواطن يتهم مستشفى بكسر فخذ مولوده

المصدر: جريدة الوطن السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134450&CategoryID=3

أبها: محمد مانع
تقدم مواطن بشكوى لدى مدير مستشفى القوات المسلحة في خميس مشيط، ضد طاقم طبي أجرى عملية ولادة لزوجته قبل أيام، وتسبب في كسر فخذ مولوده ومضاعفات.
وقال عبدالله الشهراني والد الطفل لـ "الوطن": بدلا من أن يبادر المسؤولون بالمستشفى إلى إبلاغي بالأمر والاعتذار، أنكروا الخطأ فتقدمت بالشكوى.
وأوضح مدير برنامج مستشفى القوات المسلحة في الجنوب العقيد عبدالله الغامدي لـ "الوطن" أن ملف القضية تتم دراسته، وسيحاسب المتسبب.
اتهم مواطن مستشفى القوات المسلحة في خميس مشيط، بكسر فخذ ابنه بعد ولادته، مما نتج عنه بعض المضاعفات، وقال المواطن عبدالله بن فلاح الشهراني إنه أحضر زوجته للولادة ظهر أول من أمس، وبعد الولادة دخل المولود في متاعب جديدة تمثلت في كسر فخذه من قبل المتعامل مع الحالة - على حد قوله -، لافتا إلى أن ما ضاعف المعاناة إنكار الطاقم الطبي للكسر، ومحاولة تبرير خطئهم بعدم وجود كسر، ولم يتم استدعاء الطبيب المختص في حينها.
وأضاف الوالد "بعد فشل المحاولات مع طاقم المشرفين على الولادة، تقدمت بشكوى لمدير المستشفى، وجرى إرسال الطبيب، لتكشف الفحوصات الطبية والأشعة وجود كسر في الفخذ الأيسر"، مشددا على ضرورة التحقيق في الحادثة، وتقديم رعاية مكثفة للمولود تفاديا لحدوث مضاعفات، أو إعاقة قد تلحق به.
ولفت الشهراني إلى أنه كان يفترض من المسؤولين في المستشفى المبادرة بإبلاغه بما حدث للطفل، والاعتذار له، وإبداء الاهتمام بالحالة، إلا أن الإنكار ومحاولة تبرير موقفهم فاقم المشكلة.
ويشير التقرير الطبي الصادر من المستشفى "تحتفظ "الوطن" بنسخة منه" إلى أن والدة الطفل ولدت ولادة طبيعية مولودا في الأسبوع الحادي والأربعين من الحمل، ووزنه قرابة ثلاثة كيلو جرامات، وتم تنويمه بالعناية إثر انتفاخ في منطقة الفخذ الأيسر، وعلاماته الحيوية طبيعية باستثناء عدم الحركة في الفخذ، في حين أظهرت الأشعة وجود كسر به، وتم إخبار الأم بما حدث.
من جهته أكد مدير برنامج مستشفى القوات المسلحة في الجنوب العقيد عبدالله الغامدي لـ "الوطن" أمس، أن ملف القضية تتم دراسته من قبل لجنة المخالفات الطبية، وسيحاسب المتسبب، لافتا إلى أن اللجنة تعنى بكشف التجاوزات بكل شفافية، وبما يسهم في تفعيل المحاسبة، وإعطاء كل ذي حق حقه.

عدم منح الطبيب خروجاً نهائياً حتى انتهاء القضية تصنيف شكاوى الأخطاء الطبية إلى قسمين

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/02/23/article812353.html>

الرياض - واس

بحثت اللجنة الطبية بغرفة الرياض في اجتماعها الدوري برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة رئيس اللجنة الدكتور سامي العبدالكريم، الشكاوى التي تقدم من المرضى ضد الأطباء وطريقة تعامل الجهات ذات العلاقة مع أطباء القطاع الخاص حيث تم في هذا الإطار التأكيد على تصنيف الشكاوى التي ترد إلى وزارة الصحة إلى قسمين إحداها شكاوى تمس حياة المريض وهي متفق على الإجراءات التي تتخذ بشأنها، والشكاوى الأقل من ذلك وفيها يجب الاكتفاء بتعهد إحصار الطبيب خلال جلسات اللجان الشرعية في ظل وجود تأمين على الأخطاء مع عدم منح الطبيب خروجاً نهائياً حتى انتهاء القضية. وأيد الاجتماع الملاحظات والمقترحات المقدمة لتطوير عمل اللجان الشرعية حيث تم الاقتراح برفع المقترحات إلى اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف لعرضها على اللجنة التنسيقية مع وزارة الصحة. كما تم استعراض برامج عمل لجان البصريات والمجمعات الطبية والصيديليات، ولجنة شركات الأدوية للفترة القادمة،

تتعامل مع 6 أنواع من القضايا .. دار رعاية الفتيات لـ"الاقتصادية": تأهيل فتيات أعمارهن من 13 إلى 30 عاما في دور رعاية مكة المكرمة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/23/article_733841.html

رائد المطرفي من مكة المكرمة
قالت حفصة عبدالعزيز، مديرة مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة، لـ"الاقتصادية"، إن القضايا التي تحتضنها مؤسسة رعاية الفتيات هي ستة أنواع من القضايا، وهي الفواحش بأنواعها، هروب الفتيات، التغييب، القتل، العقوق وتعاطي وترويج المخدرات، التي تعد من القضايا الأخلاقية والجنائية.
وأضافت حفصة عبد العزيز، أن هذه القضايا التي تصدر من الأحداث التي يجرمها المجتمع ويحاسب عليها القانون باختلاف أنواعها، تتعامل المؤسسة معها وفق الأنظمة والقوانين المحددة للتعامل مع الأحداث، مشيرة إلى أن مؤسسة رعاية الفتيات هي مؤسسة مخصصة للبنات الأحداث يوجد فيها فتيات من 13 عاما تقريبا إلى 30 عاما، وأما ما فوق

تحال إلى السجن العام، مشيرة إلى أن للأسرة دورا كبيرا في انحراف الأبناء وسوء سلوكياتهم، في حال كان يسود التعامل بين أفرادها العنف، سواء من الوالدين أو الأبناء الذكور تجاه البنات أو الإخوة الصغار.

وأبانت حفصة عبد العزيز، أن انفصال الأبوين وعدم اتفاقهما على الطرف الذي له أحقية احتضان الأبناء، بداية المشكلات بين الوالدين ويكون ضحيتها الأبناء، ويلجأ كل طرف للطريقة التي يكد وينتقم بها من الآخر بواسطة الأبناء، مضيفة أن إدمان رب الأسرة له دور كبير في ضياع جميع أفراد الأسرة، لأنه يلجأ عادة تحت تأثير المخدر إلى الاعتداء بالضرب على الأم والأبناء والتهديد بالسلاح أو الاعتداء الجنسي على البنات، إلى أنواع الإيذاء البدني والمعنوي الذي يؤدي إلى هروب الفتيات والأبناء، وأحيانا الزوجة.

وأشارت مديرة دار رعاية الفتيات، إلى أن هناك وعيا لدى المؤسسات المجتمعية تجاه الفئة التي ترعاها المؤسسة، حيث تقدم خدمات مختلفة للفتيات؛ منها التوعية الدينية، بالتعاون مع مراكز الدعوة وتوعية الجاليات، حيث تحضر إلى المؤسسة داعية معتمدة تقوم بتوجيه الفتاة من الناحية الدينية، وإكسابها مهارات يدوية مختلفة كالرسم، والمشغولات اليدوية المنزلية، وكذلك التعاون مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي عن طريق تقديم برامج ثقافية وترفيهية.

وتعاقدت وزارة الشؤون الاجتماعية، مع عدة مؤسسات رسمية لتقديم برامج ودورات تعليمية للفتيات، تحصل الفتاة على شهادة معتمدة؛ منها مركز التدريب التقني للبنات من دورة تصميم الأزياء والخياطة والصياغة والطباعة على النسيج والحاسب الآلي، وكذلك إضافة إلى تعاقد الوزارة مع جامعة الإمام محمد بن سعود لتقديم برامج تدريب تثقيف الفروع الإيوائية، وهناك تعاون لجنة أسر السجناء والمفرج عنهم "تراحم" في تقديم دورات تطوير الذات والمساعدة في تسويق بعض منتجات الفتيات في الأسواق المؤقتة، التي تقام في أحياء مختلفة في مكة المكرمة وغيرها من المؤسسات الأهلية، من خلال تسويق المنتجات التي يعود نفعها للفتيات.

وقالت مديرة مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة، إن الفتاة تتخلص من نظرة المجتمع لها بالتوبة الصادقة، والعزم على تغيير مسلكها بعد الخروج من المؤسسة، والاستفادة مما يقدم لها من برامج توعية وتثقيفية وتوجيهية، إضافة إلى التدريب والتأهيل من خلال الدورات المختلفة وهي داخل المؤسسة، ويكسبها مهارة تعيش من خلالها بعد الخروج بدلا من الاتكال على الآخرين. وهنا ينتهي دور المؤسسة بالرغم من أن هناك تواصلًا من قبل الفتيات مع الإخصائيات الاجتماعيات لطلب المساعدة في حل بعض المشكلات التي تواجههن مع أسرهن، أو يتم توجيههن إلى المؤسسات المجتمعية التي تستطيع تقديم الخدمات التي لا تستطيع تقديمها لمن هن خارج المؤسسة.



أحدهم فقد أبناءه الستة وآخر وزوجته وقعا ضحيتي تقرير طبي

خاطي

زواج الأقارب.. أطفال مشوهون بلا ذنب وأسر ضحايا لعادات

المجتمع

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 ربيع الثاني 1434 هـ - 21 فبراير 2013م

<http://sabq.org/oaQo5d>

ريم سليمان، دعاء بهاء الدين- سبق- جدة:

"هذا ما جناه أبي عليّ" تلك العبارة نراها في أعين كثير من الأطفال الذين أصيبوا بأمراض وراثية نتجت من زواج الأقارب أو بسبب عدم التوافق بين الزوجين، حيث تأتي النتيجة بطفل مريض يعتصر قلب أبويه حزناً عليه ويعيش عمره كله عالة على المجتمع.

تُرى هل بات هناك وعي عند المجتمع بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج حتى لا نأتي بأطفال مرضى مشوهين، أم ستظل العادات والتقاليد والتوكل وعدم الاهتمام بما سيحدث في المستقبل هي سمة هذا المجتمع؟! تقرير خاطئ

تحدثت عبد الله الحسين عن معاناته مع أبنائه قائلا: أنا وزوجتي ضحيّا تقرير خاطئ صدر عن مركز الفحص الطبي قبل الزواج، أكد خلونا أنا وزوجتي من أي أمراض تمنع الزواج، معرباً عن حزنه لوفاة ابنه نتيجة مرض الثلاثيميا الوراثي، ومعاناة ابنه الثاني أربع سنوات من المرض نفسه.

وقال: يتمزق قلبي على ولدي، وقد شوّه المرض وجهه وسبّب له التهابات، ويعتصرني الألم عندما ينقل له دم كل شهر وينوم في المستشفى. وأوضح أنه حالياً متوقّف عن الإنجاب حتى لا ينجب طفلاً آخر مصاباً بمرض وراثي. وناشد في ختام حديثه الجهات الصحية بعلاجه حتى يستطيع الإنجاب مرة أخرى، بإذن الله.

تشوّهات خلقية بصوت ممزوج بالبكاء تحدث أحد الآباء عن مأساته لـ "سبق" قائلا: زوجتي ابنة عمي وقد تزوّجنا منذ عشر سنوات، معرباً عن حزنه لوفاة أبنائه الستة، وقال: عند ولادة أبنائي الستة لم تكتمل فرحتنا، حتى تعصف بنا الأحزان بعد ثلاثة أشهر من الولادة ويموت الابن نتيجة تشوّهات خلقية، وتظل تسكننا الأحزان، وبين الحين والآخر يحدونا الأمل من جديد بإنجاب طفل سليم صحياً، حتى تقرأ أعيننا به.

وتابع: بعد وفاة ثلاثة أبناء لجأنا إلى الطبيب فاخبرنا أن السبب مرض وراثي، نتيجة صلة القرابة مع زوجتي، لافتاً أنه طلب من الطبيب كتابة شهادة طبية تثبت أنه لن ينجب طفلاً سليماً، حتى يستطيع كفالة طفل من الشئون الاجتماعية، ليشبع هو وزوجته غريزة الأبوة والأمومة لديهما.

يقتلني الحزن وبنبرة حزن تحدثت إحدى الأمهات، قائلة: يقتلني الحزن كل لحظة عندما يكبر طفلي أمامي وهو منعزل عن العالم نتيجة إصابته بمرض وراثي، مبدية حزنها لمرض ابنها، وقالت: أحضن ولدي كثيراً ليُشعر بالأمان، وتظل دموعي رفيقتي طوال السنين، وأنا أعلم أنه لن يشفى من هذا المرض، وأعربت عن ألمها قائلة: عندما يأخذ ولدي العلاج أشعر به وهو يتألم، ولا أستطيع تخفيف معاناته، داعية الله أن يلهمها الصبر على تربية ابنها ورعايته صحياً ونفسياً.

حياة سوية بينما كشف أب آخر عن رغبته في طلاق زوجته، قائلا: زوجتي قريبتني وقد أنجبنا ثلاثة أطفال مصابين "بمتلازمة داون"، مبدياً رغبته في إنجاب طفل سليم يعيش حياة سوية، وقال: علمت من الطبيب أنني لن أستطيع إنجاب طفل سليم البدن، لأن زوجتي قريبتني، وكشف عن رغبته في الزواج، قائلا: أنوي الزواج من أرملة خارج نطاق الأسرة، كي أضمن إنجاب طفل سوي إن شاء الله.

فوائد الكشف المبكر من جهته، أفاد مدير برنامج فحص ما قبل الزواج الدكتور محمد الصعيدي، بأن إجراء الفحص للمقبلين على الزواج لمعرفة وجود الإصابة لصفة بعض أمراض الدم الوراثية "فقر الدم المنجلي – الثلاسيميا" وبعض الأمراض المعدية كالتهاب الكبد الفيروسي ونقص المناعة المكتسب، وذلك بغرض إعطاء المشورة الطبية حول احتمالية انتقال تلك الأمراض للطرف الآخر من الزواج أو الأبناء في المستقبل، وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الخطيبين من أجل مساعدتهما على التخطيط لأسرة سليمة صحياً. وعن فوائد الكشف المبكر للأقارب قبل الزواج، قال: الهدف منه تقليل انتشار الأمراض، فكم من الأعباء الاقتصادية التي يمكن أن تتحملها الأسر والمجتمع والدولة من الأمراض الوراثية، موضحاً أن هناك زيادة توعية لدى المجتمع بخطورة انتقال تلك الأمراض الوراثية.

عيادة المشورة الطبية وأفاد بأنه في حالة إصرار الزوجين على إتمام عقد الزواج مع وجود خلل ما بالتحاليل تتم إحالتهم إلى عيادة المشورة الطبية لشرح احتمالية انتقال الأمراض للأبناء وإعطاء الخيارات والبدائل من أجل مساعدتهما على التخطيط لأسرة سليمة ويبقى القرار النهائي لطرفي العقد. وأعرب عن تفاؤله بزيادة الوعي الصحي، حيث لوحظ ازدياد الوعي لدى المجتمع، وزادت نسبة من استجابوا للمشورة الطبية ولم يكملوا عقد النكاح بسبب وجود مشكلات مرضية من 9.2 % عام 1425هـ إلى 60 % عام 1432هـ.

جينات وراثية

فيما قسم استشاري طب الأطفال والطب الوراثي بمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عيسى فقيه الأمراض الوراثية إلى: أمراض وراثية تحدث بسبب خلل في الصبغيات الوراثية "الكروموزومات"، وهذه تمثل 6 % فقط من مجموع الأمراض الوراثية، وليس للقرابة فيها دورٌ في أغلب الأحيان، مثل: متلازمة داون، مضيفاً أن هناك أمراضاً وراثية تنتقل عن طريق "الجينات الوراثية" وهي فرعان: أمراض منقولة من أحد الأبوين المصاب فعلياً بالمرض، ومن ثم ينقل المرض للأبناء، وهناك أمراضٌ محمولة بالموث عن طريق كلا الأبوين الناقلين فقط (غير مصابين)، وهذه للقرابة دورٌ كبيرٌ فيها: كالأنيميا المنجلية.

وأشار فقيه إلى دراسة منشورة للدكتور محسن الحازمي وآخرين عام 1995؛ أظهرت أن زواج الأقارب يشكل 50 إلى 60 % من نسبة الزواجات في السعودية، وقد تصل في بعض المناطق كالقري إلى 80 %، لافتاً أن 30 إلى 40 % من هذا الزواج أقارب من الدرجة الأولى، وقال: لقد أثبتت الدراسات العلمية أنه كلما اقتربت درجة القرابة بين الزوجين ازدادت نسبة احتمال الإصابة بالأمراض الوراثية.

ونفى وجود دراسة موثقة عن نسبة الأمراض الوراثية الناتجة من زواج الأقارب، لافتاً أنه ومن خلال المشاهدات السريرية للأطباء المتخصصين في الطب الوراثي أن 80 إلى 90 % من الأمراض الوراثية تنتقل عن طريق الجين المتنحي المنقول من الأبوين القريبة.

إعاقات عقلية وجسدية

ونبه فقيه إلى خطورة الأمراض الوراثية قائلاً: بعضها قد يكون مميتاً وخطيراً جداً في الأسابيع الأولى بعد الولادة كالأمراض الاستقلابية الوراثية، لافتاً إلى ارتفاع نسبتها في السعودية عن العالم بأكمله، فهناك مولودٌ واحدٌ مصابٌ من كل 1000 مولود حسب آخر إحصائية نشرت 2011، وحذر من تأثير بعض الأمراض الوراثية على الجهاز العصبي، فتؤدي إلى إعاقات عقلية وجسدية دائمة وتشنجات.

وعن إمكانية علاج الأمراض الوراثية، قال فقيه: بشكل عام لا يوجد علاجٌ ناجع لمجمل الأمراض الوراثية، لافتاً إلى أن العناية الطبية العامة طوال الحياة للمصاب بهذه الأمراض؛ يشكل تكلفة عالية للرعاية الصحي سواءً كانت الأسرة أو الدولة بشكل عام.

وأوضح أن هناك أمراضاً استقلابية وراثية (مصحوبة بإعاقات جسدية وحركية مزمنة) تبلغ الرعاية الصحية لها من 5000 إلى 10000 ريال شهرياً، يتضمن ذلك التنويم والأدوية المختلفة والمحاليل الطبية والفحوص المخبرية والإشعاعية في المستشفى وخارجه، مؤكداً أن هذه الأدوية لا تشفي المريض تماماً، بيد أنها تعمل على تخفيف حدة المرض وتؤخر ظهور الأعراض المصاحبة له.

شهادة توافق بين الزوجين

وشدد المأذون الشرعي الشيخ عمر العاطفي على وجوب إحضار شهادة طبية عند عقد القران قائلاً: لا يجوز للمأذون إتمام إجراءات الزواج من دون شهادة "توافق بين الزوجين" الصادرة من المستشفى الحكومي، محذراً من عقوبة من يخالف هذه التعليمات. وأكد أن هذه الشهادة تثبت خلو الزوجين من الأمراض الوراثية، لافتاً إلى عدم اعتراف المحكمة "بوثيقة النكاح" دون صورة من الشهادة الطبية. وقال العاطفي: إن نتائج الفحوص الطبية قد تستغرق من 10 إلى 20 يوماً في المستشفيات الحكومية، لافتاً إلى دور "الواسطة" في الحصول على هذه النتائج، وحذر من تأخير الزواج، قائلاً: عند تأخر الفحوص الطبية، قد يتأخر الزواج، وهذا مخالفٌ للسنة النبوية، وطالب بافتتاح مراكز الفحص في المستشفيات الخاصة حتى تستوعب جميع الحالات.

تقوية النسيج الاجتماعي

من جانبه، أوضح أستاذ الخدمة الاجتماعية دكتور سعود ضحيان، إيجابيات الزواج خارج نطاق الأسرة قائلاً: إن الزواج وسيلة للتعارف بين أفراد المجتمع، فهو يؤدي إلى تقوية النسيج الاجتماعي، مضيفاً أن النسب يتكون من الزواجات المختلفة، وقال: إن النشء الجديد لهذه الزواجات يكون دماءً جديدة خالية من الأمراض، لأن معظم الأمراض الوراثية ناتجة من زواج الأقارب.

ورأى ضحيان أن المجتمع تقبل الاستشارة الطبية؛ لأنها مطلبٌ اجتماعي لإتمام الزواج، مرجحاً عدم جدوى الفحص الطبي لدى أغلبية الأسر، وقال: هناك الكثير لا يزالون يرون عدم جدوى الفحص الطبي قبل الزواج، وهذا نابع من ثقافة المجتمع التي ترسخ قيمة التوكل على الله، وعدم الاهتمام بما يحدث مستقبلاً، ولفت إلى دور العادات والتقاليد في تأييد الزواج العائلي. وأكد تنامي الوعي الصحي في المدن أكثر من القرى، مطالباً المختصين بإجراء دراسات طبية؛ توضح التأثير السلبي لزواج الأقارب على مستقبل الأبناء، وقال: إن نتائج هذه الدراسات تسهم في الارتقاء بالوعي الصحي للأفراد، ومن ثم يحدث الوعي الاجتماعي.

50 ألف مصاب بـ «الزهايمر» بلا أدوية مناسبة ولا اختصاصيين

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013 م

<http://alhayat.com/Details/485857>

الخبر - عمر المحبوب

أكد استشاري طب المسنين وجود أكثر من 50 ألف مريض بـ «الزهايمر» في المملكة، مشيراً إلى أن هذا العدد سيتضاعف خلال الخمس سنوات المقبلة، كاشفاً عن عدم وجود أطباء مختصين لعلاجهم، بالإضافة إلى عدم توفر أدوية مناسبة له في السعودية، وأن حالات الإصابة به تتزايد بصورة كبيرة.

وأوضح استشاري طب المسنين الأستاذ المساعد في كلية الطب في جامعة الدمام الدكتور سامي عمر، أن الإحصاءات الأخيرة التي سجلتها الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر، تشير إلى ارتفاع أعداد المصابين بالمرض في جميع مناطق المملكة، وعددهم تجاوز 50 ألف مريض، وأن العدد سيتضاعف خلال الخمس سنوات المقبلة.

وأكد خلال محاضرة عقدتها الجمعية الخيرية السعودية لـ «الزهايمر»، أخيراً، تحت عنوان «أسألني عن الزهايمر»، وتحت شعار «يكونون بلا ذاكرة لكنهم في الذاكرة»، في الخبر، أن المصابين بالزهايمر في المملكة يعانون من قلة الأطباء المختصين في علاج هذا المرض، إضافة إلى عدم وجود أدوية مناسبة، مؤكداً أن الكثير من المستشفيات لا تعرف كيف تتعامل مع علاج المصابين بهذا المرض.

وحول وجود أطباء مختصين لعلاج هذا المرض، ودور وزارة الصحة في الإنفاق على علاج المرضى، أكد لـ «الحياة» أنه لا يوجد في المملكة أطباء متخصصون لعلاج هذا المرض، إضافة إلى أنه لا توجد تخصصات في كليات الطب في جميع جامعات المملكة تعنى بالزهايمر، مبيناً أن الأدوية التي يأخذها المرضى حالياً هي أدوية مسكنة، نظراً لعدم وجود أدوية مناسبة متوفرة في جميع مستشفيات المملكة.

وأشار إلى أهمية التشخيص المبكر للمرض، وإلى أي مدى يمكن التدخل وحماية المريض من تدهور حالته، والصعوبات التي تواجههم، مشيراً إلى دور الجمعية الهادف إلى رفع الوعي الصحي والاجتماعي بمرض الزهايمر من خلال تقديم المساعدة للمرضى وذويهم بطبيعة المرض عبر تفعيل الشراكات الإستراتيجية بين الجهات الخيرية والصحية والعلمية والأكاديمية، إضافة إلى دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة به.

من جانبها، قدمت أخصائية التنقيف الصحي في الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر سارة الرشيد، عرضاً مرئياً عن أهم أهداف وإنجازات الجمعية، وصاحبه توزيع ملفات متخصصة عن الحملة وبروشورات تعريفية أعدتها الجمعية عن المرض، ضمن عدة تصنيفات اختبرت بدقة وعناية في تسلسل طباعتها لتكون مرشداً ودليلاً للمرضى تتمثل في «نحن»، و«هذا هو مرض الزهايمر»، و«التعامل مع مريض الزهايمر»، و«إرشادات التعامل مع المريض»، و«التخاطب»، و«طرق العناية والتجوال».

يشار إلى أن الجمعية الخيرية السعودية للزهايمر تنظم عدداً من المحاضرات وورش التوعية امتداداً لخططها لرفع وزيادة تكثيف الوعي والتنقيف عن المرض، والذي تتضمن فيه الجمعية وتواكب فيه آخر المستجدات عن المرض من خلال التعاون مع الجمعيات الإقليمية والدولية ومنظمة الزهايمر العالمية ببريطانيا، ومع العديد من الخبراء والمستشارين المتخصصين المحليين الدوليين من جميع دول العالم المختلفة، بهدف تطوير الخدمة المقدمة من قبل الجمعية للمرضى وذويهم، كاستضافتها مطلع العام الماضي المؤتمر الدولي الأول من نوعه عن الزهايمر.

الضالعي لـ الحياة: "نمنع النزيلات" من المكالمات الخاصة...

ونسعى لتزويجهن !

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/485937>

جدة - إيمان السالم

أكدت مديرة دار الحماية للفتيات في محافظة جدة ابتسام الضالعي أن الفتاة السعودية الهاربة من دار الضيافة، لا تزال ملاحقة من جانب الجهات المختصة، مضيفة أنها تعيش في «الدار» منذ ثمانية أشهر ولم تتم ملاحظة أي شيء مريب في تصرفاتها.

وقالت الضالعي في تصريح إلى «الحياة»: «الفتاة كانت تريد الرجوع إلى زوجها، إلا أن ذلك لم يتم، وأمضت في الدار حياتها ببسر وكانت تداوم في معهد الحاسب الآلي بشكل مستمر من دون أن نلاحظ عليها أي شيء، ونحن إلى هذه اللحظة لا نعلم لماذا هربت، فيما التحقيقات لا تزال جارية للبحث عنها، ونحن بدورنا أخلينا مسؤوليتنا ونتمنى عودتها لأننا نخشى عليها كما نخشى على بناتنا». وأشارت إلى وجود فتاة واحدة فقط في دار «الحماية» و 11 فتاة في دار «الضيافة»، إذ العمل جار على الإصلاح بينهن وذويهن، أو تزويجهن، مضيفة أن مشكلاتهن في الطريق إلى الحل في القريب العاجل. من جهة أخرى، اعترفت «مديرة الدار» عن صحة ما ذكر من شكاوى لفتيات «الدار» بشأن منعهن من حمل الهواتف النقالة، إضافة إلى منعهن من الطلبات الخارجية والمتعلقة بالوجبات السريعة. وقالت: «إن هذا المنع يأتي تحت خطة تنظيمية للدار، وأنا أم قبل أن أكون مديرة وأخشى عليهن كثيراً، مع العلم أن الهواتف النقالة ليست ممنوعة ولكننا نحاول أن يكون كل شيء تحت أنظارنا لمصلحة الفتيات، لأننا نخاف من سوء الاستخدام بالنسبة للفتيات الصغيرات». وزادت: «نحن لم نمنع بشكل صريح كل هذه الأمور، إذ لها أن تأخذ هاتفها النقال متى ما أرادت ولكن تحت نظر مرشدة تبين لها ما ينفعها وما يضرها، بمعنى هو تنظيم استخدام لمصلحة الحالات نفسها مثل تعامل الأم مع بناتها في المنزل لا ضرر ولا ضرار حماية لهن». وحول قرار منعهن من الطلبات الخارجية أشارت إلى أن هذا المنع ليس كلياً، إذ توجد اختصاصية تغذية تنظم لهن الوجبات الصحية والمفيدة حتى لا يتعرضن إلى أخطار السمّة وغيرها من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، مع العلم أنه تم الأسبوع الماضي تلبية رغباتهن وشراء وجبات سريعة لهن. ولفنت إلى وجود غرفة رياضة لتحفيز فتيات الدار على ممارسة النشاطات الرياضية، إضافة إلى وجود اختصاصية لتعليمهن فنون الطبخ، وتأهيلهن لـ «الزواج» حتى يحترفن إدارة منزلهن، مؤكدة وجود برامج ترفيهية ودورات ومحاضرة أسبوعية تحثهن على الإيمان والصبر وتقوي من عزيمتهن.

”الأمر بالمعروف” تعتمد آلية وقواعد تأنيث ”المستلزمات النسائية”

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/485783>

الرياض - "الحياة"

اعتمد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ آلية وقواعد تأنيث محال المستلزمات النسائية، تنفيذاً لبنود المحضر الوزاري المشترك الذي وقعه أخيراً مع وزير العمل في ديوان الرئاسة تطبيقاً للأمر السامي.

وأوضحت الهيئة في بيان أنه رغبة في أن تكون آلية تطبيق تأنيث محال المستلزمات النسائية في إطار منظم، قياماً بمسؤولية الرئاسة واختصاصها وترجمة للأوامر الملكية السامية من مقام خادم الحرمين التي تكفل للمرأة السعودية العمل في بيئة مناسبة متوافقة مع الضوابط الشرعية، وتكاملاً مع مساعي وزارة العمل، تم اعتماد هذه الآلية والقواعد التي تراعي إعطاء الفرصة لرجال الأعمال وتنظم تأنيث محلات المستلزمات النسائية في ضوء الأنظمة واللوائح والقرارات الوزارية ذات الصلة، وتنفيذاً لاختصاصات الهيئة مع احتفاظ الجهات ذات العلاقة باشتراطاتها ومتطلبات عملها التنظيمية، كل جهة في ما يخصها.

وأشارت إلى أن وكالة الهيئة للشؤون الميدانية والتوجيه باشرت العمل بتلك الآلية، وطالبت جميع مديري الفروع باعتماد الآلية، ورفع خطط العمل في شكل عاجل، وتحديد اللجان التي ستكلف للعمل بهذا التعميم، ورفع تقارير دورية عما يتم إنجازه وفق هذه الآلية، وأوضحت في تعميمها الموجه إلى فروع تطبيقات مضامين هذه المذكرة من خلال تخصيص جميع محلات المستلزمات النسائية للنساء فقط، ويمنع الرجال من دخولها، وقصر العمل بهذه المحلات على النساء السعوديات فقط، ومنع دخول الرجال وما يخالف ذلك، إضافة إلى مراعاة التقيد بالقيم والأخلاق الإسلامية، وتتولى مراكز الهيئة متابعة ضبط السلوك العام، ومنع المخالفات، وفقاً لاختصاصها، بحسب الأنظمة واللوائح والتعليمات لديها. أما في ما يتعلق بالمحلات متعددة الأقسام في المراكز التجارية المفتوحة أو القائمة بذاتها، والمتعلقة ببيع المستلزمات النسائية، فذكرت أن التعميم حدد التعامل معها، وفقاً لتخصيص تلك الأقسام للنساء فقط، ويمنع الرجال من دخولها مطلقاً، إلا من كان برفقة عائلته، وقصر العمل بتلك المحلات على النساء السعوديات فقط، ومنع ما يخالف ذلك، إضافة إلى حظر دخول الرجال العاملين في المراكز التجارية للأقسام النسائية الخاصة ببيع المستلزمات النسائية، واستقلالية وفصل الأقسام الخاصة ببيع المستلزمات النسائية عن أقسام الرجال بحواجز ثابتة، لا يقل ارتفاعها عن (160 سم)، وبما يمنع من رؤية ما بداخلها أو رؤية الأقسام الأخرى لتلك الأقسام النسائية.

وأضافت أنه يجب على صاحب العمل الالتزام بأن تكون جميع الأقسام الخاصة ببيع المستلزمات النسائية ذات خصوصية منفصلة ومراعاة وجود تلك الأقسام بالقرب من البوابة الرئيسة للمركز التجاري قدر المستطاع، إلى جانب حظر دخول النساء إلى المستودعات والمكاتب الخاصة التي يرتادها الرجال من منسوبي المحل أو غيرهم، كما يجب أن تلتزم العاملة في محلات بيع المستلزمات النسائية في زيناها بالحشمة، ومراعاة التقيد بالقيم والأخلاق الإسلامية، وتتولى مراكز الهيئة متابعة ضبط السلوك العام ومنع المخالفات، وفقاً لاختصاصها بحسب الأنظمة واللوائح والتعليمات لديها.

ولفتت الرئاسة إلى أن التعميم وجه بتشكيل لجنة إشرافية من كل فرع برئاسة مديره، وتشكيل فرق ميدانية تتولى تنفيذ مهمات حصر المحلات أو المراكز التجارية التي تخضع لهذه الآلية، واستيفاء المعلومات اللازمة عنها، وتبلغ المحلات المعنية بالتقيد بالضوابط المنصوص عليها، وتكون مدة تصحيح وضع المحلات المشمولة بهذه الآلية 15 يوماً من تاريخ توقيع المختص بتلك المحلات أو المراكز التجارية على النموذج الخاص بالإشعار أو أي قائم بالعمل في المحل، مشيراً إلى آلية التعامل مع المخالف بعد هذه المدة والمتمثلة في إعداد محضر واقعة من الفرق الميدانية المشرفة على التنفيذ،

وإحالة المخالف مع كامل أوراقه إلى مركز الشرطة لاتخاذ اللازم حيال عدم تجاوبه، وترسل نسخة للجنة الإشرافية من مكتب العمل، وإشعار الأمانة أو البلدية لاتخاذ اللازم حيال تلك المخالفة وفق اختصاصها.

من جهته، ذكر الرئيس العام للهيئة الدكتور عبداللطيف آل الشيخ أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص القيادة الرشيدة، ومعاودة للجهود المخلصة في توفير فرص عمل كريمة للمرأة السعودية، وفق الظروف التي تتناسبها بالتعاون القائم بين الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة العمل، لتحقيق فرص العمل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مهيباً برجال الأعمال والمواطنين والمواطنات بالتعاون لتحقيق الأهداف النبيلة من أجل بناء اقتصاد الوطن، وإيجاد الفرص الكريمة، لكسب العيش الحلال للمواطنات السعوديات.



خطة وطنية لحاصرة التسول بمشاركة 5 جهات حكومية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130224/Con20130224575420.htm>

نادر العنزي (تبوك) كشف لـ «عكاظ» يوسف السبالي مدير إدارة مكافحة التسول التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية عن وجود خطة وطنية أعدت بمشاركة عدة جهات حكومية ستنهي إشكالية التسول.

وأبان السبالي أن الخطة أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية بمشاركة وزارات (الداخلية، والثقافة والإعلام، والشؤون الإسلامية)، إضافة إلى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقال مدير إدارة مكافحة التسول: التسول من الطواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات ويشكل الجانب التوعوي محورا أساسيا للحد منها، وذلك من خلال توعية المجتمع بأضرارها وما تفرزه من سلبيات لدى المجتمع.

وأشار السبالي إلى أنه لا بد من تضافر جهود جميع المؤسسات الحكومية والمدنية لمحاربة تلك الظاهرة، مشيدا بذات الوقت بدور رجال الأمن والجوازات في عملية التعامل مع المتسولين في الميدان.



أب يتهم ممرضة بكسر فخذ مولوده

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130224/Con20130224575429.htm>

يحيى الفيفي (أبها) اتهم والد طفل حديث الولادة ممرضة في مستشفى الملك فيصل للقوات المسلحة بالمدينة العسكرية في محافظة خميس مشيط بكسر الفخذ الأيسر لطفله بعد ولادته مباشرة، موضحاً أن زوجته شاهدت الممرضة والطفل يسقط من يدها على الأرض، فيما حاولت الممرضة أن تخفيه قبل نقله إلى غرفة أخرى، ولكن تحت إصرار الأم على رؤية ابنها تم إحضاره لها فشاهدت اسودادا في فخذ الأيسر، لتكتشف أن ابنها أصيب جراء سقوطه من يد الممرضة لتدخل في حالة نفسية سيئة خوفاً على طفلها الذي أدخل العناية المركزة، وبعد أن أظهر تقرير طبي (تحتفظ عكاظ بنسخة منه) إصابة الطفل بكسر في عظمة الفخذ الأيسر بعد الولادة، تقدم والده فلاح عبدالله الشهراني بشكوى ضد الممرضة لمدير برنامج مستشفى القوات

المسلحة بالجنوب، مطالبا بتشكيل لجنة تحقيق من خارج المنطقة، ونقل ابنه إلى أحد المستشفيات المتخصصة التابعة للقوات المسلحة بالرياض، وتعويضه عما لحق بابنه. إلى ذلك، أعلن مدير برنامج مستشفى القوات المسلحة بالجنوب العقيد عبدالله الغامدي أنه تم تشكيل لجنة للكشف عن الحادثة، واتخاذ الإجراءات النظامية حيالها، مؤكدا أن ملف القضية سيدرس محاسبة المتسبب إن وجد.



ماطلت عاما ونصف العام ومندوبها لم يحضر

شركة في بيشة تحرم موظفيها حقوقهم وتهدد بفصلهم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130224/Con20130224575450.htm>

محمد العمودي (بيشة)

اشتكى موظفو الشركة المشغلة لمطار بيشة وعددهم 13 موظفا، من المضايقات الإدارية بحقهم والقرارات التعسفية المتعلقة بمهامهم الوظيفية، وكذلك انتهاك الشركة لحقوقهم الإنسانية. وحملوا الجهات المعنية التي تقدموا إليها بشكواهم مسؤولية تضررهم وظيفيا واستهدافهم منذ نحو عام ونصف العام، بناء على أسباب ودوافع، قالوا إنها - على حد قولهم - سياسة انتهجتها الشركة لتطفيشهم من العمل.

وقال سعيد دحيم الدوسري «إن الشركة سلبتنا الكثير من الحقوق، حيث لا يوجد سلم للرواتب إلى جانب حرماننا من المكرمة الملكية بمناسبة شفاء الملك عبدالله والتي قدرت براتب شهرين، وكذلك حرماننا من 30 في المئة زيادة في الراتب بالأمر السامي؛ لأننا نعانى من تدني مرتباتنا التي لا تتعدى 2000 ريال، رغم أن بيننا موظفين جامعيين، ولا يوجد لدى أي من الموظفين عقد عمل صريح موقع من الطرفين، كما لا تساوي الشركة في المعاملة والتحفيز والخبرات بين الموظف السعودي ونظيره الوافد». وأضاف الدوسري أن الحسميات والإنذارات تعطى للموظفين بشكل تعسفي، وغير نظامي، حيث قامت الشركة بفصلي دون وجه حق - حسب قوله، مع العلم أنه لم يصدر مني ما يوجب فصلي، بالإضافة إلى تهديد الشركة بالفصل لعشرين موظفا على رأس العمل بسبب مطالباتهم بحقوقهم المسلوبة. وأفاد أن الشركة سلبت حقونا في تسلسل الخدمة لدى التأمينات الاجتماعية، وألغت مكافأة نهاية الخدمة، كما لا يوجد أي تقدير لخبرات العاملين السعوديين التي بلغت ما بين 15 إلى 32 سنة، بل حرص المسؤولون في الشركة على تطفيشهم وتهميشهم وانتقاص مرتباتهم. وزاد أن الشركة قامت بحسم راتب الإجازة المستحقة نظاما، ما أجبر العديد من الموظفين إلى التراجع عن طلب الإجازة، ما تسبب في حرمانهم وأسرهم من التمتع بها.

وتابع الدوسري أن هناك عدم مصداقية من الشركة لأنها لم تلتزم بالتأمين الطبي الشامل لنا ولأسرنا، وقيامها بتسجيل الموظفين على كشوفات الرواتب بوظائف لا يعملون بها، واستمرارها في تسجيل المستقبلين بكشوفاتها لغرض التلاعب بالأنظمة. وأبدى الموظفون تضررهم الشديد من عدم إنصافهم من قبل الجهات المسؤولة، حيث تقدموا بشكوى لوزير العمل بتاريخ 1433/3/7 هـ والتي أحيلت إلى رئيس اللجنة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في بيشة، وتمت مخاطبة الشركة لحضور ممثل ينوب عنها للمثول أمام اللجنة ولكنه تخلف عن الجلسات لأكثر من عام ونصف العام، ومع ذلك لم يصدر في حق الشركة أي إجراء رادع لتلك التجاوزات. وطالبوا الجهات المعنية الالتفات لمطالبهم، ومحاسبة الشركة على مخالفتها للأنظمة المعمول بها، وإلزامها بتسليمهم العقود المعتمدة، حسب نظام العمل والعمال، وتصحيح وضعهم لدى التأمينات الاجتماعية، واعتماد صرف بدل إضافي للعاملين السعوديين عند استدعائهم في خارج أوقات الدوام الرسمي. «عكاظ» توجهت بمطالب العمال لمدير مكتب العمل والعمال في بيشة سعيد الأحمر الذي قال «خاطبنا الشركة المعنية

بضرورة تواجد مندوب يمثلها، وتم تحديد جلسات متعددة لحضور ممثل عنها، لكنه لم يحضر، ولم تراعى الشركة الخطابات التي سلمت لها من قبلنا». وأضاف، بناء على عدم تجاوب الشركة رفعا طلبا لمدير مكتب العمل في جدة بإيقاف الحاسب الآلي للشركة ما يترتب عليه توقف أعمالها كلياً، إضافة إلى عدم قدرة العمال على مزوالة أي عمل إلا بحضور وكيل الشركة.



3 عمليات جراحية أجريت لرضيعة في يوم واحد أم تتهم طبيبة بالتسبب في وفاة طفلتها

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130224/Con20130224575615.htm>

حسين هزازي (جدة)
اتهمت أم، طبيبة في مستشفى المساعدة للنساء والولادة والأطفال في جدة، بالتسبب في وفاة طفلتها الرضيعة، مشيرة إلى أنه أجريت في يوم واحد ثلاث عمليات جراحية لابنتها التي لم يتجاوز عمرها 43 يوماً.
وروت نجاة سالم التفاصيل لـ «عكاظ» قائلة إنها أنجبت ثلاثة توائم بصحة جيدة في مستشفى الملك عبدالعزيز. وتلقت اتصالاً من مستشفى المساعدة يؤكد ضرورة إجراء فحص بالأشعة وفحوصات طبية لإحدى التوائم. ورأت الطبيبة المعالجة إجراء عملية جراحية لها في الأمعاء. وأضافت: تساءلت في حينه عما إذا كانت رضيعة تتحمل مثل هذه العمليات الجراحية فجاءتني الإجابة: «ما في مشكلة»، وذلك ما شجعتني على إجراء العملية التي دخلت بعدها طفلتي في غيبوبة لمدة ثلاثة أيام. وأجرت الطبيبة لها عمليتين أخريين بسبب عدم نجاح العملية الأولى. ثم تلقيت أمس الأول اتصالاً ليبلغني بوفاتها ويطلبوا مني التوقيع على أوراق استلام جثتها لدفنها.
وتابعت قائلة: سوف أقدم بشكوى رسمية ضد الطبيبة لمعرفة سبب وفاة ابنتي وهل إجراء ثلاث عمليات جراحية لرضيعة في عمرها أمر قانوني أو غير قانوني..
من جانبه أوضح لـ «عكاظ» مدير مستشفى المساعدة للنساء والأطفال الدكتور كمال أبو ركة، أنه طلب ملف الرضيعة المتوفاة، للتحقق من العمليات الجراحية التي أجريت لها، وسيقوم بإيضاح التفاصيل في وقت لاحق. وأبدى استعداده للتعاون مع عائلة المتوفاة التي قال إنها لم تتواصل معه بعد.



أمر ملكي: تعيين وترقية 31 قاضياً بـ «المظالم»

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=134631&CategoryID=5

الرياض: واس
أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمراً ملكياً بتعيين وترقية 31 قاضياً بديوان المظالم على مختلف الدرجات القضائية.

صرح بذلك، رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز النصار. مبيناً أن الأمر الملكي الكريم الصادر تضمن ترقية أربعة قضاة من درجة رئيس محكمة أ إلى درجة قاضي استئناف، وترقية 25 قاضياً من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي ج، وتعيين قاضيين اثنين على درجة ملازم قضائي.

إلى ذلك، بعث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، برقيات تهنئة لرئيس جمهورية أستراليا توماس هندريك إلفيس بمناسبة ذكرى استقلال بلاده، ورئيس جمهورية غويانا التعاونية دونالد راموتار بمناسبة ذكرى يوم إعلان الجمهورية لبلاده، وسلطان بروناي دار السلام السلطان الحاج حسن البلقه معز الدين بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلاده.



”الصحة” تتبرأ من ”إيدز أبرار”

أكدت أن ”فحص الزواج” عام 1428 لم يكن يشمل ”الفيروس”

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134585&CategoryID=3

مكة المكرمة، أبها: ماهر المصري، الوطن

خرجت وزارة الصحة أمس عن صمتها حيال قضية "إيدز أبرار" التي أثارها "الوطن" في الیومین الماضیین، لتبرئ نفسها من القضية بقولها إن فحوص الزواج عام 1428 لم تكن تشمل الأمراض المعدية (الإيدز والالتهاب الكبدي).

وأفادت الصحة في بيان صادر عن مديرية الشؤون الصحية في مكة المكرمة أمس، بأن زوج المواطنة تقدم بطلب فحص ما قبل الزواج عام 1428، بينما فحوص الأمراض المعدية بدأ تطبيقها عام 1429. وتابعت: "عام 1430 حضر الزوج للتبرع بالدم فتبين أنه مصاب وتم تسجيله وأحيل إلى المستشفى المختص للعلاج. وفي 7 جمادى الأولى استدعي هو وزوجته وأجري لها تحليل للإيدز وثبتت سلامتها".

في المقابل، أكدت والدته أبرار لـ "الوطن" أنها قامت بأخذ ابنتها إلى أحد المستشفيات الخاصة في مكة المكرمة بعد الفحص في مستشفى القنفذة بـ 3 أيام وتبين أنها مصابة بالمرض.

أصدرت وزارة الصحة ممثلة في مديرية الشؤون الصحية في مكة المكرمة أمس بيانا بشأن قضية المواطنة "أبرار" التي انفردت "الوطن" بنشر قصتها على مدار الیومین الماضیین والتي تتهم فيها مستشفى القنفذة ووزارة الصحة بالتسبب في إصابتها بفيروس "الإيدز" عن طريق زوجها الذي تمكن من إحضار شهادة فحص ما قبل الزواج من المستشفى تفيد بأنه سليم رغم إصابته بالإيدز.

وجاء في بيان الوزارة: تقدم زوج المواطنة بطلب عمل فحص ما قبل الزواج بتاريخ 30 ذي الحجة 1428، حيث كان البرنامج حينها يشمل فحص أمراض الدم الوراثية فقط ولم تكن الفحوصات تشمل الأمراض المعدية "الإيدز والالتهاب الكبدي" والتي أضيفت فيما بعد إلى فحص ما قبل الزواج وبدأ تطبيقها خلال الربع الأول من محرم 1429 بموجب الأمر السامي رقم 4/ي/54504.

بعد ذلك حضر زوج المواطنة للتبرع بالدم في 11 ربيع الأول 1430 وتبين بعد فحص الدم أنه مصاب بمرض نقص المناعة "إيدز" حيث تم تسجيله ببرنامج نقص المناعة بمحافظة القنفذة وأحيل إلى المستشفى المختص للعلاج.

وفي 7 جمادى الأولى تم استدعاء المواطن وزوجته حيث أجري لها تحليل لمرض الإيدز وثبت والله الحمد سلامتها. ومن ثم تمت إحالتها إلى الاختصاصية الاجتماعية التي شرحت لهما الوضع وبينت لهما طرق الوقاية من انتقال المرض، كما أخذ على الزوج إقراراً بعلمه بالمرض واتخاذ الوسائل اللازمة لعدم انتقاله إلى الآخرين. بعد ذلك أقامت الزوجة دعوى قضائية في المحكمة الإدارية بديوان المظالم مدعية أن صحة القنفذة أخفت المعلومات عنها مع أن برنامج فحص ما قبل الزواج لم يكن يشمل فحص الإيدز عندما تقدم الزوج للفحص. وقد صدر الحكم بصرف النظر عن الدعوى لعدم الاختصاص، علماً

بأنه لم ترد أي دعوى إلى الهيئة الصحية الشرعية بهذا الخصوص. وختم البيان بالقول "مما سبق يتضح أن مستشفى القنفذة العام قام باتخاذ الإجراءات المتبعة كافة في مثل هذه الحالات من الناحية الوقائية والعلاجية عند اكتشاف إصابة الزوج عند تبرعه بالدم في 1430".

في المقابل، أكدت والدته أبرار لـ "الوطن" أنها قامت بأخذ ابنتها إلى أحد المستشفيات الخاصة في مكة المكرمة في 10 جمادى الأولى 1430 للكشف عليها بعد أن أخبرتها ابنتها بما جرى لها في مستشفى القنفذة العام وما حدث لها من محاولات لتظليل الحقيقة وعدم البوح بما حدث لها، وتبين إصابة ابنتها بالمرض، ومن ثم ذهبت بها إلى مستشفى حكومي كبير بجدة (تكشف عنه لاحقاً) وأيضاً تبين إصابة ابنتها بالمرض، إلا أن ذلك المستشفى قام بالدور المناط به حيث أرغم ابنتها على الخضوع لبرنامج للكشف المخبري الدقيق وإعادة الكشف مراراً حتى التأكد التام من حالة الإصابة، وبالتالي أخذ إقرار على أبرار وكذلك على الأم أيضاً بالإبلاغ عن الإصابة بالمرض وعقب ذلك تم إخضاع الفتاة لبرنامج علاجي وتسجيلها بجمعية مرض الإيدز.



هيئة الأمر بالمعروف تمنع الرجال من دخول المحلات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/02/24/article812722.html>

الرياض - أحمد الحوتان

اعتمد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ آلية وقواعد تأنيث محلات المستلزمات النسائية تنفيذاً لبنود المحضر الوزاري المشترك الذي وقعه مؤخراً مع وزير العمل. وقال آل الشيخ: رغبة في أن تكون آلية تطبيق تأنيث محلات المستلزمات النسائية في إطار منظم قياماً بمسؤولية الرئاسة واختصاصها وترجمة للأوامر الملكية السامية التي تكفل للمرأة السعودية العمل في بيئة مناسبة متوافقة مع الضوابط الشرعية، وتكاملاً مع مساعي وزارة العمل، تم اعتماد هذه الآلية والقواعد التي تراعي إعطاء الفرصة لرجال الأعمال وتنظم تأنيث محلات المستلزمات النسائية في ضوء الأنظمة واللوائح والقرارات الوزارية ذات الصلة وتنفيذاً لاختصاصات الهيئة مع احتفاظ الجهات ذات العلاقة باشتراطاتها ومتطلبات عملها التنظيمية كل جهة فيما يخصها. وبيئت الرئاسة في تعميمها للفروع تطبيقات مضامين هذه المذكرة من خلال تخصيص جميع محلات المستلزمات النسائية للنساء فقط ويمنع الرجال من دخولها وقصر العمل بهذه المحلات على النساء السعوديات فقط ومراعاة التقيد بالقيم والأخلاق الإسلامية وتتولى مراكز الهيئة متابعة ضبط السلوك العام ومنع المخالفات وفقاً لاختصاصها وحسب الأنظمة واللوائح والتعليمات لديها. وفيما يتعلق بالمحلات متعددة الأقسام في المراكز التجارية المفتوحة أو القائمة بذاتها والمتعلقة ببيع المستلزمات النسائية، حدد التعميم التعامل معها وفقاً لتخصيص تلك الأقسام للنساء فقط ويمنع الرجال من دخولها مطلقاً، إلا من كان برفقة عائلته وقصر العمل بتلك المحلات على النساء السعوديات فقط، ويحظر دخول الرجال العاملين في المراكز التجارية للأقسام النسائية الخاصة ببيع المستلزمات النسائية واستقلالية وفصل الأقسام الخاصة ببيع المستلزمات النسائية عن أقسام الرجال بحواجز ثابتة لا يقل ارتفاعها عن 160 سم، بما يمنع من رؤية ما بداخلها أو رؤية الأقسام الأخرى للأقسام النسائية والزام جميع الأقسام الخاصة ببيع المستلزمات النسائية بالخصوصية ومراعاة وجود تلك الأقسام بالقرب من البوابة الرئيسية للمركز التجاري قدر المستطاع وحظر دخول النساء إلى المستودعات والمكاتب الخاصة التي يرتادها الرجال من منسوبي المحل أو غيرهم، والزام العاملة في محلات بيع المستلزمات النسائية بالحشمة في زيها ومراعاة التقيد بالقيم والأخلاق الإسلامية، على أن تتولى مراكز الهيئة متابعة ضبط السلوك العام ومنع المخالفات وفقاً لاختصاصها وحسب الأنظمة واللوائح والتعليمات لديها.

ووجه تعميم الهيئة بتشكيل لجنة إشرافية من كل فرع برئاسة مديره، وتشكيل فرق ميدانية تتولى حصر المحلات أو المراكز التجارية التي تخضع لهذه الآلية، واستيفاء المعلومات اللازمة عنها وتبليغ المحلات المعنية بالتقيد بالضوابط المنصوص عليها، على أن تكون مدة تصحيح وضع المحلات المشمولة بهذه الآلية 15 يوماً من تاريخ توقيع المختص بتلك المحلات أو المراكز التجارية على النموذج الخاص بالإشعار أو أي قائم بالعمل في المحل. وبيّن التعميم آلية التعامل

مع المخالف بعد هذه المدة والمتمثلة في إعداد محضر واقعة من الفرق الميدانية المشرفة على التنفيذ، وإحالة المخالف مع كامل أوراقه إلى مركز الشرطة لاتخاذ اللازم حيال عدم تجاوبه وترسل نسخة للجنة الإشرافية من مكتب العمل، وإشعار الأمانة أو البلدية لاتخاذ اللازم حيال تلك المخالفة وفق اختصاصها.



العنزي.. أكثر من ثماني سنوات في جحيم سجون العراق

المصدر: جريدة الشرق الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/23/735316>

عرعر - عبدالله الخديير

قد لا تصف الكلمات حجم المعاناة التي عاشها عبدالله محمد هندي العنزي لأكثر من ثماني سنوات قضاها في جحيم غياهب السجون العراقية، بعدما قبض عليه على الحدود السعودية العراقية وهو في متوسط العقد الثاني من عمره، وذكر الهندي أنه تعرّض لألوان العذاب المهول ما بين تهديد بالقتل وضرب إلى فقدان الوعي وإجبار على السهر لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام وحرمان من الأكل، وترحيله إلى أكثر من سجن عن طريق الطائرات المروحية، عن طريق طائرات النقل الكبيرة التي كانت تقلّهم من مطار إلى مطار.

وشبّه عبدالله خروجه من السجون العراقية بولادته من جديد، ويرى أن معاناته انتهت، لكنه لا ينسى أن هناك عشرات السعوديين في العراق لم تنتهِ معاناتهم بعد، وبحاجة إلى التدخل للتجديد في الإفراج عنهم، وجمعهم بأسرهم، ويؤكد أنهم كثيراً ما تعرّضوا للضرب والتعذيب حينما لا يرضون بالتداول على وطنهم.

تجاوز الحدود

وسرد العنزي قصة إلقاء القبض عليه قائلاً «في عام 2004م أي قبل ما يزيد على ثماني سنوات تقريباً حينما أُلقت القوات المشتركة القبض عليّ بتهمة تجاوز حدود، وفي البداية جرى إيقافني في قاعدة عسكرية في مكان أشبه بالخندق، وبقيت قرابة ثلاثة أيام، بعدها نقلوني إلى قاعدة عسكرية أكبر تسمى اللواء الثامن، وفي هذه الأثناء مرس التحقيق معي باستخدام وسائل الضغط النفسي مثل وضعي في عزل انفرادي والتحكم في الأكل، ومواعيد النوم، وبقيت تسعة أيام، وفي اليوم العاشر تم نقلي إلى سجن المطار المعروف بسجن «كروبر»، وتم وضعي في سجن انفرادي (زناينة) لا تتجاوز مساحتها 2م x 1م جدرانها من (الفير قلاس) مطلية باللون الأسود، حيث أمضيت هناك قرابة الشهرين وأنا معصوب العينين ومكتوف الأيدي خلف ظهري لا يفك عني إلا وقت تناول الطعام أو حين السماح لي بدخول دورة المياه، وكانت تمارس ضدي أنواع العذاب مثل التهديد بالقتل والتصفية وإسماعي صوت صراخ الذين يتعرّضون للتعذيب في الغرف المجاورة. وكان بجواري أشخاص تم وضعهم داخل توابيت سوداء طويلة فترة التحقيق معهم وهم مكتوف الأيدي ومعصوبو العينين، أحدهم سعودي أمضى 48 يوماً داخل التابوت.

سجن أبو غريب

ويكمل العنزي «تم تحويلي إلى سجن أبو غريب الخاضع للقيادة الأمريكية، وبعدها بأيام قليلة أعطوني ورقة اتهام ملفقة بأنني مقاتل أجنبي، رغم أنني لم أسأل عن هذه التهمة ولم تكن لدي اعترافات، وبعد مضي أكثر من ستة أشهر تقريباً أُلحْتُ إلى المحكمة، وصدقت أقوالي لدى القاضي ونفيت علمي بهذه التهمة وأنه ليس لدي أي انتماء لأي جماعة من الجماعات المقاتلة، ثم أعدت إلى السجن، وبعد عشرة أيام عرضت على القاضي مرة أخرى وكانت المحكمة عسكرية فطلبت من القاضي والقوات الأمريكية إحضار محامٍ ليقوم بالترافع عني، فطلب مني القاضي الخروج من مكتبه للمداولة مع القضاة، وفي هذه الأثناء حضر لي شخص أخبرني بأنه محام من المحكمة سيتولى الدفاع عني في هذه القضية.

قصة لتوريطي

ويضيف «استغربت طلب المحامي مني أن أعترف بقصة قام بفبركتها، كان الواضح أن الهدف منها توريطي، كان يطلب مني أن أعترف أمام القاضي بأن عدم قناعاتي بشرعية الحكومة العراقية، ومعارضتي للحكومة الشيعية، هما السبب وراء

حضورى، وأن هذا الخطأ حصل لجهل وأطلب الإفراج، فرفضت وقلت له لن أعترف بشيء لم أرتكبه، وحينما دخلت على القاضي مرة أخرى قام المحامي بالترافع عني بالقصة التي طلب مني الاعتراف بها، وحينما سألني القاضي أنكرت وأكدت له عدم صحة ما قاله المحامي، وأكدت أنه ليس لدي سوى ما ذكرته في التحقيق، وهو ما صدقت اعترافي عليه. فقام المحامي يسخر مني ويستهزئ بي بكلام بذيء. نطق بالحكم

وأكمل «بعدها سألني القاضي هل لديك أقوال أخرى فأجبته بالنفي، ثم نطق القاضي بإنزال عقوبة الإعدام بحقي، وأضاف لكن بعد النظر والمداولة ورافة بشبابك حكمت المحكمة وبناءً على المادة 10 تجاوز حدود بسجنك عشر سنوات مع الشغل والنفاد، ثم ناداني القاضي بطريقة يتضح فيها الاستهزاء قائلاً «أنت يا أبو البترول» حكمت بمصادرة جميع الأموال التي كانت معك المنقولة وغير المنقولة». ليعيدوني إلى سجن أبو غريب، وبقيت ثلاثة أسابيع، ثم نقلوني إلى سجن أبو غريب الذي كان خاضعاً للقيادة العراقية وبقيت شهرين، ثم نقلوني إلى سجن «الشعبة الخامسة» الذي يعده كثيرون الأسوأ من بين السجون في العالم، فيكفي أن تكون أمنيته الوحيدة التي لم تتحقق هي «الموت» من هول ما ترى وتسمع، ومنذ دخولي وكنت معصوب العينين قاموا على الفور بضربي بالهراوات إلى أن أغمي علي. حفلة ليلية

وزاد العنزي «في اليوم التالي اقتادوني من زنزانتى وأخبروني بأن لديهم حفلة هذه الليلة ولا بد من حضورى، وكانت روائح الخمر تفوح منهم، فقاموا بضربي وضرب جميع السجناء السعوديين حتى فقدت الوعي تماماً ولم أفق إلا في اليوم التالي في الزنزانة وأنا مضرج بدمائى التي سألت من جميع أنحاء جسمى جراء التعذيب. وكانوا يتلذذون بتعذيبنا وسماع صياحنا جراء هذا التعذيب ويجبروننا على السهر ونحن واقفون مدة تصل إلى أربعة أيام. بتر قدم سجين

وقال عبدالله والحسرة تغطي محياه «رغم هول ما تعرضت له من عذاب وتكيل وما رأيته من التعذيب، لم أشاهد أبشع من التعذيب الذي تعرض له أحد السجناء المسلمين من روسيا، الذي تعرض للتعذيب حتى بُترت قدمه». سجن البادوشة

«بعد مرور أكثر من عام تم نقلى إلى سجن (البادوشة) في الموصل، كان من أفضل السجون العراقية التي مرت بها، حيث تمكنت وللمرة الأولى من الاتصال على عائلتي بعد هذه السنين القاسية، وكانت المفاجأة لشقيقي الذي لم يكن مصدقاً أنني من أحدثه على الهاتف، حتى بدأ يسألني عن اسم والدتي، وخطيبتى وبعض الأشياء الخاصة ليتأكد. وكانت الصدمة لي حينما تحدثت مع أخي الأصغر في تلك المكالمة، حيث لم يكن يستطيع الكلام، فعلمت أنه تعرض لحادث مروري سبب له شللاً».

سجن سوسة

وبعد أن أمضيت قرابة ثلاث سنوات وخمسة أشهر سجيناً في العراق تم تحويلي أنا وقرابة خمسين سجيناً سعودياً على شكل دفعات إلى سجن سوسة، وهو سجن فيدرالى يقع في إقليم كردستان، ويتبع لوزارة العدل العراقية، ولم يكن مهياً، ولا يوجد فيه كادر طبي، وكانت التغذية سيئة للغاية. كنا نقيم في غرف كبيرة داخل السجن، كل غرفة تتسع لما يقارب أربعين إلى خمسين شخصاً.

ولكن بعد فترة لمسنا تحسناً ملحوظاً في خدمات السجن، حيث أوجد كادر طبي، وسُمح بارسال الحالات المستعصية إلى العاصمة السلیمانیة عاصمة إقليم كردستان. وبدأت تصلنا إرساليات البريد من أهاليينا عن طريق DHL، وكذلك الحوالات المالية التي كانت عوائلنا تقوم بتحويلها لبعض الأشخاص العراقيين الذين تعرفنا عليهم لإيصالها لنا، أو لإدارة السجن، الذي كان مديره العقيد موفق أبو بكر، وكان دكتوراً في تخصص علم النفس، و من أرقى الناس في التعامل معنا، حيث كنا نلمس منه احترامه لنا وتعاطفه معنا.

الصليب الأحمر

وطيلة هذه الفترة لم تقدم لنا السفارة أي دعم، ولم يُمْ بزيارتنا أحد من مسؤوليها رغم محاولتنا التواصل معهم في مرات عديدة دون جدوى. وكانت هناك زيارات دورية شهرية لمنظمة الصليب الأحمر، حيث كانوا يلتقون بنا ويستمعون لمطالبنا ويحضرون لنا الرسائل والصور، كما كانوا يأخذون منا الرسائل لإيصالها لأهاليينا. انتهاء المحكومة

وفي تاريخ 2012/6/1م أنهيت محكوميتي بموجب حسن السيرة والسلوك، بعد أن أمضيت سبع سنوات ونصف السنة، وكنت أنتظر ورقة إطلاق السراح التي كان من المفترض أن تصل قبل انتهاء المحكومة بأسبوعين على الأقل. إلا أنني تفاجأت وبعد أن تجاوزت المحكومة بقرابة الشهرين، بتحويلى إلى سجن الرصافة الخامسة، بحجة أن أوراق إطلاق سراحى غير مكتملة، وبقيت هناك ما يقرب الشهر، ثم حولت إلى سجن أبو غريب الذي رفض تسلمي حينما علم أنني

سعودي، وأعادني إلى سجن الرصافة الخامسة. وكان ذلك في شهر رمضان المبارك، فوضعوني في غرفة سقفاها وجدرانها من الحديد، كانت بلا كهرباء في صيف شديد الحرارة وأنا صائم. وبعد شهر رمضان قاموا بتحويلني إلى سجن التاجي، وأثناء الطريق قاموا بضربي حتى فقدت الوعي، ولما وصلنا قاموا برش الماء على وجهي حتى أفقت، فوضعوني في غرفة العرض، وبقيت ثلاثة شهور، وكنت طيلة هذه الفترة أحاول من جهة وعائلتي في المملكة من جهة أخرى التواصل مع السفارة بغية إيجاد حل، دون نتيجة.

مسؤول عراقي

وبعدها بفترة حضر إلى محام دفعت له 500 دولار للإسراع بترجلي، لكنه لم يستمر واعتذر بحجة أنه مؤرست عليه ضغوطات فتخلّى عني. وفي هذه الأثناء ذكر لي أحد السجناء شخصاً من كبار المسؤولين في العراق من الممكن أن يساعدني لكن بمقابل وأعطاني هاتفه، فتواصلت معه وطلب مني 2500 دولاراً، فأعطيته 5000 دولار مقابل إنهاء إجراءاتي. وبعد أن تم إيداع المبلغ في حسابه أخبرني بأنه سيطلق سراحي بعد 13 يوماً، وفي هذه الأثناء نقلت إلى سجن كروبر بعد أن أصبح تحت القيادة العراقية، وبعد 13 يوماً أعادوني إلى سجن الرصافة الثانية تمهيداً لإطلاق سراحي، وبعد ثلاثة أيام اتصلت بالمسؤول وأخبرته بأنه سوف يتم تحويلي إلى الترحيل، ولكن قبل ذلك ومحاولة منهم لتأخير إطلاق سراحي، حيث كنا في نهاية دوام يوم الخميس، أدخلوني غرفة وقاموا بضربي بتهمة أنني قمت بالاتصال على قناة العربية والجزيرة تارة، وتارة يقولون أنت اتصلت بالمقاومة العراقية وزودتهم بأسماء السجناء الذين سوف يرافقونك وإحداثيات المكان، وبطحوني أرضاً ووضعوا السلاح على رأسي وهدّدوني بالقتل. وبعد وصولي إلى الترحيل انقطع التيار الكهربائي، فرفضوا استقبالي بحجة عدم قدرتهم على إدخال بياناتي بسبب انقطاع الكهرباء، ولانتهاء موعد الدوام الرسمي أصدر المسؤول على تسلمي على مسؤوليته الشخصية، وطلب مني توفير الحجز بأسرع وقت ممكن، لأنه أحس بتدبير مكيدة لي، فهاتفت شقيقي وقام بالحجز لي على الرحلة التي تقلع صباح الأحد. وبعد وصولي اتصل بي الشخص المسؤول الذي ساعدني فأخبرني بأنه بعد مغادرتي ورد لهم خطاب من الاستخبارات المركزية يطلبون فيه إعادتي من الترحيل إلى دائرة الاستخبارات المركزية لوجود قضايا اختراق واغتيال تستدعي التحقيق معي فيها تصل عقوباتها إلى الإعدام.

شكر وعرفان

وختم العنزي حديثه لـ«الشرق» قائلاً «كلمة الشكر والعرفان لن تفي ولأهنا حقهم، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف حفظهم الله، فاهتمامهم بقضية السجناء السعوديين في العراق لم يحظ به أي مواطن من دولة أخرى، وأتمنى مساعدتي بعلاج أخي عبدالرحمن في ألمانيا، وتأمين عمل شريف يساعدني على أعباء الحياة، ومسكن، خصوصاً وأني مُقبل على حياة اجتماعية جديدة، حيث سأحتفل بزواجي الأسبوع المقبل.



عائلات سعودية في الأردن.. تعاني الفقر وتعيش على

الصدقات

المصدر: جريدة الشرق الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/22/733848>

عرعر - عبدالله الخدير

يقيم عدد من الأسر السعودية في الأردن إقامة شبه دائمة، في وضع اجتماعي حرج ومعاناة مع الفقر والعوز امتدت إلى أبنائهم الذين حُرّموا من التعليم والعلاج، بعد أن استنتجهم لوائح الشؤون الاجتماعية من دعمها بحجة أنهم مقيمون خارج

المملكة، دون البحث في الأسباب التي أجبرت الغالبية منهم على الإقامة هناك. مثلما استنتجت جمعية «أواصر» النساء السعوديات بحجة الزواج من غير سعودي، في الوقت الذي تقدم دعمها لغير السعوديات المتزوجات من سعودي. فأصبح بعضهم يبحث عن المساعدات ويتلقفها من فاعلي الخير الأردنيين!

غرفة متهاكة

في بداية الرحلة توجهنا في الأردن إلى منطقة الظليل، التي تبعد قرابة 45 كم عن العاصمة «عمان»، حيث التقينا بامرأة في منتصف الثلاثينيات من العمر تدعى هاجر العجمي تعيش مع أبنائها السبعة في غرفة طينية متهاكة لا يتجاوز طولها خمسة أمتار وعرضها لا يتجاوز الأربعة أمتار، سمحت لهم والدتها زوجها أن ينتقلوا إليها بعد أن سقطت عليهم الغرفة السابقة التي كانوا يعيشون فيها جراء الأمطار. دخلنا هذه الغرفة فوجدنا سقفها متهاكاً، وبابها عبارة عن قطعة قماش فيها يأكلون وينامون، تجاورها دورة مياه لا يتجاوز ارتفاعها متراً واحداً ولا سقف لها.

ووجدنا أطفالها مجتمعين حول نار أشعلوها من بقايا الأخشاب وجذوع الشجر، فليست لديهم وسيلة تدفئة أخرى.

زواج عشائري

وتسرد هاجر قصتها قائلة «حضرت إلى الأردن قبل 13 عاماً بصحبة والدي الذي كان يتلقى العلاج، فأقمت عند زوجة والدي (الأردنية)، وفي هذه الأثناء قام والدي بتزويجي من ابن أحد أصدقائه الأردنيين بما يعرف بـ (عشائر)، التي تتم عادة بعقد قران يشهده شهود دون أخذ موافقة الجهات المعنية».

أبناء هاجر

وأنجبت هاجر أبناءها في الغرفة التي تسكن فيها لأنها لم تكن تستطيع أن تنجب في المستشفيات فليس لديها عقد زواج رسمي، ولم تستطع توثيق عقد زواجها العشائري، فكانت تعاني «الطلاق» في غرفتها وبمفردها. ترى هاجر أنها مستعدة أن تتحمل قسوة الحياة، ولكن لا تريدها أن تقسو على صغارها، لكن يبدو أن هذا الحلم لم ولن يتحقق لها، حيث تجاوزت أعمارهم عشر سنوات ولم يتمكنوا من دخول المدارس والالتحاق بالتعليم، لأنهم لا يملكون شهادات ميلاد. فلم تجد هاجر إلا أن تبني غرفتين كانت تسكنهما تركهما لها والدتها بعد وفاته بمبلغ 2000 دينار، لتدفعها للمحامي الذي استخرج لها خمس شهادات لتلتحق ابنتها الكبرى «حياة» بالصف الأول الابتدائي بعد أن بلغ عمرها 11 عاماً.

فقر وجوع

وحدثتنا «هاجر» وهي تجهش بالبكاء، بأنهم إن وجدوا ما يأكلونه اليوم فلن يجدوه غداً، وأن ما تحتفظ به كسر من الخبز يحتسون معها الماء، وتضيف وهي تقسم بالله بأن أسطوانة الغاز لم تدخل غرفتهم منذ ثلاث سنوات لأنهم لا يجدون قيمتها ولا يجدون ما يطبخونه عليها.

وحين دخلنا كانت الطفلة «حياة» في زاوية الغرفة ترتدي ملابس رثة تحمل أخاها الصغير تحاول إسكاته، حينما أرادت الحديث معنا سبقتها دموعها فبكت بكاءً يلين له الصخر ويذوب له الحديد، وقالت ببراءتها «أخي لو يموت من الجوع ما فينا نطعمه حليب شو ساوي»،

فكان أكبر همها أخاها الأصغر حينما يحتاج الحليب، فمن أين لهم؟ «ما يكفي يوم أروح المدرسة يضحكون علي وعلى ملابس المشفوقة وحقيبتني المنقطعة، ويقولون لي حالك كذا وأمك سعودية؟».

عودة إلى الوطن

وتقول هاجر أريد العودة إلى بلادي اليوم قبل بكرة، أنا هنا أشوف الموت ولا أموت.

فقط أناشد السفارة تسهيل عودة أبنائي وزوجي معي. وطالبت هاجر من جمعية «أواصر» تقديم المساعدة لها، وقالت «رفضوا مساعدتي بحجة أنني متزوجة من غير سعودي»، وزوجها كان عاملاً في أحد مصانع الأسمدة، وأصيب بمرض في صدره جراء العمل، وتم الاستغناء عنه بأسباب هذا المرض. والغريب أن الدعم يقدم الآن للسوريات المتزوجات من سعوديين! فلماذا لا يقدم للسعوديات المتزوجات من غير سعوديين؟! وقد رأيت بعيني حينما قدمت السفارة لامرأة من الجنسية السورية متزوجة من شخص سعودي مبلغ 400 دينار، فرفضته السورية بحجة أنه لا يفيها وغادرت السفارة، بينما أنا كنت أتمنى ربع هذا المبلغ.

سحر الحويطي

ومن منطقة معان التي تبعد أكثر من 200 كم عن العاصمة عمان، تلقينا اتصالاً من «سحر الحويطي» التي تقيم مع عائلتها المكونة من 15 شخصاً غالبيتهم من الإناث، أحدهم مصاب بمرض «المناعولي». تقول سحر إن الظروف أجبرتهم على البقاء مع والدهم الذي كان مطلوباً للجهات الأمنية السعودية بقضية تهريب مخدرات منذ عام 1999م، وتوفي قبل ستة أشهر بعد تعرضه لجلطة. لا يجدون من يعولهم أو يساعدهم في معيشتهم، ويصعب عليهم توفير قيمة الأكل.

حتى في العلاج لا يستطيعون دفع أجرة الكشف الطبي التي تعادل ثلاثة أضعاف ما يدفعه المواطنون الأردنيون، ما جعلهم يتعالجون في المستشفيات بإثباتات جيرانهم الأردنيين الذين يتعاطفون مع وضعهم ويقدرّون معاناتهم.

زواج واستغلال

وتضيف سحر أنه في عام 2004م تم تزويجها من أحد الأشخاص الأردنيين، بطريقة الزواج العشائري، ولم يستمر هذا الزواج أكثر من ثلاث سنوات أنجبت خلالها طفلين «ولداً وبنتاً»، فأصبحت تعاني من زوجها وتعامله معها، لأنه استغل أن هذا الزواج غير مسجل رسمياً، وبالتالي لن تستطيع أن تطلب النفقة أو المؤخر.

حلم العودة

وتتمنى سحر وأفراد أسرتها العودة إلى المملكة بأسرع وقت، ويسعون في ذلك، لكن المشكلة التي تحول دون ذلك عدم استخراج شهادة ميلاد لأطفالها، ورفض السفارة التصديق على ورقة طلاقها الصادرة من القضاء الأردني، وورقة حضانتها لأطفالها الصادرة من قاضي القضاة الأردني، وعدم إسقاط تعميم القبض على والدهم رغم وفاته وتقديم شهادة الوفاة الرسمية، وبالتالي عدم مقدرتهم على إضافة أشقائهم الأربعة الصغار. وتأمل أن تعود هي وأسرتها ليرتموا في أحضان وطنهم، ولكن لن تستطيع أن تترك أطفالها وأشقائها غير المضافين وحدهم. كما تأمل أن يتم تأمين مسكن لهم، وعمل شريف لعائلهم الوحيد شقيقها محمد ليتعايشوا منه.

أم عبدالرحمن

وفي العاصمة «عمان» وجدنا امرأة سعودية تجاوزت الأربعين من العمر تُدعى أم عبدالرحمن، توفي والدها الذي كان يعمل معلماً في محافظة «الأحساء» قبل ولادتها بعد إصابته بمرض السرطان. فعاشت عند أمها وزوجها «الفلسطيني» الذي قام بتزويجها لشخص سعودي وهي في الرابعة عشرة من العمر، إلا أن هذا الزواج لم يستمر سوى خمس سنوات ليقع الطلاق بعدها ولتعود إلى بيت زوج والدتها، لكن هذه المرة ليست بمفردها، بل تحمل معها طفلين أنجبتهم من هذا الزواج. ولما أدركت أن زوج والدتها أصبح متضيفاً من وجود طفلها وليست لديها القدرة على إعاشتهما اضطرت أن تعيدهما لوالدهما في السعودية، وتحرم نفسها من أعز ما تملك في هذه الدنيا.

الزواج من غير سعودي

ويبدو أن زوج والدة أم عبدالرحمن لم يكن راغباً في بقائها عند والدتها، فقام بتزويجها من شخص «فلسطيني»، واشترط الزوج عليها في عقد النكاح أن تقيم في الأردن. ومع مرور الأيام اتضح لها أن هذا الزوج شخص غير سوي، وأصبح مطلوباً للعدالة في الأردن لارتكابه عدداً من الجرائم وقضايا المخدرات، لكن هذا الاكتشاف جاء بعد أن أنجبت منه ثلاثة أطفال.

فقر ومرض

ولم يشفع لأم عبدالرحمن فقرها الشديد وسوء حالتها الصحية وأنها تعاني من القولون وتمزق في الظهر، أن تستفيد من إعانة «أواصر» لا شيء سوى أنها أجبرتها الظروف على الزواج من رجل غير سعودي. ولم يكن الوضع الأسوي مقنعاً لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تكون من ضمن مستفيدي الضمان الاجتماعي والمساعدات التي تقدمها الوزارة لا شيء سوى أنها غير مقيمة في المملكة.

فاعل خير أردني

تقول أم عبدالرحمن لم أجد مَنْ يقف معي في هذه الظروف سوى أحد فاعلي الخير الأردنيين من المشايخ يُدعى «مالك أبوشقرة»، الذي كان يقدم لي بين كل فترة وفترة مساعدات مالية لسداد الفواتير أو لشراء العلاج لي، واستمر معي على هذه الحال أربع سنوات، بعدها لم يعد يستطيع أن يساعدني».

مستقبل مجهول

وتعيش أم سليمان (مواطنة أردنية) في وادي رم التابع للعقبة، تزوجت من أحد أقاربها السعوديين، وأنجبت ثلاثة أطفال، ورغم أنها تقدمت بطلب الحصول على الجنسية السعودية منذ أكثر من خمس سنوات، وأنهت الإجراءات كافة إلا أنها لم تحصل عليها حتى الآن.

ولم تمض أياماً طويلة على زواجها إلا وتكتشف أن زوجها مدمن، فأدخل مستشفى الأمل في القصيم لكن دون فائدة، وكان يذيقها العذاب ألواناً، ووالدته تمارس الوصاية عليها بكل قسوة. فعادت بهم إلى الأردن خوفاً على نفسها، وعلى أبنائها لتسكن عند والدها، ليصبحوا عبئاً ثقيلاً على أهلها، فوالدها لديه زوجتان وسبعة من الأبناء، ووضعته المالي سيئ. والآن

تريد أن تربي أبنائها في بيئة جيدة لكي لا يتأثروا بوالدهم ودون أن تهتز صورته في عيونهم. ولكنها لا تجد لهم سكناً، وليست لديها القدرة على القيام بدفع تكاليفهم المدرسية والنفقة عليهم، ولا تدري ما هو المستقبل الذي ينتظرهم!

المالكي: «أواصر» تدعم 59 أسرة بـ 266 دولاراً للشخص الواحد
أوضحت المسؤول عن ملف جمعية «أواصر» بسفارة خادم الحرمين الشريفين بعمان، سناء عبد الحميد مالكي، أن دعم «أواصر» يُقدّم للأسر السعودية المقيمة في الأردن وليس لها عائل، والمسجلة ضمن كشوفات أواصر والبالغة 59 أسرة بلغ عدد أفرادها 166 فرداً. وأن معدل ما يتم صرفه للشخص الواحد 266 دولاراً للشخص الواحد. وذكرت أنها تصرف للأسر التي لديها أبناء من الذكور لا تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، ولهن لديها بنات دون النظر إلى أعمارهن. وبالنسبة للسعوديات المتزوجات من غير سعوديين؛ فيتم الصرف بعد بحث الحالات ويشمل من اختفى زوجها، والتي يعاني زوجها من المرض أو الإعاقة.

وعن عدم الانتظام بصرف معونات «أواصر» أرجعت المالكي ذلك إلى عدم وجود موظف مختص مكلف من قبل الجمعية، وأن من يقوم بهذا العمل تطوعاً من قبل وزارة الخارجية وبعض موظفي السفارات. وأكدت المالكي بأنه يشترط على السعوديات المتزوجات بالطريقة العشائرية «دون موافقة» لتوثيق زواجهن تقديم طلب توثيق عقد الزواج، وبطاقة الزوج، ودفتر العائلة للأولاد مصدقة من الخارجية الأردنية والأحوال المدنية، وصور مصدقة من وثائقها السعودية وعناوين أقاربها من الدرجة الأولى وهواتفهم وصور بطاقاتهم، أو بحضور وليها سواء كان الأب أو الأخ ويكتب إقرار عدم ممانعة من توثيق الزواج.

وأكدت المالكي بأنه يحق للمواطنة السعودية الآن بناءً على التعليمات الجديدة إدخال زوجها وأبنائها إلى المملكة. وذكر مصدر لـ «الشرق» في السفارة السعودية في عمان -طلب عدم ذكر اسمه- أن الأسر التي يتم الصرف لها في الأردن 59 أسرة بينما الأسر المسجلة في كشوفات أواصر 125 أسرة. مؤكداً أن صرف جمعية أواصر للأسر السعودية في سوريا متوقف منذ بداية أحداث سوريا، دون تحديد مصير المبالغ المخصصة لهم. وأن هناك عدد 35 أسرة سعودية قدموا من سوريا وتم الرفع لهم منذ 4 أشهر دون رد. وأن عدد الأسر المسجلة لدى أواصر 1101 أسرة تتكون من 3688 فرداً يعيشون في 30 دولة.

«الأمانة» و«الضمان»: من حقهم أراض ودعم
أكد مدير إدارة المنح في أمانة منطقة الحدود الشمالية، سلطان الفالح، بأنه يحق لكل مواطن سعودي التقديم للحصول على قطعة أرض بأي منطقة يرغب التقديم فيها، بمجرد أن يكون حاملاً لبطاقة الأحوال الشخصية، أو بموجب تفويضه لشخص آخر بوكالة شرعية يُنيبه فيها بالتقديم للحصول على قطعة أرض. وأضاف الفالح أنه يحق لكل مواطن سعودي طلب قطعة أرض «منحة ملكية» في أي مكان في المملكة، وذلك عن طريق رفع برقية للديوان الملكي أو بحضوره شخصياً للديوان.

من جانبه، أوضح لـ «الشرق» مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة الحدود الشمالية، عوض المالكي، أنه يحق للمواطنين الذين هم خارج المملكة بمجرد دخولهم التقدم إلى أقرب مكتب ضمان اجتماعي لطلب الاستفادة من راتب الضمان الاجتماعي، وبرامج المساعدات التي يقدمها الضمان التي يُشترط في تقديمها أن يكون صرفها لمستفيدي الضمان المسجلين فيه، والتي تشمل دعم المشاريع الإنتاجية للأسر، والفواتير، والغذاء، والحقيبة المدرسية، وبرامج الفرش والتأثيث.

فتاة الأحساء تُدشن أكبر كتاب لتلوين لحقوق الطفل في

العالم

المصدر: جريدة الشرق الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/23/735506>

الأحساء - إبراهيم المبرزي
دشنت جمعية فتاة الأحساء التنموية، مساء أول أمس (الخميس)، في مجمع العثيم مول في الأحساء أكبر كتاب لحقوق الطفل في العالم، بحضور رئيسة مجلس إدارة الجمعية، لطيفة العفالق، وعضو مجلس الإدارة، ابتسام العفالق، ونوال العفالق، رئيسة المشروع.
ويأتي تدشين الكتاب قبل انطلاق ملتقى الطفولة الذي يُقام يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين، برعاية الأميرة جواهر بنت نايف، في فندق الإنتركونتيننتال.
وشارك في تدشين الكتاب أكثر من مائة طفل من البنين والبنات.
وأوضحت رئيسة مشروع ملتقى الطفولة، نوال العفالق، أن الكتاب سيدخل موسوعة جينس للأرقام القياسية، وتم إرسال جميع معلومات الكتاب للموسوعة، من عدد الصفحات، وهي 34 صفحة، وحجم الكتاب ومحتوياته، وتمت الموافقة على دخوله في الموسوعة.
وعبر عدد من أولياء الأمور عن فرحتهم بمشاركة أبنائهم في تلوين الكتاب، والتوقيع على صفحاته، وهي ذكرى سترافقهم بعد الكبر.



50% من المتزوجات يتعرضن للعنف والضرب .. وسكان البادية أقل

عنفًا

دراسة طبقت علي عينات في الرياض:

المصدر: جريدة المدينة الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م
[رابط الخبر](#)

سلوى حمدي - الرياض
كشفت دراسة أعدتها أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الملك سعود الدكتورة لطيفة العبد اللطيف أن نصف المبحوثات في الضمان الاجتماعي وأكثر من الثلث في الجامعة يتعرضن للضرب وأن الأزواج أعلى نسبة في استخدام الضرب يليهم الآباء ثم الإخوان وأقل النسب الأبناء ويظهر أن الضرب باليد أعلى النسب يليه استخدام العصا ثم العقال وأقل النسب

استخدام الآلات الحادة وغير الحادة في الضرب. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثات في كل من الجامعة والضمان الاجتماعي يعاملهن أزواجهن بعنف وليس هناك اختلاف كبير بين المتعلمين ومتوسطي التعليم وغير المتعلمين، وأظهرت الدراسة أن سكان البادية أقل استخداماً للعنف مع زوجاتهم من سكان القرية والمدينة. وأشارت الدراسة إلى أن العنف البدني هو أكثر أنواع العنف الذي يمارسه أزواج المبحوثات في الضمان الاجتماعي يليه الحرمان المادي ثم العنف اللفظي فالنفسى فالعاطفي. وقالت العبد اللطيف لـ «المدينة» أن الدراسة عن العوامل المؤثرة على حقوق المرأة المطلقة والمهجورة والمتغيب عنها زوجها، طبقت بمدينة الرياض على شريحتين مختلفتين من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي للمرأة في الحصول على حقوقها وقد استخدمت العينة من جامعة الملك سعود وتبين أن استسلام المرأة السعودية وخضوعها للرجل يشكل (51,5%)، ومعاناة المرأة أثناء مراجعة المحاكم ومكوثها فترة طويلة دون الحصول على حقوقها الشرعية (48,2%). وأفادت عينة الدراسة أن من أسباب العنف الأسري (ضعف الوازع الديني، الإدمان على المخدرات والمسكرات، حب السيطرة والتسلط، الأمراض النفسية، العوز المادي بسبب البطالة وقلة الدخل والفقر). وأن الأسباب التي تدفع المبحوثات إلى تحمل عنف أزواجهن وتضيق حقوقهن، السبب الأول الخوف من نظرة المجتمع للمطلقة والخوف على الأبناء من الضياع والانحراف. وبينت الدراسة أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى هضم حقوق المرأة من أهمها الفهم الخاطئ لمفهوم القوامة والسلطة المطلقة للرجل في الأسرة بنسبة (62,1%)، وجهل الرجل بحقوق المرأة (61,8%)، عدم وجود قوانين واضحة وراعية لظلم الرجل (59,7%) ضعف الوازع الديني لدى بعض الرجال وعدم الالتزام بالتعاليم الإسلامية (55,2%)، ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده (53,9%)، النظرة الدونية للمرأة في المجتمع (52,15%). وبينت الدراسة عدم وجود محاكم أسرية متخصصة (46,4%) وضعف الرقابة الذاتية وغياب الضمير لدى بعض الرجال (44,8%)، وأوضحت أن هناك علاقة ضعيفة بين عمر الزواج وإعطاء الزوجة حقوقها فليس هناك اختلاف واضح بين صغار السن والكبار في حصول الزوجة على حقوقها كاملة، وليس هناك علاقة بين مكان ميلاد الرجل وحصول المرأة على حقوقها، حيث إن أكثر من ربع المبحوثات مهضومات الحق سواء في المدينة أو القرية أو البادية.



البليهد لـ "سبق": 20 يوماً ويعود 59 معتقلاً سعودياً للمملكة العراق يطلب لجنة سعودية لبحث قضايا المعتقلين المحكومين بالإعدام

المصدر: جريدة سبق الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://sabq.org/Gsxfde>

سبق- الدمام- خاص:
كشف مسؤول ملف المعتقلين بمكتب الجريس للمحاماة والاستشارات القانونية ثامر البليهد عن طلب رئيس الوزراء بالجمهورية العراقية نوري المالكي حضور لجنة سعودية إلى العراق لبحث قضايا المعتقلين السعوديين المحكومين بالإعدام.
وقال البليهد لـ "سبق": إن طلب رئيس الوزراء العراقي جاء رداً على استفسار من قبل الجهات المختصة بالمملكة عن مصير المعتقلين السعوديين المحكومين بالإعدام، وعددهم 5 أشخاص، وكان الطلب قبل نحو 3 أشهر.
وأضاف البليهد أنه خلال نحو 20 يوماً سيعود 59 معتقلاً سعودياً إلى المملكة بعد أن وقّعت لجنة أمنية سعودية عراقية رفيعة المستوى، اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين، الأربعاء ما قبل الماضي، على أن تدخل حيز التنفيذ في مدة أقصاها 30 يوماً.

وجاء ذلك بعد زيارة قام بها الوفد الأمني العراقي للرياض تم خلالها عقد عدة اجتماعات مع لجنة أمنية سعودية، انتهت بتوقيع اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين والبدء بمراحل التنفيذ خلال 30 يوماً من تاريخه. وأشار البليهد إلى أن تبادل السجناء سيكون على 3 مراحل وسيشمل أيضاً الموقوفين السعوديين.



الصحة تتجاهل وفاة إحساس ووالدة الطفلة تطالب

بالتحقيق ومحاسبة الطبية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/25/739780>

جدة - تهاني البقمي
رفض مدير الشؤون الصحية بصحة جدة، الدكتور سامي باداود، الإفصاح عن موقف إدارته من سلسلة الأخطاء الطبية التي قادت إلى وفاة الرضيعة «إحساس» في مستشفى الولادة والأطفال بمساعدة جدة. وأحال باداود «الشرق» إلى مدير المستشفى الدكتور كمال أبوركبة، الذي تجاهل بدوره اتصالات «الشرق» ورسائلها المتكررة، في وقت توقعته فيه نجاة سالم، والدة «إحساس»، تحركاً سريعاً للتحقيق في واقعة وفاة طفلتها الرضيعة. ويبدو أن التجاهل لم يطل اتصالات «الشرق» وحدها، بل طال والدة الطفلة التي أكدت لـ «الشرق» أنها لم تتلق أية اتصالات من المستشفى بخصوص وفاة طفلتها، مطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الإهمال والأخطاء الطبية التي تعرضت لها، وانتهى بوفاتها بعد 43 يوماً من الولادة. وأبدت نجاة دهشة لصمت المستشفى والشؤون الصحية على الحادثة، وعدم اعتراف الطبيبة «ح.ج»، التي باشرت حالة الطفلة، بخطئها وعدم إجراء تحقيق في الوفاة. وقال إن إعفاءها من منصبها أقل ما يمكن أن تعاقب به حتى لا يتكرر الخطأ الذي ارتكبه مع أطفال آخرين.
من جانبه، توقع عضو اللجنة الصحية في مجلس الغرف السعودية، واستشاري الأمراض الباطنية وأمراض الدم والأورام، الدكتور عبدالرحيم قاري أن تكون وفاة الطفلة «إحساس» عائدة إلى مشكلة وراثية في خلقة الأمعاء، مؤكداً أنها من الحالات المعقدة التي تصاحبها في الغالب مضاعفات تقتضي إجراء أكثر من عملية جراحية، ولا يعدو ذلك عن كونه مساهمة من الأطباء في إنقاذ الحالة. وأوضح أن اعتماد المملكة على برامج الجودة العالية مقارنة بالدول العربية والخليجية، فضلاً عن حصول 80% من الاستشاريين السعوديين على شهادات علمية من جامعات أجنبية عالية المستوى أسهم في تخفيض معدلات الأخطاء الطبية، بحيث لم تعد تتجاوز نسبة 2%. وقال إن المستشفيات التخصصية والمرجعية لا تقبل أن يعمل لديها أطباء بمستوى استشاري دون أن يكونوا حائزين على شهادات من جامعات أجنبية. وتطرق قاري إلى أن برامج الجودة بالمؤسسات الصحية تلزمها بالكشف عن أخطائها ومحاسبة نفسها. وأشار إلى أن أغلب الشكاوى الواردة للجان الطبية الشرعية لا تثبت بها أخطاء طبية، علماً بأن هناك مضاعفات معروفة في الطب قد تحصل للطفل في العملية.

سجيناً سعودياً في العراق يبدأون العودة إلى المملكة 63 الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/25/739585>

الطائف - عناد العتيبي

كشفت مصادر مطلعة على ملف السجناء السعوديين في العراق، وعددهم 63 ما بين محكوم وموقوف، أن الدفعة الأولى من السجناء ستعود إلى المملكة خلال الأسبوع المقبل على أن تتواصل عودة الباقين على مرحلتين مقلتين، خلال مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ توقيع آلية تبادل المحكومين بعقوبات سالية للحرية من قبل الجانبين السعودي والعراقي، وهو ما تم نهاية الأسبوع قبل الماضي في الرياض.

وأوضحت المصادر أن اللجنة الأمنية العراقية المكلفة بعملية تسليم السجناء السعوديين بدأت في تسجيل بيانات 56 محكوماً سعودياً في العراق من بينهم 55 قابعون في سجون ثلاث وزارات عراقية هي «العدل والداخلية والخارجية» فيما يقبع أصغر سجين سعودي، وهو جابر راشد المري (16 عاماً) المحكوم بالمؤبد، في توقيف خاص بوزارة العمل لكونه من الأحداث.

وستتم عملية تبادل السجناء على ثلاث مراحل، وتشمل المرحلة الأولى السجناء المحكومين بأحكام مكتسبة للدرجة القطعية (تم تمييز أحكامهم والتصديق عليها)، فيما تشمل المرحلة الثانية السجناء المحكومين بأحكام لم تكتسب الدرجة القطعية (لم يتم تمييز الحكم)، وسيستفيد من المرحلتين الأولى والثانية 56 سجيناً، أما الثالثة فسيستفيد منها السجناء الموقوفون، الذين لم تصدر بحقهم أحكام قضائية بعد، وعددهم سبعة. ووفق الإحصاءات، يصل إجمالي عدد السجناء السعوديين إلى 63 سجيناً ما بين محكوم بأحكام سالية للحرية وموقوف، سيستفيدون من عملية التبادل دون انتظار حكم قضائي.

وكانت «الشرق» انفردت بنشر أسماء السجناء السعوديين المحكومين منهم والموقوفين في العراق في عديدها الصادرين بتاريخ 9 و15 فبراير الجاري.

وتنص الاتفاقية الموقعة بين البلدين على احتفاظ دولة الإدانة وحدها بالاختصاص القانوني والقضائي فيما يتعلق بأي نوع من الإجراءات كإعادة النظر في الحكم الصادر، على أن يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن الأحكام القضائية الصادرة على إقليمه بحق مواطني ذلك الطرف، مع توضيح مدد العقوبات الصادرة بحقهم، كما يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن إيقاف أي من مواطني كل منهما أو القبض عليه.

وكانت لجنة أمنية سعودية - عراقية رفيعة المستوى وقعت نهاية الأسبوع قبل الماضي اتفاقية تبادل 166 سجيناً سعودياً وعراقياً في سجون البلدين، على أن تدخل حيز التنفيذ في مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ التوقيع، وذلك بعد اتفاق وزير الداخلية، الأمير محمد بن نايف، مع وكيل وزارة الداخلية العراقية، عدنان الأسدي، خلال زيارة الأخير إلى الرياض في نهاية نوفمبر الماضي على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع في المملكة لتفعيل عملية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية في إطار الاتفاقيات الإقليمية والثنائية بين البلدين، أو وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين المرعية في المملكة والعراق.

المدينة: معلم الابتدائية يعنف طفلاً آخر في عنقه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486635>

المدينة المنورة - «الحياة»

تعرض طالب آخر يدرس في المرحلة الابتدائية إلى التعنيف من جانب معلم مادة العلوم في إحدى المدارس الابتدائية بالمدينة المنورة، ليلحق بزميله «إبراهيم» الذي أدى تعنيف معلمه لإصابته بنزيف داخل الرأس، لتكشف حالة التعنيف الأخرى تعرض الطالب «عبدالعزیز» للضرب من جانب معلمه باستخدام يده والتي أظهرت آثاراً في منطقة عنقه. وأوضح والد الطالب المعنف «عبد العزیز» لـ «الحياة» أن ابنه تعرض للضرب المبرح من جانب معلم مادة العلوم في المدرسة مستخدماً يده، وضربه في منطقة عنقه ما سبب له آثاراً استمرت ظاهرة لمدة يومين، مؤكداً أنه تقدم بشكوى إلى إدارة المدرسة الأسبوع الماضي، حول تعرض ابنه للضرب من جانب معلم الصف، بيد أن مدير المدرسة أكد له أن المعلم لا توجد عليه أي شكوى.

وقال والد الطالب إنه سيتابع شكواه في إدارة التربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة بنفسه، إذ لم يتم رفعها من جانب إدارة المدرسة، مؤكداً وجود الكثير من الشكاوى التي قُدمت من جانب ولاة أمور الطلاب ضد معلم مادة العلوم، بيد أن إدارة المدرسة لم تتخذ أي إجراءات تربوية في حقه، ما دفعه إلى التماس في تعنيف الطلاب بالضرب. من جهته، أكد مدير المدرسة مروان خاشقجي لـ «الحياة» أن إدارة المدرسة ستحقق في قضية الطالب المعنف الأول «إبراهيم خالد»، مؤكداً عدم ورود أي شكوى لإدارة المدرسة من جانب والد الطالب، وأنه عند ورود أي شكوى سيتم اتخاذ الإجراء التربوي.

وأفاد بأن الشكاوى الواردة على المعلم تعد طبيعية، ولن يسمح لأي معلم باستخدام أساليب غير تربوية من تعنيف وضرب.

وكان الطالب المعنف «إبراهيم» البالغ من العمر 11 عاماً تعرض للضرب من جانب معلم مادة العلوم في إحدى المدارس الابتدائية بالمدينة المنورة، ما نتج منه نزيف داخل الرأس، فيما اتهم والده معلم المادة باستخدام الضرب مع ابنه. وأوضح والد الطالب «إبراهيم» أن ابنه يرقد في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة لإصابته بنزيف داخل الرأس نتيجة كدمات تعرض لها، مؤكداً أن التقرير الصادر لابنه سيوضح أسباب النزيف.

أمانة جدة تدرس منح موظفي الضنك بدل خطر عقب حادثة

الانفجار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486626>

جدة - معاذ العمري

تصاعدت أزمة موظفي «حمى الضنك» أخيراً، عقب تعرض عدد من زملائهم إلى حروق من الدرجة الثانية عقب انفجار مولد كيماوي أثناء أدائهم لمهام عملهم.

وأكد مصابون جراء الانفجار لـ«الحياة» رفضهم الخروج من المستشفى، بيد أن الطبيب المشرف على العلاج أمر بخروجهم.

وأوضح المتحدث الرسمي لأمانة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري لـ«الحياة» أن الحالات الصحية للمصابين في تحسن بحسب ما أشار إليه تقرير المستشفى، مؤكداً أن الأمانة لم تتدخل في إخراجهم من المستشفى وليست لها علاقة بالعلاج الصحي للمصابين، إذ إن المستشفى هو من يحدد بقاءهم من خروجهم.

وأفاد بأن الأمانة ستتخذ الإجراء اللازم الذي ينص عليه النظام في تعويض المصابين، مضيفاً أن الأمانة ستمنحهم بدلات خطر قريباً ضمن رواتبهم، موضحاً أن الأمانة لم توظفهم إلا بعد تدريبهم على عمليات «الرش» واستخدام المبيدات.

من جهته، أوضح الطبيب المشرف على حالات موظفي حمى الضنك في قسم الحروق بمستشفى الملك فهد الدكتور يوسف سنبل لـ«الحياة» أن حالات المصابين ليست خطيرة، إنما عبارة عن حروق سطحية بسبب انفجار الغاز، مؤكداً أن وضعهم الصحي مستقر ولا تستدعي حالتهم البقاء في المستشفى.

وبيّن أن أحد الموظفين المصابين شدد بضرورة إخراجهم من المستشفى على وجه السرعة، ولم يكن يريد البقاء لاستكمال العلاج اللازم، موضحاً أن إدارة المستشفى لم تخرج المصابين إلا بعد التأكد من صحتهم وتأهيلهم للخروج، إذ إن بقاءهم في المستشفى قد يضرهم بازدياد الالتهابات عليهم وقد تتحول إلى حروق عميقة، واستكمال علاجهم في المنزل أنظف لصحتهم، وليس عندنا مشكلة من عودتهم للمستشفى إذا لزم الأمر.

من جهته، أكد رمضان الزهراني (مصاب) لـ«الحياة» أنه رفض الخروج من المستشفى، إلا أن الطبيب المشرف على العلاج أمر بخروجه من المستشفى بعد يومين من دخوله، مفيداً بأن تقرير المستشفى (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) يظهر إصابة المريض بحروق من الدرجة الثانية في كل من الوجه واليدين والرجلين بنسبة 10 في المئة، نتيجة تعرضه لحادثة انفجار المولد.

وأفاد بأن مولد «الرش» انفجر بعد تشغيله بثلاث ثوانٍ ليتسبب تفاعل المواد الكيماوية المستخدمة في الرش بحرق وجهه ويديه ورجليه، مؤكداً أن أمانة جدة لم تدربهم على استعمال المبيدات الحشرية، وطريقة استخدامها في الأزمات. وأضاف «نعمل على مواجهة الخطر في كل وقت، وليس هناك ضمانات لصحتنا أو مكافأة لحالات الطوارئ وبدل خطر، واستخدامنا لأجهزة «الرش» هو اجتهاد من الموظفين من دون تدريب من الأمانة».

وأكد خليل المولد (مصاب) لـ«الحياة» أن حالته الصحية ليست مستقرة، بيد أنها تتحسن مع الأيام، موضحاً عدم قدرته على العلاج في المستشفيات الأهلية التي ستكلفه مبالغ مالية مرتفعة.

وأفاد بأن أمانة جدة منحت المصابين إجازة مرضية مدتها 21 يوماً، مبيناً أن الطبيب المعالج في مستشفى الملك فهد طالبهم بعدم التعرض لأشعة الشمس لنحو ستة أشهر، تحسباً لأي مضاعفات قد تنتج منها، مؤكداً عدم تنازله عن حقه وتعويضه عن الأضرار الصحية التي لحقت به.



أكد بدء العمل بنظام التنفيذ السبت المقبل

وزير العدل لـ عكاظ: حسم قضايا الاستئناف خلال أسبوعين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575727.htm>

عبدالله الداني (جدة)

أكد لـ«عكاظ» وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن متوسط إنجاز القضايا في محكمة الاستئناف بالرياض لا يتجاوز الأسبوعين في الغالب الأعم، لافتاً إلى أن ما يتجاوز هذه المدة هي القضايا الجنائية المتعلقة بالإتلافات التي تتطلب مزيداً من الوقت.

وأضاف: لا يستثنى من ذلك سواء في القضايا الحقوقية أو الأحوال الشخصية سوى القليل من القضايا التي يلزم لها وقت أطول بحكم طبيعة وقائعها.

وقال الوزير، عقب لقاء مفتوح مع رئيس وأعضاء محكمة الاستئناف في الرياض، بحضور أعضاء المجلس الأعلى للقضاء: «سعدنا بما اطلعت عليه وزملائي أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من إيضاح رئيس المحكمة الشيخ عبدالعزيز الحميد بأن متوسط إنجاز القضايا في محكمة الاستئناف بالرياض لا يتجاوز الأسبوعين في الغالب الأعم»، لافتاً إلى أن هناك أربع دعائم لتخفيف العبء على المحاكم وتقليص مدد التقاضي وتقريب مواعيدها. الأولى مركز المصالحة المقرر من مجلس الوزراء مؤخراً، والثانية نظام التنفيذ النافذ بعد خمسة أيام، إذ نعول فيه كثيراً على قيام قاضي التنفيذ بالنظر في سندات التنفيذ المشمولة بالنظام، وهي تشكل - حسب آخر إحصائية - قرابة 30 في المائة من عمل المحاكم. وبين أن الدعامة الثالثة لتسريع القضايا هي نظام التحكيم بصيغته الجديدة التي جعلت مراجعته القضائية إلى محكمة الاستئناف رأساً، ومنعت من الدخول في موضوع الحكم التحكيمي وقصرت المراجعة القضائية على ما يتعلق بالنظام العام للدولة، وفي طبيعته رفض أي حكم تحكيمي يخالف الشرع الحنيف، أما الرابعة فهي «التخصص النوعي (والنوعي الدقيق)»، ونقصد بالأخير إيجاد دوائر متخصصة داخل التخصص النوعي، كما فعلناه في الدوائر الإنشائية». وأكد وزير العدل أن نظام التنفيذ سينطلق العمل به يوم السبت المقبل، وأن لائحته التنفيذية انتهت قبل أيام، متوقعا أن يقلص عمل قاضي التنفيذ نسباً عالية من العمل القضائي، علاوة على صدور تنظيم مركز المصالحة. ورد العيسى على بعض المداخلات السلبية على الأداء العدلي، قائلاً إنها تعود إلى عدم دقة المعلومة أو فقدانها أو إغراضها أو أنها صاحبة مصلحة وهوى، وقد تكون نتيجة ردة فعل ظالمة على حكم قضائي أو إجراء توثيقي وضع الأمور في نصابها، مشيراً إلى أن البدائل الشرعية للتقاضي ستخفف العبء عليه بنسب عالية جداً - إن شاء الله، ومنها ما صدر مؤخراً من إقرار مركز المصالحة، وكذلك نظام التنفيذ حيث يحفل بمواد مهمة ستخفف الكثير على القضاء، ولا سيما ما يتعلق بسندات التنفيذ، وكذلك التحكيم. وكان أعضاء المجلس الأعلى للقضاء تحدثوا، أمس، عن التطوير والتحديث في القضاء السعودي بإسهاب، فيما دار نقاش مطول في العديد من الجوانب ذات الصلة بالعمل الإجرائي والخدمي للمحكمة.



ألفا غرامة لـ 3 أطباء تسببوا في وفاة رضيع 15

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575843.htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
بعد ثلاث سنوات من المداولات أقرت الهيئة الصحية في المدينة المنورة معاقبة ثلاثة أطباء في مستشفى عام بمبلغ 15 ألف ريال، بواقع خمسة آلاف ريال لكل طبيب، وذلك على خلفية قضية وفاة طفل أتهم فيها الأطباء بصرف دواء لعلاج ملح البوتاسيوم دون الرجوع إلى تحاليله الطبية، أو حتى الاطلاع على ملفه الطبي الموجود في أرشيف المستشفى، كما تضمن قرار الهيئة إخلاء سبيل جميع المدعى عليهم وهم ستة أطباء والاكتفاء بمعاقبة المتسببين بصرف العلاج الخاطئ. وجاء قرار الهيئة بعد شكوى تقدم بها والد الطفل عبدالله، ادعى فيها على سبعة من الكادر الطبي والفني في مستشفى الأطفال في المدينة المنورة بعد تسببهم في وفاة طفله الرضيع وفقاً لمنطوق الدعوى الطفل الرضيع، وذلك بسبب عدم تشخيص حالته الطبية. وبحسب لائحة الدعوى، أفاد والد الطفل الرضيع أن عدداً من الكادر الطبي والفني تسببوا في تدهور حالة فلذة كبده، ووفاته بعد نحو 3 ساعات من دخوله إلى قسم الطوارئ. من جهة أخرى، تضمنت لائحة الدعوى بأن الممرضة التي كانت تشرف على حالة الطفل الرضيع قامت بتسريع المحلول الذي تم تعليقه للطفل الرضيع، والتي نتج بعده تدهور عام في صحة الطفل الرضيع، إذ تعرض لانتفاخ في البطن والأقدام بصورة لافتة، بالإضافة إلى أسوداد جسمه.

اشتكين من التكديس وغياب الموظفين وسوء التعامل

معاناة مستحقات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575868.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

وريات صغيرة ملونة بالأم القهر، تحمل بين طياتها أشكالا تبدو كالأرقام، وطابور طويل من المعاناة، وسوء في المعاملة لا يرقى إلى اهتمام الدولة بهذه الفئة، وتجهم وصراخ في وجوه بريئة تحمل في ملامحها تجاعيد الزمن وقسوة الظروف، اضطرتها مرارة الحياة لزيارة «الضمان الاجتماعي».

«عكاظ» تجولت في مكتب الضمان الاجتماعي بحي الربوة في الرياض لتقف على معاناة كبريات السن اللاتي يتوافدن على المكتب في السادسة صباحا، يصطففن في طوابير طويلة لحين وصول الموظفين ما بين الثامنة والتاسعة، تحدثت أم سعيد بحرقه قائلة: إن التعامل بهذه الطريقة لا يعكس أبدا الواجبات التي يجب أن تقدمها الموظفة في هذا الموقع لأن أغلب المستفيدات طاعنات في السن، مشيرة إلى أن إحدى الموظفات وزعت أوراقا ملونة تحتوي على كتابات، ورفضت قراءتها، رغم أن أغلبنا لا يجيد القراءة، ثم اتضح في ما بعد اختلاف الألوان باختلاف نوعية الخدمة، إلا أن كبريات السن يجهلن ذلك، فيضطرن للسؤال، فلا يجدن سوى التجهم والصراخ في وجوههن من قبل بعض الموظفات في الضمان. أم عبدالله (70 عاما) توقف فجأة صرف الضمان عنها، تقول: توجهت للمكتب لأسأل عن سر التوقف، ففوجئت بأن صلاحية بطاقتي انتهت، وأنا لم أكن أعلم بضرورة تجديد البطاقة كل أربع سنوات. وتضيف: ولأنني أعجز عن المشي اصطحبني حفيدي متغيبا عن عمله ذاك النهار، إلا أنني لم أنته من تجديد بطاقتي إلا بعد أكثر من زيارة رغم تعبتي الأوراق المطلوبة، مؤكدة أن صرف الضمان متوقف منذ ستة أشهر.

أم خالد توجهت إلى الضمان للتسجيل في المساعدات السنوية، فوجدت طابورا طويلا، فاصطفت في دورها يتقدمها حوالي 22 سيدة، وعندما وصلت إلى الشباك، اكتشفت أنها تقف في صف الورقة ذات اللون الأصفر، فيما تحمل ورقة خضراء، وتسألت مندهشة: طالما أن المساعدات السنوية حق للجميع، لماذا لا تتم إضافتها مع مستحقات الضمان دون الحاجة للتسجيل؟

ولم تخف أم علي استياءها من تأخر حضور الموظفات المسؤولات عن الضمان، رغم تواجد المستفيدات منذ الصباح الباكر، قائلة: نأتي من أحياء بعيدة، ثم نفاجأ بغياب الموظفات، ما يؤخر إنهاء معاملتنا، ويكديس المستفيدات أمام البوابة النسائية للضمان.

من جانبه، أوضح لـ«عكاظ» مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي والناطق الرسمي بوزارة الشؤون الاجتماعية خالد بن دخيل الله الثبيتي أن الوزارة تقوم بتنقيف الموظفات بكافة قطاعاتها بما يصب في صالح المستفيدة، عن طريق عقد دورات تدريبية بالتعاون مع مركز التدريب والبحوث لإكسابهن الخبرة اللازمة لتقديم خدمة أفضل وبأسلوب راق ومتحضر، مؤكدا أن الإدارة القانونية تتابع عن كثب شكاوى المستفيدات من الضمان الاجتماعي، وتتخذ اللازم حيالها. تأخر الموظفات

أبدت بعض المستفيدات من الضمان استياءهن من تأخر الموظفات عن مواعيد عملهن، رغم اصطفاف المستفيدات منذ ساعات الصباح الباكر ليحصلن على استحقاقتهن، ما يؤدي إلى تأخر معاملتهن، وتكدسهن أمام البوابة النسائية للضمان، ناهيك عن سوء المعاملة وتكبدهن عناء الوقوف في الطوابير الطويلة، وناشدوا المسؤولين بالعمل على حل هذه المشكلات لتخفيف العبء عنهن.

3 قرارات تعصف بـ"الأهلية"

طالب لـ"الوطن": 28 مدرسة ستغلق نهاية العام الدراسي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=134786&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

كشف متعاملون في قطاع التعليم الأهلي لـ"الوطن" عن صعوبة الاستثمار في القطاع الأهلي، بعد إلزامهم بثلاثة قرارات حكومية، ممثلة بأن تكون المدارس مملوكة وغير مستأجرة، ورفع رواتب المعلمين السعوديين، وتحصيل رسوم العمالة الوافدة.

وأكد عضو لجنة المدارس الأهلية عبدالله السروجي، لـ"الوطن" عزم عدد من المستثمرين إيجاد تكتلات لإنشاء شركات بدلا من الاستثمار الفردي لإمكانية شراء مباني تمليك بعد أن اشترط الدفاع المدني أن تكون المدارس الأهلية غير مستأجرة، خاصة في المدن الكبرى التي ترتفع فيها تكاليف المباني الكبيرة وتتراوح أسعارها ما بين 12 إلى 22 مليون ريال.

وأشار سروجي إلى أن من خلال دراسة تحليلية في مدينتي الرياض وجدة وجدت أن المدارس بحاجة لزيادة رسومها بمقدار 1439 ريالا على كل طالب فقط لتغطية رسوم العمالة الوافدة بمقدار 2400 ريال. يأتي ذلك في وقت رفع عدد من ملاك المدارس خطابات لوزارة التربية والتعليم بقسم التعليم الأهلي عن عدم رغبتهم في الاستمرار في النشاط لعدم قدرتهم الموازنة الربحية بين رسوم التعليم وبين مرتبات المعلمين السعوديين ورسوم تحصيل العمالة الشهري.

وقدر رئيس لجنة التعليم الأهلي بغرفة جدة مالك غازي طالب، عدد المدارس المتوقع توقفها نهاية العام بـ 15 مدرسة، لتنضم إلى 13 مدرسة متوقفة منذ بداية العام الدراسي الحالي.

وقال طالب لـ"الوطن" رفعا مقترحا إلى وزارة التربية والتعليم بإمكانية توفير أراض وتأجيرها على المدارس الأهلية أسوة بالقطاعات الأخرى، كالمصانع والمستشفيات للحصول على قروض وبناء مدارس، بعد أن رصدت اللجنة من خلال شكاوى جميع ملاك المدارس هو ارتفاع الأراضي في المناطق المستهدفة بداخل الأحياء، وهو ما أوقع الملاك بين رفض الجهات الحكومية ممثلة في الدفاع المدني، بضرورة تملك المنشأة التعليمية، وبين ارتفاع أسعار الأراضي خاصة في مدينة جدة.

واعتبر مالك التكتلات لبناء شركات استثمارية بين التعليم خاصة في التعليم الأهلي أحد الحلول الجيدة لمواجهة الرسوم المفروضة على القطاع، كالرواتب المحددة للسعوديين وتحصيل رسوم العمالة بواقع 200 ريال شهريا لكل معلم وإداري وعامل في المدرسة، مما جعل كثيرا من المدارس ترفع رسومها التعليمية، وخيرت أولياء الأمور بين دفع الرسوم أو الذهاب للمدارس الحكومية.

وأشار رئيس لجنة المدارس بغرفة جدة مالك طالب، إلى أن التعليم الأهلي يخفف العبء على المدارس الحكومية ويساعد في بناء جيل متعلم وفق أحدث الوسائل التعليمية، إلى القرارات الأخيرة لوزارة العمل والتي أتت متتالية وصعبت من التوسع في الاستثمار وخلقت بيئة استثمارية تعليمية فوق قدرة بعض الأسر تحملها.

يذكر أن قرارات وزارة العمل بتحصيل رسوم العمالة الوافدة والبالغة 200 ريال بمقدار 2400 ريال سنويا، واستبقائها بقرار رفع رسوم المعلمين السعوديين بواقع 5600 ريال، تدفع المدارس 3100 ريال وبقية المبلغ تدفعه الدولة، ممثلة في صندوق الموارد البشرية، مما أضطر جميع المدارس الأهلية لرفع رسومها إلى 80%.

”جابر”.. بين اليتيم وحلم زراعة الكلى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134742&CategoryID=3

جازان: أيمن سالم
اجتمع عليه ألمان، ألم اليتيم والوحدة وألم المرض العضال الذي لم يجد حتى الآن يدا تمتد له لتخفف من وطأته على جسده النحيل.
ما زال نزيل دار الأيتام بجازان جابر عبدالحليم البالغ " 17 عاماً" يعاني الأمرين من ثلاثيما الدم، والتي تحولت إلى فشل كلوي لتطال الألام كل أنحاء جسده.
وفي لقاء لـ "الوطن" مع جابر للوقوف على وضعه الصحي الذي وصفه بالمتعب والميؤوس منه، قال: إنه يحلم بالحصول على كلى تريحه من التعب والألم الذي يعيشه، مطالباً بسرعة تدخل فاعلي الخير والمسؤولين للوقوف على وضعه وتوفير الكلى له ومكان مناسب لعلاج به أي أحد من المراكز المتخصصة. وأضاف أنه يتمنى أن يعود إلى العيش بين أصدقائه وإخوانه في الدار و يحلم بالعودة إلى مقاعد الدراسة التي بلغ فيها الصف الثالث في الثانوية العامة، موضحاً أن المرض ومواعيد غسيل الكلى حرماه من مواصلة دروسه، حيث تستمر جلسات الغسيل لـ 8 ساعات وخصوصاً أن الأطباء يطالبونه باستمرار الغسيل حتى توفير الكلى المناسبة.
وأشار إلى أنه أثناء تنويمه في مستشفى الملك فهد المركزي بجازان طالب المسؤولين في المستشفى بتحويله إلى مركز متخصص ففوجئ بالرد أن ذلك الأمر يحتاج توصية.
وعلمت "الوطن" من مصادر طبية أن جابر يعاني من فشل مزمن في الكلى وهو الآن في مراحله الأخيرة، ولذلك سيستمر في غسيل الكلى لمدة طويلة حتى يخضع لعملية زراعة كلى.
و أكد مدير الشؤون الاجتماعية بجازان سالم باصهي لـ "الوطن" أن جابر يحتاج إلى زراعة كلى ويعمل غسيل ثلاث مرات يومياً في مستشفى الملك فهد المركزي بجازان تحت إشراف طبي بمصاحبة ممرض تابع للشؤون الاجتماعية ومسجل بمركز الأمير سلطان لزراعة الكلى وهذه حدود الوزارة ولم نستطع أن نقدم له أي أولوية لزراعة الكلى، لأن زراعة الكلى تأتي ضمن منظومة معينة.

وزير العمل يعلن إعفاء العمالة السائبة ومخالفين نظام الإقامة مقابل المغادرة النهائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/02/25/article812902.html>

الرياض-الرياض

أكد وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه أن هناك حملة تصحيحية تهدف إلى إعفاء المخالفين لنظامي العمل والإقامة والعمالة السائبة مقابل المغادرة النهائية، وتطبيق عقوبات على تشغيل المخالفين من العمالة وأصحاب العمل، وإطلاق حملة إعلامية توضح للجميع من عمالة وأصحاب عمل وعامة المواطنين فرص التصحيح والتتويه بالآثار السلبية لتشغيل المخالفين، مشيراً إلى أن هناك تكاملاً بين وزارة العمل، ووزارة الداخلية في هذا الإطار.

وأضاف خلال افتتاحه أمس في مدينة الرياض الملتنقى الأول للجان السعودية بإمارات المناطق أن الملتنقى يأتي من أجل معالجة مشكلة والمخالفة من خلال العمل مع وزارة الداخلية ممثلة في إمارات المناطق على التفتيش على نشاطات مستهدفة بالسعودية، مبيّناً أن ارتفاع نسبة التوطين بعد تطبيق برنامج نطاقات يأتي بفضل التكامل الذي حصل مع وزارة الداخلية كأحد الأسباب المهمة حيث لا يتم إصدار الإقامات أو رخصة عمل لأي منشأة تقع في النطاق الأحمر وهو تكامل تقني عال بالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني مما جعل لبرنامج نطاقات قيمة أكبر، كما أن وزارة الداخلية دعمت الفرق التفتيشية لوزارة العمل بكوادر أمنية من الشرطة لتنفيذ المهام الموكلة لهم.

من جانبه، استعرض نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني نشأة لجان السعودية وأهمية توحيد عمل اللجان، مشيراً إلى صدور توجيه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز - يرحمه الله - لتشكيل فريق مشترك بين وزارتي الداخلية والعمل لوضع الترتيبات بإعادة لجان السعودية إلى إمارات المناطق وقد وجدت وزارة العمل دعماً منقطع النظير من وزارة الداخلية.

وناقشت حلقات الملتنقى الأهداف والمهام والهيكل التنظيمي للجان الرئيسية والتنفيذية في إمارات المناطق والمحافظات وكيفية اختيار أعضاء اللجان، وكيفية عملها في ضوء قرارات وزارة العمل وآلية التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بأعمال لجان السعودية لمنع تعارض الأعمال والمهام، والعقوبات وإجراءات الضبط المقترحة، والمقترحات حول تطوير عمل اللجان والخطة المقترحة للسنة القادمة.

نساء عجن عن أخذ أموالهن وقضاياهن في المحاكم تأخير توزيع ميراث المرأة.. الولي طماع!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013 م
<http://www.alriyadh.com/2013/02/25/article812868.html>

القنفذة، تحقيق- عبده أحمد الناشري
تُعد حقوق المرأة المتعلقة بالميراث من أبرز الظواهر التي يدور حولها الخلاف كثيراً، حيث تتناقلها جهات النظر في مجتمعات العالم، ولو نظرنا للوسط الاجتماعي لوجدنا نساء عجن عن المطالبة بحقوقهن في الميراث، فيما دخل كثير منهن في دوامة المطالبة.
وتعود أسباب المماطلة في تسليم النساء حقوقهن من الميراث إلى عدة أسباب منها طمع الأقارب، وهذا الطمع إما لعدم علم المرأة بنصيبها، أو لضعفها وحاجتها للرجل، كذلك التأخر في تقسيم "التركة"، وقد يكون ذلك التأخير إما بسبب تهاون الورثة، أو بسبب تشعب تركة الميت وكثرة أملاكه وتفرقها في أماكن مختلفة، وبالتالي لا تعرف المرأة كم نصيبها، كما أن البعض يرى أن المرأة لا تحسن التصرف في مالها، ويدّعي أنه يحافظ على مصلحتها، وهو ما يجعلها لا تستفيد من مالها، إلى جانب أن هناك من يدّعي ضياع الأموال، خاصة إذا كانت الزوجة من خارج الأسرة، فتحرم من ميراث زوجها بحجة أنها أجنبية!

إن ما نشاهده من تأخر بعض النساء في استلام حقوقهن من الميراث يتطلب تدخل الجهات المعنية عبر حصر الأرامل والأيتام، مع سنّ نظام لمعرفة المتوفين ومن يرثهم، وهل استلم الورثة مالهم أم لا؟، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع كتابات العدل، كما تبرز الحاجة إلى استعانة المرأة بمن يساعدها لكي تعرف الاجراءات، من خلال توكيل محام يتابع استخراج التركة.
وطالبت السيدة "م. ح." -التي تحدثت لـ"الرياض" عن معاناتها- بإرثها وراثتها بعد وفاة زوجها منذ عشر سنوات، إلا أن المعاملة متعثرة
توريث النساء

وقال "د. إبراهيم بن محمد الزبيدي" -عضو الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية-: إن الله سبحانه وتعالى يقول: "لِلرَّجَالِ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا"، وقال تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ"، وقال تعالى: "وَلَا يُوْثِقُ لَكُمُّنَّ وَالِدُكُمُ اللَّكُّ وَلَا بُؤَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ"، وقال تعالى في الزوجات: "وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ"، مضيفاً أنه في هذه النصوص الكريمة التصريح بتوريث النساء سواء أمهات أو جدات أو أخوات أو زوجات أو بنات، مبيناً أنه سمى هذه الموارث حدود ومن خالف ذلك ولم يورثهن كان عاصياً لله ورسوله، ظالماً مبدلاً لأحكام الله، متعدياً، حدوده بعد أن يبين له الحكم الشرعي في ذلك.

إعطاء الحقوق
وأشار "د. الزبيدي" إلى أن الله تعالى قال لما بين هذه الموارث للرجال والنساء: "تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ"، إلى قوله: "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ"، مؤكداً على أن الواجب هو التوبة من حرمان النساء من ميراثهن وإعطائهن حقهن الذي فرضه الله لهن، فإن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَلْحَقُوا الْفَرَأْنَضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".

عمل مُنكر
وأوضح "د. الزبيدي" أن عدم توريث النساء يُعد من أعمال الجاهلية التي أبطلها الله، حيث إنهم كانوا لا يورثون النساء، فشرع الله للنساء نصيباً من الميراث، مضيفاً أن الذي يعاند في هذا ويمنع النساء حقهن من الإرث فإنه يتصف بصفات أهل الجاهلية، وإن استحل ذلك أو جحد ما شرعه الله فقد كفر -حسب قوله-، مبيناً أن ما يفعله بعض الناس من إعطاء

النساء جزءاً من المال مقابل التنازل عن الميراث ليس من عمل الإسلام ومن ألزمهن بذلك فقد عمل منكراً وخالف شرع الله، قال تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ"، وهكذا الأخوة الأشقاء والأخوة لأب يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يجوز لأحد أن يحيد عن هذا الأمر.

طمع الأقارب

وذكر "د.نهار بن عبدالرحمن العتيبي" -عضو هيئة التدريس بجامعة شقراء- أن ضياع ميراث النساء يرجع إلى طمع الأقارب في ميراث المرأة، وهذا الطمع إما لعدم علم المرأة بنصيبها، وإما لضعفها وحاجتها للرجل، فإذا طالبت بحقوقها حصل لها من اللوم والتعنيف والمعاملة السلبية ما لا تريده، فازداد شقاؤها شقاء وازداد همها همًا، مضيفاً أنه لعلاج ذلك لابد من تضافر الجهود؛ لأن هذه المسؤولية مسؤولية مجتمعية، وهذا يستلزم تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية؛ لأنها هي الممثل الأساسي لكل ما يخص المجتمع، ومن خلالها يتم حصر الأرامل والأيتام، مع سنّ نظام لمعرفة المتوفين ومن يرثهم؟، وهل استلم الورثة مالهم أم لم يستلموا؟، موضحاً أنه يمكن التنسيق والتعاون مع كتابات العدل، مشدداً على أن الأمر فقط يحتاج إلى تنظيم ومتابعة.

تأخر التركة

وأشار "د.العتيبي" إلى أن ضياع ميراث النساء يعود كذلك إلى التأخر في تقسيم "التركة" وهذا يحدث كثيراً، وقد يكون ذلك التأخير إما بسبب تهاون الورثة، أو بسبب تشعب تركة الميت وكثرة أملاكه وتفرقها في أماكن مختلفة، وبالتالي لا تعرف المرأة كم نصيبها، وربما تأخر حصولها على نصيبها سنوات عديدة، مضيفاً أنه يمكن علاج هذا السبب بالمبادرة بتوزيع التركة وعدم التأخر، موضحاً أن التركة المتفرقة يوزع كل ما يتم معرفته مباشرة، ثم إذا تم معرفة أموال جديدة توزع مباشرة، وهكذا حتى يتم إنهاء جميع ما للميت، ثم يحصل كل ورث على ما يستحقه بما في ذلك النساء، لافتاً إلى أنه من أسباب ضياع ميراث النساء هو بعض التقاليد والعادات الاجتماعية!

استئذان المرأة

وأكد "د.العتيبي" على أن اعتقاد البعض أن المرأة لا تحسن التصرف في مالها، وادعاءه أنه يحافظ على مصلحتها، يجعلها لا تستفيد من مالها -الذي تكون هي في أمس الحاجة إليه-، وربما ضياع ميراثها فيما بعد، خاصة عندما لا يهتم الولي على المال بالكتابة وتحديد ما للمرأة من مال، وأين يوجد هذا المال، مضيفاً أنه يمكن علاج هذا السبب بإخبار المرأة لوريثة بمقدار مالها، وإعطائها ما تحتاجه، واستئذانها في المتاجرة بما بقي منه بعد تحديده، فإن أذنت فيتم إخبارها بالأرباح والخسائر وما يشترطه ذلك الولي من أجل المتاجرة لها في هذا المال.

زوجة أجنبية

وأوضح "د.العتيبي" أن ضياع ميراث النساء يعود كذلك إلى دعوى ضياع أموال الأسرة إذا كانت الزوجة من خارج تلك الأسرة، فتحرم مالها من ميراث زوجها بحجة أنها أجنبية من العائلة أو الأسرة، مشدداً على أنه لعلاج هذه المشكلة لابد من رقابة مجتمعية من وزارة الشؤون الاجتماعية، ويمكن أن تلجأ هذه المرأة إلى القضاء للحصول على حقها، لكنها تحتاج إلى من يساعدها لكي تعرف الإجراءات التي يمكن من خلالها معرفة كيفية المطالبة لدى المحاكم، وهذا يقتضي أن توكل المرأة محامياً أو شخصاً غريباً لكي يتابع ذلك ويساعد على استخراج التركة.

الطفل المعنف“ يرفض مغادرة المستشفى.. وقرب انتهاء التحقيق مع الأب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

حسام الضيفان - المدينة المنورة
قال حاتم بري مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة إن الطفل المعنف رفض الخروج من المستشفى إلى دار الحماية بعد تحديد موعد شفائه الذي أقره الأطباء خلال اليومين القادمين، وأكد حرص دور الشؤون الاجتماعية على احتضان الطفل وتقديم الرعاية والاهتمام به بمتابعة فريق طبي مكون من أخصائية اجتماعية وطبيبة نفسية من منسوبي دار الحماية والذين يعملون بدورهم على مساعدة الطفل للخروج من أزمتة بجانب تلقيه العلاج بالمستشفى. وقال بري لـ«المدينة» إن الشؤون الاجتماعية تعمل على إيقاف العنف في مثل هذه الحالات لحين إصدار حكم القضاء التابع لأنظمة الدولة، وتأهيل الطفل نفسياً ومعنوياً وتوفير الحنان والحنن الذي يحتاجه بدار الحماية حتى يتم تحديد الحضانة من قبل القضاء. مشيراً إلى أن الأصل في الحضانة يعود إلى أحد أبويه، ما لم يكن لديه مرض نفسي أو خلافه.
إلى ذلك لا يزال الأب يقضي مدة الـ15 يوماً قيد التحقيق بقسم شرطة العقيق بتهمة الاعتداء على قاصر وعلمت «المدينة» أنه يتبقى 7 أيام لانتهاء الفترة المبدئية للتحقيق في ملف القضية الذي يحمل تعنيف قاصر بالضرب المبرح على أجزاء جسمه وعينه وجروح في المناطق الحساسة بالجسم فيما حضر معلمو المدرسة التي يدرس بها الطفل كما تم استدعاء جيران المنزل الذي يعيش فيه الأب مع أسرته لأخذ إفادتهم.
وكانت «المدينة» قامت بنشر تفاصيل قضية الطفل المعنف من قبل والده وهو أحد محضري رسالة الدكتوراة بإحدى الجامعات الشهيرة بالمدينة، وبعد تفاعل مدير مدرسته والذي قام بنقله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة، وذلك وسط تفاعل كبير من قبل مسؤولي المدينة المنورة وأهلها.

أولياء أمور: بناتنا يتعلمن وسط ثعابين وعقارب وأسلاك مكشوفة بمدرسة الخبراية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

ثامر شرواني - جازان - تصوير - حسين العتودي
ناشدت طالبات مدرسة الخبراية ومعلماتها وزارة التربية والتعليم بالنظر في حالهم وحال مدرستهم التي عفى عليها الزمن -حسب وصفهم-، إذ يدب الرعب في أنفسهم كل يوم خلال الذهاب إليها من وجود الثعابين والعقارب، ودورات المياه وحالتها يرثى له، وأصبحت موطناً للبعوض والأمراض والأوبئة.
تحدثت (للمدينة) عدد من أولياء الأمور، حيث أفاد والد إحدى الطالبات أنه رأى ابنته الصغيره تهرع إليه مرعوبة من مشاهدتها لثعبان يجوب فناء المدرسة، وقال: «أتمنى من المسؤولين إنقاذ فلادتك أكبادنا». ويقول أحد المواطنين: «إن

الوزارة قامت بإنشاء مبنى منذ 20 شهراً، ولكن من يراه من الخارج يتوقع بأنه مجهز بالكامل، لكن المفاجأة أنه من الداخل لا شيء يذكر، وأصبح مرتعاً للمجهولين الذين اتخذوه وكرّاً لهم. ويضيف أن المبنى المستأجر الحالي، أسلاك الكهرباء به مكشوفة والسقف يكاد أن ينهار على رؤوس بناتنا وهم في رعب بشكل يومي، والفصول ضيقة والحمامات مكسرة، ولا توجد أبسط أدوات السلامة بالمبنى بأكمله، ونريد حلولاً سريعة قبل أن تحصل أشياء لاتحمد عقبائها. وقد قام مدير التربية والتعليم بمنطقة جازان محمد بن مهدي الحارثي بجولة ميدانية للوقوف على أوضاع مدرسة الخيرية، بعد مطالبات من المعلمات وأهالي الطالبات بالنظر في حالهم. وأوضح الحارثي، أنه زار مدرسة الخيرية، ووقف على شكوى المعلمات والطالبات، ووجد أن مطالباتهن محقة وسوء المبنى لا يمكن الاستمرار فيه، مشيراً إلى أنه وجّه مدير المكتب بنقل الطالبات إلى مبنى البنين الحكومي في الفترة الصباحية، على أن يتم تحويل مدرسة البنين للفترة المسائية؛ حفاظاً على أرواح الطالبات، وحرصاً على عدم نقلهن إلى مدارس بعيدة، على أن تُستكمل الإجراءات اللازمة للتنفيذ خلال أسبوع كإجراء مؤقت لحين انتهاء مشروع مدرسة البنات، والذي تبقى على إنجازه ما يقارب الأشهر الثلاثة تقريباً.



رغم نفي المتحدث الرسمي لعسير.. "مافيا" الأفارقة تسرق وتقتل وتختطف

أهالي الجنوب يستغيثون بـ"الداخلية": أنقذونا من جرائم الإثيوبيين

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://sabq.org/0wxfde>

عبدالعزیز الشهري- سبق- خاص:
ناشد المواطنون في المناطق الجنوبية وزارة الداخلية والجهات الأمنية إنقاذهم من جرائم الإثيوبيين في المناطق الجنوبية، الذين خوّفوا الأهالي بممارساتهم الإجرامية، وأساليبهم العنيفة التي تستخدمونها بوصفهم عصابات "مافيا"، ونشاطهم في صناعة الخمور وترويجها، وزعزعة الأمن والسطو والقتل وحرق الضحايا بعد قتلهم مكبلين، واقتحامهم المنازل وطعن ساكنيها بالأسلحة البيضاء، ومحاولة اختطاف الغلمان والفتيات، والدخول لمزارع ومنازل العجزة من نساء وشيوخ للاستحمام والاستجمام، ثم نهب وسرقة ما تقع عليه أيديهم الخبيثة الماكرة، في الوقت الذي ينفي فيه المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير هذه الأحداث، بل يلوح بمقاضاة مدعي حدوثها، على الرغم من توثيق هذه الجرائم في مراكز الهيئات والشرط المنتشرة.

ففي إحدى الجرائم التي هزت المجتمع الجنوبي قتلت مجموعة إثيوبية شاباً - بحسب من شاهده معهم في المحطة القريبة من موقع الجريمة- وحرقته في مركز قنا بمحافظة محايل عسير، وبعد هذه الجريمة بيومين اقتحمت مجموعة أخرى تزيد على سبعة رجال أشداء منزل كاتب عدل بمركز ختبة شمال محافظة المجاردة، في وقت لم يكن فيه بالمنزل سوى النساء وشباب صغير، الذي أبلغ الدوريات الأمنية، لكنها تأخرت في الحضور -بحسب الشاب- فما كان منه إلا الاستنجاد بشباب القرية الذين هبوا للنجدة، لكن دون الإمساك بأحد، فيما باشرت الشرطة الجريمة، ولكن بعد هروب العصابة. وفي محافظة بارق حاول شاب في العقد الثاني من عمره حماية أهله من سطو العصابة المجرمة على منزلهم؛ فتلقى ثلاث طعنات، إحداها قريبة من الكلى، ألزمته السرير الأبيض خمسة أيام؛ ليحضر أخوه من مقر عمله البعيد، وينقله لمستشفى المجاردة العام قبل وصول رجال الأمن.

وعلمت "سبق" عن محاولة مجموعة منهم خطف حدث في مركز ثلوث المنظر، من جوار منزله الذي يقع قريباً من أماكن تجمعهم، لولا صرخات الاستغاثة التي أطلقتها الحدث، والتي هرع إثرها رجال وشباب الحي لإنقاذه، فما كان منهم إلا رميه والهرب، وسُجلت الواقعة لدى هيئة ثلوث المنظر.

كما اعتاد هؤلاء المجرمون الدخول عنوة إلى منزل المسنة "ع. أ" في مركز ثلوث المنظر للاستحمام في دورات مياه المنزل الخارجية، ومؤخراً سرقوا 1000 ريال، هو كل ما وجدوه في حوزة المسنة.

وخطفوا طفلة في العاشرة من عمرها من وسط "بقالة" في ثلوث المنظر، وقال والدها حمود سالم الشهري لـ "سبق": "خُطفت طفلاتي في منتصف الظهيرة ومن وسط بقالة، ولولا وجود رجال من القبيلة قاموا بالركض خلفهم حتى أفلتوها لكانت العواقب وخيمة، وقد قيدنا الواقعة في هيئة ثلوث المنظر".

وأضاف: "أصبحوا يطاردون بناتنا عند الخروج من المدارس، ويهددون شبابنا بالقتل والرمي، وقد عرضوا على مسن قبل يومين فقط من الآن إحضار الشباب لهم مقابل مبالغ مالية تصل إلى 10000 ريال، ولا أعلم هل يريدون قتلهم أم فعل الفاحشة بهم، ولكن غير المسن وأبوتة ووطنيته دفعته إلى الاعتذار بأنه لا يعرف الجيل الشاب، خوفاً من انتقامهم لو أغلظ عليهم في القول".

وقال لـ "سبق" الدكتور محمد الراجحي، الأكاديمي بجامعة الملك خالد بأبها: "سطا مجموعة منهم على منزل عجوز بمركز ختبة، ولكن من فضل الله لم يجدوها، والأهالي أصبحوا يخشون على أهاليهم من هذه الفئة".

وأضاف: "قبيلة آل فلاح تعاني وجودهم في منازلهم القديمة التي هجروها، واحتلالها لعمل ما شاؤوا من طقوس وفساد وإفساد".

وتابع الدكتور: "إن لم يُتخذ الإجراء والتحرك الأمني الصحيح يخشى من اتخاذ المواطنين مواقف فردية ارتجالية لحماية أهليهم وممتلكاتهم، فلن يُسمح بانتهاك أعراضهم وأمنهم بأي حال من الأحوال".

وقد أصبح مألوفاً في قرى خاط وختبة وثلوث المنظر وعبس وبارق مشاهدتهم وهم يتحركون ويجوبون الشوارع في جماعات كبيرة، يحملون المطارق والأسلحة البيضاء، بينما يتمركزون في جبال "الصلبة" بثلوث المنظر، و"قتروي" بريجة، و"محبة" بآثرب، و"ريمان" بختبة، وجبال عبس، و"الخيطان" بنمرة، التي أصبح يخاف الرجل عبورها ليلاً.

وعلمت "سبق" من مصدر موثوق بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعسير أن كمية المضبوطات من الخمور التي ضبطتها الهيئة منفردة العام الماضي بلغت مليونين و 670 ألفاً و 958 لتراً، و 3242 قارورة شراب خارجي.

وحصلت "سبق" على أرقام وتواريخ أكثر من 15 برقية وخطاب استغاثة في غضون عام واحد، بعضها ثلاثة من مشايخ مركز ختبة وقضاة وأكاديميون وكتاب عدل ومواطنون إلى مقام وزارة الداخلية وإمارة عسير، ولكن لم يتغير شيء حتى الوقت الحالي.

وستوافيكم "سبق" بتقارير عدة عن خطر هذه العصابات في الأيام المقبلة.

أدان محاولات زعزعة الأمن في البحرين وبارك تفعيل مجلس الشورى بعقلانية ودون ضجيج

مجلس الوزراء: رفع إعانة مرافق المريض السعودي إلى 300 ريال يومياً في الداخل و600 في الخارج

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/26/740827>

الرياض - واس

أدان مجلس الوزراء، بشدة، محاولات زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين. وجدّد المجلس الذي عُقد أمس برئاسة ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز، استنكار المملكة للأعمال الإرهابية التي تهدد سلامة المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين الشقيقة. كما قدّر المجلس مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لدى افتتاحه أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، وتأكّده أن هدف الجميع قائم بعد التوكل على الله على تفعيل أعمال مجلس الشورى بوعي أساسه العقلانية دون استعجال أو ضجيج، وتطور يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات.

كما اطلع المجلس على تقرير عن المؤتمرات والمعارض والمنتديات الدولية والبرامج والنشاطات العلمية والاقتصادية والصحية والثقافية والرياضية التي شهدتها المملكة خلال هذا الأسبوع، منوهاً بما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المعرض والمنتدى الدولي الثالث للتعليم في دورته الثالثة من توجيهات، وبافتتاح المؤتمر الدولي الأول لتوظيف التقنية لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.

صرح بذلك وزير الإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، الذي قال إن المجلس استعرض تقارير حول تطور الأوضاع في عدد من الدول العربية ومستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية والمباحثات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع بشأن تلك الأحداث وتداعياتها. وقد أصدر المجلس سبعة قرارات.

أولاً : اتفاقية مع المجلس النقدي

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع مجلس إدارة المجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن مشروع اتفاقية مقرّ بين حكومة المملكة والمجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: إعانة مرافقي المرضى

بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتعديل بعض مواد تنظيم نفقات المرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (167) وتاريخ 1421/7/12هـ

قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولاً : إجراء تعديلات على تنظيم نفقات المرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم، تضمنت ما يلي :

تعديل المادة (الأولى) من التنظيم لتصبح بالنص الآتي :

تصرف للمرضى المحولين للعلاج في غير محل إقامتهم داخل المملكة - بمن فيهم الأطفال - إعانة مقدارها (300) ثلاثمائة ريال يومياً ، متى اقتضى الأمر إقامتهم خارج المستشفى.

تصرف للمرضى المحولين للعلاج خارج المملكة - بمن فيهم الأطفال إعانة مقدارها (600) ستمائة ريال يومياً».

تعديل المادة (الثانية) من التنظيم لتصبح بالنص الآتي :

تصرف لمرافق المريض المحول للعلاج في غير محل إقامته داخل المملكة إعانة مقدارها (300) ثلاثمائة ريال يومياً .

تصرف لمرافق المريض المحول للعلاج خارج المملكة إعانة مقدارها (600) ستمائة ريال يومياً».

ثانياً : تعزيز بند العلاج في ميزانيات القطاعات الصحية الحكومية المتعلقة بنفقات المرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم.

ثالثاً: بروتوكول بيئي

بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (65/157) وتاريخ 1434/1/4 هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل مونتريال (1997م) وتعديل بكين (1999م) في شأن بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار .

رابعاً: تجديد عضوية

وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية كل من: عبدالله بن حمد العمار، ومحمد بن عمران العمران (عضوين من رجال الأعمال) في مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ 1434/5/5 هـ.

خامساً: تعيين ممثل في الصوامع

وافق مجلس الوزراء على تعيين المهندس جابر بن محمد الشهري وكيل وزارة الزراعة لشؤون الثروة السمكية ممثلاً لوزارة الزراعة في عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ نفاذ القرار.

سادساً: تعاون نووي مع الصين

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (42/94) وتاريخ 1433/7/14 هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الموقع عليها في مدينة (الرياض) بتاريخ 1433/2/21 هـ الموافق 2012/1/15م، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً: تعيينات

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

تعيين المهندس يزيد بن يحيى بن حسن محمد آل عائض على وظيفة (مدير عام المياه بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المياه والكهرباء.

تعيين أحمد بن محمد بن عثمان الركبان على وظيفة (مدير عام المستودعات العامة) بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة الحرس الوطني.

تعيين أحمد بن إبراهيم بن ناصر المنيف على وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.

إضافة إلى ما سبق، ناقش مجلس الوزراء عدداً من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقرير سنوي لكل من الهيئة السعودية للحياة الفطرية، ووزارة الخدمة المدنية، وقد أحيط المجلس علماً بما جاء في التقريرين سالف الذكر، ووجه حيالهما بما رآه.

«المليح» دخل مستشفى عيون الجواء «مشياً.. وخرج»

«منه ب غيبوبة»

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/26/740407>

القصيم - أحمد الحصين

صَبَّ المواطن عبدالله بن صالح بن عبدالله المليح جام غضبه على مستشفى عيون الجواء «بعد أن كاد يهلك والده بسبب سوء التعامل الطبي» -على حد قوله- وقال« والدي دخل المستشفى على رجلية وخرج منه محمولاً بأيدينا دون إبداء أي مساعدة أو تحويل أو نقله على الأقل عبر سيارة الإسعاف ».

حرارة داخلية

وسرد المليح تفاصيل قصة والده مع المستشفى، قائلاً « أحس والدي ببرودة في الجسم ورعشة وذهب إلى طوارئ مستشفى عيون الجواء صباحاً وبيّن له الطبيب المختص بأنه يعاني حرارة داخلية ويتوقع ارتفاعها وأمر بتنويمه لمتابعة حالته وتسليمه لاختصاصي، وفعلاً بدأت مرحلة العلاج حيث صرف له خافض حرارة ومضاد بالإضافة إلى مدر للبول دون وضع قسطرة !! وبدأت حالته تسوء وقبل الظهر دخل في مرحلة شبه غيبوبة وعدم مقدرة على الحديث معنا وذكر لنا اختصاصي آخر بأنه يجب علينا مخاطبة التخصصي لتحويله .

نقل المريض

وأكد المليح أن الطبيب دخل عليه مرتين فقط ولم نره وقال «تمت مخاطبة التخصصي حيث كانت لديه عملية سابقة لاستئصال المريء ومستشفى العيون، والتقريب يؤكد أن لديه غيبوبة و اشتباه بالتهاب السحايا و التهاب في الصدر حسب الأشعة المملوءة بالحبر التي أخذت من المستشفى وكان رد التخصصي أن تلك الأعراض تحدث لكبار السن عادة وأوصى بمواصلة العلاج والمضاد الحيوي الخافض للحرارة» مبيّناً أنه وبعد رفض نقل والده إلى التخصصي طلب نقله لمستشفى الحبيب الطبي عبر سيارة الإسعاف لكنه فوجئ برفض نقله بسبب عدم نظامية ذلك مؤكداً أن حالته السيئة وتعامل المستشفى دفعه هو وأخوته وبعض الزوار على إخراج والده ونقله عبر سيارته الخاصة وهو بحالة شبه إغماء ولا يشعر بشيء وفوجئ بمنسوبي المستشفى يأتون ومعهم أوراق الخروج مطالبين بالتوقيع عليها لأخذه وذهبت به إلى مستشفى الحبيب الذي وقر له أبسط الأشياء التي يفتقدها مستشفى العيون وهي قسطرة بولية وبدأت بالتحاليل والأشعة وفوجئنا أنه ليس لديه التهاب بالمصدر كما بينت أشعة مستشفى العيون، وأنما سوء في أجهزة الكشف لديهم .

فتح تحقيق

وطالب المليح بفتح تحقيق موسع يشمل جميع الأطراف بدءاً من الإهمال ونهاية بعدم نقله للمستشفى التخصصي وكذلك رفض نقله لمستشفى خاص عبر سيارة الإسعاف وهروب الطبيب قبل أن ينتهي الدوام بوقت طويل مؤكداً أن أحد الأطباء الأجانب أشار عليه بإخراج الوالد من المستشفى وعدم الانتظار بسبب عدم وجود إمكانيات في المستشفى متسائلاً لماذا يتم التعامل مع المواطن بتلك الطريقة مؤكداً أنه تقدّم بشكوى للمحافظ حول كامل القضية مرفقاً بها كامل الثبوتيات ولم يجد أي تجاوب حول ذلك .

إخراج من المستشفى

وأكد الناطق الرسمي للشؤون الصحية في منطقة القصيم محمد بن صالح الدباسي أن المريض أحضر إلى قسم طوارئ المستشفى وهو يشكو من ارتفاع في درجة الحرارة وكحة لمدة يومين وتاريخ مرضي سابق لعملية جراحية لاستئصال المريء وتم فحصه في قسم الطوارئ وتم استدعاء اختصاصي الباطنية الذي كشف عليه وبعد مراجعة التحاليل والأشعة المخبرية تم تشخيص الحالة بأنها حمى و التهاب في الجهاز التنفسي السفلي وارتفاع في الضغط وإجراء عملية سابقة

ووجه بتتويم المريض وأعطاه اختصاصي الباطنية العلاجات المناسبة حسب التشخيص لوجود تغيير في انتباه المريض وقام الاختصاصي بإحالة المريض للاستشاري المناوب في مستشفى الملك فهد التخصصي مبيناً تفصيل الحالة والتدخلات العلاجية التي عملها بالمستشفى وذكر أن لديه حالة التهاب في السحايا ورد استشاري المخ والأعصاب نسخة من الحالة ونظراً لوجود التهاب فإن المرضى المسنين يصابون بتغيير في درجة الانتباه ونصح أن تتم معالجة الحرارة وإعطاء مضادات حيوية لخطوة علاجية إلا أن ابن المريض لم يتقبل هذا الأمر وطلب نقل والده إلى مستشفى الدكتور سليمان الحبيب الخاص وتم الشرح له أنه وفقاً للنظام لا يتم تحويل الحالات من المستشفيات الحكومية إلى الخاصة إلا بعد التنسيق مع إدارة الطوارئ بالمديرية وذلك للحالات الحرجة والتي لا يتوفر لها سرير في المستشفيات الحكومية وأن علاج والده حسب توجيهات الاستشاري متوفر بالمستشفى لدينا وفي تلك الأثناء قام ابن المريض بتوقيع مغادرة المستشفى بالمريض خلاف النصيحة الطبية وأخذ والده من المستشفى دون إكمال العلاج على مسؤوليته وكانت حالة المريض عند إخراجه من المستشفى مستقرة ودرجة الحرارة بدأت في الانخفاض أما ما يخص العلاج المدر للبول وإهمال المريض وعدم تركيب قسطرة بولية له، فإن المريض قد تم إخراجه من المستشفى بواسطة ابنه قبل أن يتمكن الفريق الطبي من تنفيذ خطة العلاج الموضوعية للمريض.

اليوم

عاملة منزلية تطعن نفسها في الظهران

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/73209.html>

جعفر تركي-الظهران

طعنت عاملة منزلية عشرينية أمس نفسها بسلاح أبيض محدثة جرحاً عميقاً بطنها نقلت على اثره للمستشفى . وتعود التفاصيل عندما اصابت العاملة (اثيوبية الجنسية) نفسها بسكين في منزل مكفولها بحي الدوحة الجنوبية بالظهران لتسقط غارقة في دمائها ،فما كان من مكفولها الا ان يادر بالاتصال للجهات المعنية لعمل اللازم التي قامت بمباشرة الحادث ،ونقل المصابة الى مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر. وقال الناطق الاعلامي المكلف لشرطة المنطقة الشرقية الرائد مساعد الحارثي ورد امس بلاغ من مواطن عن اقدام خادمتها المنزلية افريقية الجنسية على ايداء نفسها طعنا بالبطن باستخدام السكين داخل المنزل . منوها الى اسعاف المصابة الى المستشفى ،فيما باشر المختصون بشرطة الظهران التحقيقات اللازمة في الواقعة لكشف ملابسات الواقعة ومتابعة حالة المصابة .

الشورى" يطالب بمركز لـ الطلاق بالثلاث" ويشن هجوماً على تقرير الاتصالات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/487023>

الرياض - خالد العمري

عقد مجلس الشورى أمس أول جلسة عمل له في دورته السادسة بوجود أعضائه من الجنسين. لكن الصحافة والإعلام لن يتمكنوا من نشر تغطيات دقيقة لهذه الجلسة والجلسات التالية، بعدما قرّر المجلس حظر حضور الإعلاميين لجلساته إلى حين تعديل استراتيجيته في التعامل مع الإعلام على حد تعبير مساعد رئيسه الدكتور فهاد الحمد. (للمزيد)

كما قرّر المجلس عدم حضور الصحافيات بدعوى عدم وجود أماكن لهن، وعدم اكتمال أوراقهن. وأضاف إلى ذلك منعهن من دخول قسمه النسائي. وسيكون مؤتمر صحفي يعقده رؤساء اللجان عقب كل جلسة المنفذ الوحيد للمعلومات عن تفاصيل الجلسات، لتغيب عن التغطيات الإعلامية مداخلات الأعضاء وتعليقاتهم. وناقش المجلس أمس - بحسب رؤساء لجانه - تقارير خمس جهات حكومية، وجدّد توصيته السابقة باستحداث مركز للطلاق بالثلاث يرتبط بالمفتي العام لحل مشكلات هذا النوع من الطلاق. وانصبت أكثر الملاحظات والمداخلات من العنصر النسائي في المجلس أمس على تقرير صندوق التنمية الزراعي، ما اعتبره رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد مارك «مبهراً»، خصوصاً أن التقرير يعد شأناً دقيقاً التخصص. وشنّ مجلس الشورى هجوماً حاداً على تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1432 هـ - 1433 هـ، الذي وصفه الأعضاء بأنه «وصفي، خلا من المعلومات الاستراتيجية، وعدم وجود مؤشرات قياس، وشابه قصور في الاهتمام بالجرائم الإلكترونية، خصوصاً على الأفراد». وطالب الأعضاء باستحداث مركز وطني لأمن المعلومات، ضماناً لأمن البلاد وسرية معلوماتها. وأوضح رؤساء اللجان الخمس عقب الجلسة أن مناقشة التقارير الخمسة كانت مثمرة. وأوضح رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور سعدون السعدون أن تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1432 هـ - 1433 هـ لا توجد فيه إحصاءات عن الاختراقات الأمنية للأجهزة الحكومية، وأن إنشاء مركز وطني لأمن المعلومات سيكون له دور كبير في التخفيف من الاختراقات، وأن معالجات المعلومات الموجودة لن تفي بالغرض، لكن إنشاء سيحدّ من الضرر. وأوضح رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور إبراهيم البراهيم أن إنشاء مكتب خاص للطلاق مرتبط بالمفتي يمثل تأكيداً لقرار سابق لمجلس الشورى، ليعالج نوعاً خاصاً من الطلاق، وهو التلغظ به ثلاث مرات دفعة واحدة، «وهذا الطلاق فيه اختلاف كثير بين القضاة في المحاكم، وتترتب عليه أمور» وصفها بالخطرة والمهمة، «لذلك رأت اللجنة ضرورة توحيد الأمر عبر المفتي، لكي لا يكون هناك اختلاف». تعرض طالب آخر يدرس في المرحلة الابتدائية إلى التعنيف من جانب معلم مادة العلوم في إحدى المدارس الابتدائية بالمدينة المنورة، ليلحق بزميله «إبراهيم» الذي أدى تعنيف معلمه لإصابته بنزيف داخل الرأس، لتكشف حالة التعنيف الأخرى تعرض الطالب «عبدالعزیز» للضرب من جانب معلمه باستخدام يده والتي أظهرت آثاراً في منطقة عنقه.

وأوضح والد الطالب المعنف «عبد العزیز» لـ «الحياة» أن ابنه تعرض للضرب المبرح من جانب معلم مادة العلوم في المدرسة مستخدماً يده، وضربه في منطقة عنقه ما سبب له آثاراً استمرت ظاهرة لمدة يومين، مؤكداً أنه تقدم بشكوى إلى إدارة المدرسة الأسبوع الماضي، حول تعرض ابنه للضرب من جانب معلم الصف، بيد أن مدير المدرسة أكد له أن المعلم لا توجد عليه أي شكوى.

وقال والد الطالب إنه سيتابع شكواه في إدارة التربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة بنفسه، إذ لم يتم رفعها من جانب إدارة المدرسة، مؤكداً وجود الكثير من الشكاوى التي قُدمت من جانب ولاة أمور الطلاب ضد معلم مادة العلوم، بيد أن إدارة المدرسة لم تتخذ أي إجراءات تربوية في حقه، ما دفعه إلى التماس في تعنيف الطلاب بالضرب.

من جهته، أكد مدير المدرسة مروان خاشقجي لـ «الحياة» أن إدارة المدرسة ستحقق في قضية الطالب المعنف الأول «إبراهيم خالد»، مؤكداً عدم ورود أي شكوى لإدارة المدرسة من جانب والد الطالب، وأنه عند ورود أي شكوى سيتم اتخاذ الإجراء التربوي.

وأفاد بأن الشكاوى الواردة على المعلم تعد طبيعية، ولن يسمح لأي معلم باستخدام أساليب غير تربوية من تعنيف وضرب.

وكان الطالب المعنف «إبراهيم» البالغ من العمر 11 عاماً تعرض للضرب من جانب معلم مادة العلوم في إحدى المدارس الابتدائية بالمدينة المنورة، ما نتج منه نزيف داخل الرأس، فيما اتهم والده معلم المادة باستخدام الضرب مع ابنه. وأوضح والد الطالب «إبراهيم» أن ابنه يرقد في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة لإصابته بنزيف داخل الرأس نتيجة كدمات تعرض لها، مؤكداً أن التقرير الصادر لابنه سيوضح أسباب النزيف.



التأمين الطبي“ يفجر أزمة بين الشؤون الاجتماعية والصحة“

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/486950>

جدة - إيمان السالم
تصاعدت أزمة برنامج «التأمين الطبي» بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة أخيراً، عقب نجاح الأخيرة في إفشال تطبيقه على مستفيدي «الضمان الاجتماعي»، رغبة في تعميمه على المواطنين كافة من دون تمييز.
وعلمت «الحياة» أن وزارة الشؤون الاجتماعية خاطبت المقام السامي أخيراً، للحصول على موافقة تطبيق «التأمين الطبي» على مستفيدي «الضمان»، رغم المعارضة الشديدة من وزارة الصحة لذلك.
وأشارت مصادر مطلعة إلى أن «الشؤون الاجتماعية» رأت التعجل في تطبيق المشروع من دون انتظار دراسات وزارة الصحة التي لا تزال معلقة منذ أعوام عدة، من دون نتائج واضحة، إضافة إلى أنها ترى أن مستفيدي «الضمان الاجتماعي» بحاجة إلى هذا البرنامج، كونهم يعانون ظروفًا مادية ومعيشية صعبة.
وقال المتحدث باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ «الحياة»: «لدينا قرار من المقام السامي بالتريث في تنفيذ مشروع التأمين الطبي الشامل ودراسته من جميع النواحي، إذ لا بد من أن تكون هناك قاعدة أساسية شاملة ودقيقة للمواطنين، حتى تتسنى تغطية الخدمة للأعمار كافة».
وأكد أن مجلس الضمان الصحي التعاوني يعكف حالياً على دراسة هذا المشروع، بحسب توجيهات المقام السامي، مع التشديد على عدم تحميل المواطنين أي أعباء مادية جراء تغطيتهم بـ «التأمين الطبي».
من جهة أخرى، أكدت بعض المستفيدات من الضمان الاجتماعي خلال حديثهن إلى «الحياة» أهمية وجود برنامج «التأمين الطبي» لديهن، في ظل عدم وجود دخل شهري، إضافة إلى ضعف راتب الضمان الاجتماعي الذي لا يسد حاجة العائلة.
وأوضحت أم عبد الحميد (مستفيدة من الضمان الاجتماعي) أن راتب الضمان الذي يصلها يقدر بنحو 800 ريال وهي مريضة بداء السكر، وأن العلاج يكلفها الكثير وليس لديها أي دخل آخر يؤمن لها مبلغ العلاج، إضافة إلى أنه ليس لديها زوج وأن أبناءها جميعهم لم يكتب لهم العمر، مؤكدة سرورها بخبر «التأمين الطبي» الذي سيصدره الضمان الاجتماعي قريباً لمستفيديه، وهي لا تعلم لماذا تأخر إلى هذا الوقت؟
واتفقت معها في الرأي أم رعد شوقي، إذ اعتبرت أن دخل الضمان الاجتماعي لا يسد حاجتها وأبنائها إذ إن مبلغ 2500 الذي تتقاضاه من الضمان يتوزع بين المواصلات وفواتير الكهرباء والجوال، كما أن إيجار المنزل يساعدها فيه أهل الخير، موضحة أن لها سبعة من الأبناء وتعيش بلا زوج، وحين يمرض أحد أبنائها تعاني كثيراً فهي لا تجد من يسدد كلفة العلاج، فيما أكدت امرأة أخرى (فضلت عدم ذكر اسمها) أن بعض المستشفيات الحكومية لا يتوافر فيها كل شيء، ومستشفيات أخرى تتطلب الانتظار وحجز مواعيد.

من جهتها، أوضحت أم نجود أنها لا تملك إلا مكافأة الضمان الاجتماعي، مضيفة أنه في حال وجد المستفيد وظيفة تعينه على زيادة دخله يتم اقتطاع راتب الضمان، من دون التفكير بما سيواجهه من ظروف الحياة الصعبة، متمنية من المسؤولين النظر في حال مستفيدي الضمان لتحسين وضعهم وعمل موازنة بين الراتب ومتطلبات الحياة، إضافة إلى توفير التأمين الطبي الذي وعدوهم به.



السجن و200 جلدة لعاق كسر يد والدته

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130226/Con20130226576167.htm>

تماضر الرحيلي (جدة)

أصدر قاضي محكمة جدة الجزائية مازن سندي حكماً بسجن شاب عاق حتى ترضى عنه أمه عقب ثبوت عقوقه لوالدته الطاعنة في السن وتعديه عليها وتكرار ضربها والتسبب في كسر يدها، ورفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه. ووفقاً لتفاصيل سيناريو العقوق فإن الأم تقدمت بشكوى للمحكمة ادعت أن ابنها الثلاثيني عاق، سبق وأن تعدى عليها بالضرب وكسر ذراعها وقدمت شهوداً على الواقعة وتقريراً طبياً يثبت الحالة. يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام أوقفت الشاب في حينه على ذمة التحقيق ومن ثم حررت لائحة اتهام بحقه وأحالته للقضاء إذ وجه المدعي العام إليه تهمة عقوق الوالدين مطالباً بتعزيره على الوجه الشرعي وإنزال عقوبة مغلظة وراعدة وزاجرة له. ومثلت الأم أمام المحكمة، وردت على الدعوى وهي تكيي حال ابنها أنه عاق وروت كيف كان يضربها وقد تسبب في كسر يدها، وطلبت من القاضي تأديبه بعد أن أصبح مصدر تعب لها في حياتها ويشكل خطراً عليها. ومن جهته أقر الشاب أمام المحكمة أنه خرج عن طوره وضرب أمه عندما تدخلت لحماية شقيقته منه وأمر القاضي بالإبقاء على المتهم في السجن في بداية الأمر خلال سير المحاكمة رافضاً طلبه بالإفراج عنه، وانتهت المحكمة إلى إدانة الشاب العاق وأمرت بسجنه حتى ترضى عنه أمه إضافة إلى معاقبته بـ 200 جلدة مفرقة مكررة عشر مرات على أن لا تقل الفترة عن أسبوع بين كل دفعة وأخرى في أماكن عامة جوار الأسواق والمساجد.



خريجو الامتياز 9 أشهر بلا رواتب والتعليم العالي: لا يوجد إهمال

إدارة الكلية: الوزارة سبب التأخير وننتظر اعتمادها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=134857&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

في الوقت الذي شكاه فيه 120 من خريجي الامتياز في كلية ابن سينا للعلوم الطبية بجدة من تأخر صرف رواتبهم لمدة تسعة شهور متتالية، قالت مصادر مطلعة بوكالة وزارة التعليم العالي (فضلت عدم ذكر اسمها) "إن صرف رواتب الخريجين يكون وفق نظام معتمد بالتسلسل المجدول، وتلتزم الوزارة بذلك دون أي إهمال".

بالمقابل، أكد مدير قسم القبول والتسجيل بالكلية مشعل الحربي لـ "الوطن"، أن سبب تأخر صرف رواتب خريجي الامتياز يعود إلى تأخر اعتمادها من وزارة التعليم العالي. وقال: "خريجو الطب دفعتان، منها دفعة الطب البشري أنهوا تدريب سنة أشهر، فيما أنهت دفعة طب الأسنان سبعة أشهر، ويستحق الخريجون الذين أنهوا ستة أشهر صرف الرواتب، وخاطبت الكلية الوزارة باعتبارها الجهة المسؤولة عن دفع رواتب الطلاب والطالبات، إذ إن الوزارة تشرف على صرف رواتب نحو 14 كلية أهلية". من جهتهم، أعرب الخريجون والخريجات في شكوى موجهة إلى وزارة التعليم العالي والكلية عن استيائهم لتأخر صرف رواتبهم للشهر التاسع، إذ قالت المتحدثة باسم الخريجين والخريجات (فضلت عدم ذكر اسمها): "خاطبنا إدارة الكلية بسرعة صرف رواتب أطباء الامتياز نظرا لتأخرها عن الموعد المحدد لها وهو الصرف كل خمسة أشهر". وأضافت: "الخريجات يتكبدن مصاريف إضافية منها الانتقال والجلوس لدوام الشفقات والعمل لدوام 24 ساعة متواصلة، بالإضافة لدفع رسوم اختبار الهيئة الطبية والبالغ 2800 ريال، والذي يتكرر لأكثر من مرة في العام". وذكرت أن بعض الطالبات يتكبدن مصاريف المواصلات التي تصل إلى 1800 ريال شهريا، ولهذه الأسباب اضطرن لرفع شكوى للكلية، وأخرى لوكالة التعليم الأهلي بوزارة التعليم العالي ويمثل أغلب الطلبة من فئة الأيتام والمغتربين عن مدينة جدة. وأفادت أن 30% من الخريجات اللواتي يقطن في الشرقية والمدينة والطائف ترهقن تكاليف المعيشة في جدة، حيث تتحمل كل طالبة دفع قيمة الإيجار بسكن الكلية بما يقارب 16 ألفا للسكن في غرفة مفردة سنويا، زيادة على مصاريف الأكل التي تتحملها الطالبة المغتربة، ويتحمل الأهالي الإنفاق على أبنائهم بما يرهق ميزانية الأسرة. وفي لقاء مع أحد أطباء الامتياز، والذي (فضل عدم ذكر اسمه) أيضا، بين أنه و 20 من زملائه مقيمين أجنب درسوا بالكلية، وألزمته الكلية كل الوافدين من الدارسين دفع 330 ألفا خلال دراسة استمرت لست سنوات، كي يستطيع أن يحصل على شهادة التخرج وسنة الامتياز التي تحتسب سنة عمل. ويتابع قائلا: "لكن لجأت إدارة الكلية إلى إلزام كل طالب بدفع 45 ألف ريال لسنة سابعة امتياز، ويتحمل الطلبة المغتربون تكلفة العيش في شقق العزاب والإنفاق على الأكل والمواصلات، وجل ما نطلبه رد مبلغ الـ 45 ألف ريال واحتساب سنة الامتياز ضمن المصروفات". وأوضح طبيب آخر (فضل عدم ذكر اسمه) أن الكلية وقت التعاقد وقعوا عقد التدريب بالامتياز مجانا، وبعد التعاقد تفاجؤوا بطلب إدارة الكلية بدفع سنة الامتياز، قائلا: "صرف رواتب خريجي الكليات الأهلية من طلبة الامتياز أمر ملزم ويجب الالتزام به وعدم المماطلة، وأن تخضع إدارة الكلية لمتابعة دائمة وحثيثة من وزارة التعليم العالي".



إحالة قضية "إيدز" أبرار إلى الهيئة الشرعية بجدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134894&CategoryID=3

مكة المكرمة: ماهر المصري
كشف مصدر مسؤول في الهيئة الشرعية الصحية بالعاصمة المقدسة لـ "الوطن" أن الهيئة اتخذت أمس قرارا بإحالة ملف قضية المواطنة أبرار لمقاضاة وزارة الصحة ممثلة في مستشفى القنفذة العام إلى الهيئة الشرعية الصحية بمحافظة جدة طبقا للاختصاص الإداري لوزارة الصحة حيث تتبع القنفذة محافظة جدة.
وذكر المصدر أيضا أن الإجراء اتخذ بناء على توجيه من قبل مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور خالد ظفر، لافتا إلى أن هيئة العاصمة المقدسة وضعت رقم صادر مؤرخا بتاريخ يوم أمس لتحويل ملف القضية كإجراء رسمي للهيئة الشرعية الصحية بمدينة جدة لتتولى دورها لمباشرة أعمال التحقيق والبت والنظر في ملف القضية. وأشار إلى أن القضية شائكة ومعقدة وتحتاج إلى مجهودات كبيرة للوصول إلى حقائقها. وأكد المصدر أن الهيئة أخلت مسؤوليتها تجاه المدعي وإبلاغ محامي أبرار بقرار إحالة القضية.
وعلمت "الوطن" أن الدكتور خالد ظفر التقى بمكتبه أول من أمس محامي الفتاة سلطان الحارثي لبحث ملف قضيتها، وآلية تحديد جهة الاختصاص التي تتولى النظر في القضية التي انفردت "الوطن" بنشر كافة تفاصيلها.
وتتهم أبرار وزارة الصحة بأنها كانت وراء تزويجها من رجل مصاب بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز، فيما ردت وزارة الصحة على ذلك الاتهام بأن زوج أبرار عندما أجرى فحص ما قبل الزواج في مستشفى القنفذة في تاريخ 30 ذي

الحجة 1428، كان البرنامج حينها يشمل فحص أمراض الدم الوراثية فقط ولم تكن الفحوصات تشمل الأمراض المعدية "الإيدز والالتهاب الكبدي" والتي أضيفت فيما بعد إلى فحص ما قبل الزواج وبدأ تطبيقها خلال الربع الأول من محرم 1429، بموجب الأمر السامي رقم 4/ي/54504. إلى ذلك، اعتذر الناطق الإعلامي للشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة فواز الشيخ عن الإجابة على أي أسئلة، ولم يعلن عن أية تفاصيل جديدة حول القضية، لافتاً إلى أنه مخول فقط بتزويد المعلومات إلى أصحاب القضية ووكيلهم الشرعي، مكثفياً بالتركيز على البيان الذي أصدرته مديرية الشؤون الصحية بمكة المكرمة حيال القضية.



”الفساد” يطال وظائف ”أئمة”. و ”مؤذنين”

”الشؤون الإسلامية” تحقق في تعيين مدير فرع لـ ”أقاربه”

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=134901&CategoryID=5

الرياض: محمد الحلي
تحقق وزارة الشؤون الإسلامية في حالات فساد إداري بفرع الوزارة في الرياض، اشتملت على تعيين مدير أحد فروعها لأقاربه على وظائف أئمة ومؤذنين، وتكليف بعضهم بأعمال إدارية، وتوظيف غير سعوديين على وظائف أئمة ومؤذنين لقاء مكافآت مالية منذ سنوات طويلة، وغياب التشكيل الوظيفي الذي يبني عليه اعتماد المبالغ المصروفة من وزارة المالية والرقابة عليها.
واتخذت الوزارة هذا الإجراء بناء على خطاب تلقتته من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يرصد الملاحظات السابقة على مدير الأوقاف والمساجد بوادي الدواسر، وتعيينه لعدد من أقاربه - تحتفظ "الوطن" بأسمائهم- على وظائف أئمة ومؤذنين.
وطالب وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري في خطاب - حصلت "الوطن" على نسخة منه - إفادة عاجلة من مدير فرع الوزارة بمنطقة الرياض، حول ما لوحظ على مدير الأوقاف والمساجد بالمحافظة المذكورة.
كما تضمن الخطاب رصد مخالفة تتمثل في عدم وجود تشكيل وظيفي يحدد عدد الوظائف المعتمدة لكل فئة، ومقر عمل كل وظيفة لوظائف الأئمة والمؤذنين لجميع إدارات الأوقاف والمساجد بمنطقة الرياض والمحافظات التابعة لها، والتي بموجبها تعتمد المبالغ اللازمة لها.
بعد أن عمدت إلى سحب بعض مشاريع صيانة المساجد من مقاولين متقاعسين، شرعت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في التحقيق في حالات فساد إداري بفرع الوزارة بالرياض، تضمن تعيين أقارب مدير أحد الفروع التابعة لها، وتوظيف غير السعوديين على وظائف أئمة ومؤذنين لقاء مكافآت مالية، وغياب التشكيل الوظيفي الذي يبني عليه اعتماد المبالغ المصروفة من وزارة المالية والرقابة عليها.
جاء هذا الإجراء إثر خطاب تلقتته الوزارة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، تضمن ملاحظتها تعيين مدير الأوقاف والمساجد بوادي الدواسر عدداً من أقاربه - تحتفظ "الوطن" بأسمائهم - على وظائف أئمة ومؤذنين، فيما طالب خطاب موجه من وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري إفادة عاجلة من مدير فرع الوزارة بمنطقة الرياض، حول ما لوحظ على مدير الأوقاف والمساجد بمحافظة وادي الدواسر، من قيامه بتعيين بعض أقاربه، على وظائف أئمة ومؤذنين، وتكليف بعضهم بأعمال إدارية، إضافة إلى وجود خمسة من غير السعوديين معينين

على وظائف أئمة ومؤذنين، ويتقاضون المكافأة المقررة لتلك الوظائف منذ سنوات طويلة في مساجد داخل المحافظة أو قريباً منها.
وتضمن الخطاب رصد مخالفة تتمثل في عدم وجود تشكيل وظيفي يحدد عدد الوظائف المعتمدة لكل فئة، ومقر عمل كل وظيفة لوظائف الأئمة والمؤذنين لجميع إدارات الأوقاف والمساجد بمنطقة الرياض والمحافظات التابعة لها، والتي بموجبها تعتمد المبالغ اللازمة لها من قبل وزارة المالية، وإحكام الرقابة على الصرف عليها.



وزير العمل في الرياض " مشيداً بوعي المجتمع " في التمهيد ل

قرارات النفس الطويل

م. عادل فقيه: توطين الوظائف " لن يكتمل إلا بمحاربة التسر "

والمؤسسات الوهمية!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/02/26/article813129.html>

إعداد - د. أحمد الجميلة

نجحت وزارة العمل خلال مدة قصيرة أن تحدث فارقاً في سوق العمل، إن على مستوى وضوح الرؤية وتحديد الأهداف الاستراتيجية التي تنتهي إلى خلق وظائف للمواطنين والمواطنات في القطاع الخاص، وإن على مستوى التطبيق للبرامج الكمية والنوعية لتوطين الوظائف..

فريق وزارة العمل المتناغم بقيادة "الوزير المجاهد.. م. عادل فقيه" أحدث فارقاً آخر حين شكل ثقافة عمل جديدة في السوق.. تلويهاً ل"نطاقات" العرض، بحثاً عن "حافز" توظيف الطلب، و"لقاءات" للمواعدة بينهما؛ طمعاً في بداية للانطلاق حتى وإن كانت من الصفر.. المهم أن نصل إلى "هدف" مشترك بين جميع الأطراف.

وزير العمل ضيفاً على "ندوة الثلاثاء".. متحدثاً عن إنجازاته، وتطلعاته، وهمومه، وتوقعاته للمستقبل.

أهداف استراتيجية

في البداية، قدّم معالي وزير العمل "م. عادل فقيه" عرضاً مرئياً اشتمل على آخر تطورات سوق العمل، وبرامج الوزارة لتوطين الوظائف، والقرارات الأخيرة تجاه العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن الوزارة لديها أهدافاً استراتيجية متنوعة ومتعددة، ولكن الهدف الرئيس هو توفير فرص العمل اللائق لأبناء وبنات هذا الوطن، موضحاً أن ذلك يتطلب أموراً عديدة يجب أن تتم ليس على مدى قصير وإنما تحتاج إلى وقت، إلى جانب تكاتف عدة جهات لها علاقة بمخرجات التعليم والتدريب، وسياسة القبول في التخصصات الجامعية، والإنفاق الحكومي، ودعم المنشآت الصغيرة، وسياسات وآليات الدعم الحكومي للقطاع الخاص لتوليد فرص عمل جديدة، خاصة في المناطق الأقل نمواً، مستذكراً أن كل هذه الأمور ذات تأثير على تحقيق الهدف الاستراتيجي لوزارة العمل وهو توفير فرص العمل لأبنائنا وبناتنا، ولكنها ليست مسؤولية مباشرة لوزارة العمل، منوهاً أنه من المستحيل أن يتولى شخصياً زملاؤه في "وزارة العمل" كل هذه الأدوار، ولكن بإمكانهم أن يؤثروا من خلال المتابعة والتنسيق لتحقيقها مع مجلس الوزراء، والوزارات، والقطاع الخاص.

وأضاف أن سياسة الوزارة -على المدى القريب- تركز على سياسات الإحلال، وتطوير آليات التوظيف والتأهيل، وهي إجراءات تقع ضمن نطاق مسؤوليات "وزارة العمل"، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، أولها محور تنشيط الطلب على المواطنين والمواطنات، ومحور تحسين تدفق العرض من المواطنين والمواطنات لسوق العمل، إضافة إلى محور المواعدة بين العرض والطلب؛ لتوليد أكبر عدد من فرص العمل، مشيراً إلى أن محور الطلب يتضمن "برنامج نطاقات"، ويعد من أقوى البرامج التي تم إطلاقها لتحفيز المنشآت للبحث عن المواطنين من الجنسين لكي يعملوا لديهم؛ لأنهم إن لم

يفعلوا ذلك تعطلت أعمالهم، ويساند ذلك في موضوع الطلب عملية التفتيش، وتطوير منظومة التفتيش، وأنظمة مراقبة الأجور وحمايتها، ورفع تكلفة العمالة الوافدة، باعتبارها أهم الأدوات والآليات التي تحفز الطلب وتحسنه، موضحاً أن جزئية العرض تعتمد على رصد المسجلين عن طريق "برنامج حافز"، ثم رفع كفاءة التدريب، وتقديم المهارات الأساسية، وإطلاق برامج التيسير، والبنى المساندة مثل شركات الاستقدام، وتأثيرات العمالة، والبنى المساندة للمرصد الوطني للمعلومات، وتفعيل دور مكاتب التوظيف الأهلية، وكلها تساعد على تدفق العرض بشكل واضح لسوق العمل. وقال: "وزارة العمل تُنتقد أنها لم تفعل كذا، أو اكتفت بكذا، وأحياناً ثلّام على أنها فعلت الكثير، وأنها أطلقت العديد من البرامج المتنوعة في فترة قصيرة، إلا أننا مازالنا مُقصرين في إطلاق العدد الكافي من البرامج التي نحتاجها لتصحيح الخلل في سوق العمل، ومعالجة النقاط المتطلب علاجها أو التدخل فيها"، مبيّناً أن هذه الإجراءات تُعد عناوين أساسية للبرامج التي أطلقتها الوزارة على مدى العامين الماضيين، ومن أبرزها "برنامج نطاقات"، إضافة إلى "برنامج حافز"، وبرنامج دعم عمل المرأة، وبرنامج رفع تكلفة العمالة الوافدة، وأخيراً برنامج تعديل الأجور.

المواءمة بين العرض والطلب

ويبين أن مبادرة المواءمة ما بين العرض والطلب؛ تُعنى بإنشاء قنوات تساعد الباحث عن العمل أن يجد وظيفة، وتساعد كذلك صاحب المنشأة أن يجد الباحث أو الباحثة عن العمل المناسب له، موضحاً أنه إلى الآن تم إطلاق حوالي أربع قنوات من قنوات طاقات، وهي مراكز تأهيل وتوظيف، وطاقات مكاتب توظيف، وطاقات قناة التوظيف الالكترونية، وطاقات معارض التوظيف.

وقال: "فيما يتعلق بمراكز التأهيل والتوظيف فقد تم البحث عن أكبر خمس شركات في العالم تعمل على التأهيل والتوظيف من استراليا، وأوروبا، وقد وجدنا الشركات الخمس وأبرمنا معها عقوداً مع "صندوق تنمية الموارد البشرية"؛ لكي تتولى تأسيس مكاتب مثيلة، ويتم تحويل الحالات الأصعب التي تحتاج إلى أن تتولى الشركة تدريب وتأهيل هذا الموظف بشكل يجعله مناسباً للوظيفة حيث تكون النهاية في البداية غير مناسبة للتوظيف، فيتم توجيهه مثل هؤلاء إلى مراكز متخصصة للتدريب"، موضحاً أنه تم توظيف ما يزيد على (11) ألف موظف من الذكور، وستة آلاف من النساء في السنة الماضية، كذلك تم التعاقد مع (20) مركزاً تم افتتاحه في الرياض، ومكة، وجدة، وحائل وجازان، وتبوك، والدمام، وبريدة، والهفوف والخرج، والطائف، وعسير، ونجران، وعمر، وما تبقى سيتم افتتاحه في شهر مارس المقبل. وأضاف أنه تم إطلاق (27) شركة توظيف محلية أخرى غير الشركات العالمية، وهذه المكاتب المحلية لا يُطلب منها مثل المهارات والكفاءات الموجودة في الشركات العالمية، وتعمل على فحص قواعد المعلومات الموجودة لدينا، والكوادر والمهارات المسجلة في حافز واحتياجات سوق العمل، وإيجاد هذه المواءمة بشكل مباشر، من ضمنها "الأبحاث الدولية"، "جدارة"، و"باب رزق"، وغيرها، وكل هذه الشركات بدأت بتقديم خدماتها مجاناً، ولكن الصندوق يدفع لتلك الشركات مقابل التوظيف.

معارض توظيف

وأوضح «م.فقيه» أن الإطلاق التجريبي لمعارض التوظيف في جدة والرياض والدمام ومكة المكرمة عبارة عن لقاءات ومعارض مركزة؛ يتم فيها التوفيق ما بين الباحثين عن عمل من جهة والمنشآت التي تبحث عنهم، إضافة إلى إطلاق الموقع الالكتروني بصورة تجريبية أولية، مبيّناً أن لديهم الآن حوالي مليون ونصف المليون سيرة ذاتية موجودة على الموقع، حيث أن المسجلين حوالي (ستة آلاف) شخص، والشواغر الوظيفية المُفعلة تقارب (خمس آلاف) وظيفة، ويروجون حالياً البحث عن الوظائف على الأنترنت.

عمل المرأة

وذكر "م.فقيه" أن البرنامج الرابع يتركز على دعم عمل المرأة، وهو برنامج يندرج ضمنه حوالي (13) مبادرة فرعية، مبيّناً أن التحدي الأكبر لديهم هو ارتفاع معدلات البطالة بين النساء؛ ففي الوقت الذي تتناقص فيه معدلات البطالة بين الذكور ووصلت إلى أدنى مستوى لها العام الماضي، إلا أن معدلات البطالة لدى النساء تتزايد إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها العام الماضي، على الرغم من الزيادة الكبيرة في معدلات التوظيف الذي حدث خلال العامين الماضيين، إضافة إلى ضعف مشاركة المرأة في القطاع الخاص، حيث تبلغ مشاركتها حوالي (2 ٪)، رغم ازدياد رغبة المرأة في العمل، حيث بلغت نسبة النساء المسجلات في برنامج حافز ما يعادل (85 ٪) من إجمالي عدد المسجلين في البرنامج. وقال إن البرامج الخاصة بمبادرات دعم عمل المرأة تنقسم إلى ثلاثة نطاقات، أولها توفير فرص عمل المرأة، وهذا يتطلب منا العمل على تنظيم عمل المرأة في بيع المستلزمات النسائية في المحال النسائية، وتوطين بيع التجزئة في المراكز التجارية المغلقة، وسعودة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة، وهناك برامج تدرج تحت عنوان آخر

وهو تطوير آليات توظيف المرأة، مثل برنامج العمل عن بُعد، وبرنامج العمل الجزئي، وبرنامج الأسر المنتجة داخل المنزل.

وأضاف أن لدى الوزارة مجموعة ثالثة من البرامج البشرية التي تُركّز على تحديات توظيف المرأة فيما يخص السياق العام لبرامج توعية المجتمع لأصحاب العمل والعمالات والراغبات في العمل، ودليل اشتراطات عمل المرأة والخدمات المساندة، إلى جانب دراسات عن كيفية توفير المواصلات بشكل مناسب بالنسبة للمرأة العاملة، وتوفير خدمات مساندة لضيفاء الأطفال؛ إذ تعد هاتان المشكلتان من أبرز عوائق عمل المرأة لدينا، حيث لا توجد حاضنات أطفال، ولا وسائل نقل للمرأة.

قرار رفع التكلفة

وتطرق "م.فقيه" لجانب ردود الأفعال التي صاحبت قرار رفع التكلفة في رسوم العمالة الوافدة عبر وسائل الإعلام، وقال: "هذا المبلغ عبارة عن (200) ريال تدفع شهرياً لرخصة العمل للعامل الوافد الذي يعمل في المنشأة التي يزيد عدد الوافدين فيها على عدد السعوديين؛ بمعنى أن المنشأة التي يعمل فيها ما يعادل (50٪) من السعوديين فليس على الوافد شيء، ونحن حينما نشير إلى هذه القضية يجب الأخذ في الاعتبار أن تزايد العمالة الوافدة بدأ يؤثر على نسيجنا الاجتماعي، وليست القضية مقتصرة على التوظيف فقط، وإنما هناك قضية في منتهى الأهمية، فنحن قبل ما يزيد على عشر سنوات كانت نسبة الوافدين إلى نسبة السعوديين (48٪) فقط، أما الآن فبدلاً من انخفاض هذه النسبة فقد زادت لتصبح (62٪).. أليس هذا أمراً يدعو إلى القلق، وإذا استمررنا بهذه الطريقة عشر سنوات أخرى سنصبح أقلية في بلدنا مقابل الوافدين!".

مشكلة أخرى

وأضاف أن المشكلة الأخرى تكمن أن لدينا ما يزيد على (340) ألف منشأة تجارية يديرها وافدون بالكامل، وفي كل منشأة نجد (تسعة عمال) في المتوسط، ولا يعمل فيها سعودي واحد، فضلاً أن صاحب العمل غير متفرغ، بل يعمل في مكان آخر؛ مما يجعلنا نُجزم أن هناك تسيراً كبيراً جداً؛ حتى أصبح من الصعب أن يبادر سعودي بافتتاح نشاط معين لوجود عشرات من الأنشطة المنافسة على شارع واحد يعمل فيها وافدون فقط، وليس من حق السعودي العمل فيه، مبيناً أنهم يعلمون أن هذه النشاطات التي يعملها وافدون تُدمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة اقتصاديات بعض النشاطات، ويجعلونها غير مجدية لأبنائنا وبناتنا الذين يرغبون في ممارسة هذه الأنشطة والأعمال، لافتاً أن (90٪) من أعمال هؤلاء العمالة الوافدة رواتبهم أقل من (2000 ريال)، وهناك (70٪) منهم رواتبهم أقل من (1000 ريال)؛ فهذه أجور تدل على أن هذه العمالة غير ماهرة على الإطلاق، ومن الصعب توطين وظائفهم، ويجب أن يكون هناك تغيير كامل لنمط العمل حتى نجعل الوظائف قابلة للتوطين، ولدينا هدف للتقليل من عدد الوظائف، ونجعلها وظائف أعلى في المحتوى والأجر؛ لكي تصبح قابلة للسعودة ومن ثم التوطين، حتى لو كنا غير جاهزين الآن بالكامل، إذ ليس لدينا عدد كافٍ لتغطية هؤلاء الملايين، ونريد تغيير طبيعة هذه الأعمال تدريجياً؛ لتصبح أعمالاً قابلة للتوطين مستقبلاً.

وذكر أنهم مطالبون بحفز السعوديين لتوظيفهم بدلاً من الوافدين، والسعي إلى ترشيح عدد الوافدين، أو نوظف الجنسيات المعفاة من الإبعاد -كالبرماويين والفلسطينيين- وهؤلاء يجب الإفادة من وجودهم بدلاً من إحضار آخرين، وسيتم استحداث آليات تُشجع على ذلك، ولكن السؤال كيف يمكن أن نُغيّر وظائف منخفضة الأجور إلى وظائف ذات أجور مناسبة؟.

تجربة خاصة

وقال "م.فقيه": "أذكر أنني حينما كنت أعمل في القطاع الخاص مديراً لأحد المصانع التي يعمل فيها حوالي (200) عامل بأجور لا تزيد على (700 ريال)، وكنا نعمل في المصنع (24) ساعة على (ثلاث ورديات)، وكل وردية يعمل فيها حوالي (80 شخصاً)، وحينما سعينا لاستبدالهم بعمالة سعوديين لم نجد عمالة سعودية كافية؛ لهذا غيّرنا نظام العمل اليدوي إلى نظام آلي؛ مما جعلنا نُخفض نسبة العمالة في المصنع من (220) عاملاً إلى عدد حوالي (17) عاملاً أغلبهم يتولون دور الإشراف داخل غرف اليكترونية، وثلاثة أشخاص مهندسون رواتبهم أعلى، ويعملون في مجال الصيانة، وتبدلت الأمور وأصبح العمالة في المصنع يتكونون من ثلاثة أوروبيين، وأكثر من عشرة سعوديين".

وأضاف أن كثيراً من الأعمال التي كنا نُؤديها بشكل يدوي على أيدي أشخاص رواتبهم منخفضة وليس لديهم مهارات يمكن استبدالها بعمالة أكثر مهارة وأعلى أجراً وأقل وأنسب عدداً، وبالتالي يتم توظيفهم، وهذا يمكن تطبيقه في جميع الأعمال سواء المصانع أو في الشركات أو في مجال البناء والإنشاءات التي يمكن أن تستعمل الخرسانة الجاهزة بدلاً من توظيف أعداد كثيرة من العمالة الوافدة، فهناك مصانع للخرسانة الجاهزة استطاعت أن توظف أعداداً كبيرة من السعوديين.

وشدد على أن هذه الرسوم لم تبتكرها المملكة وحدها، وإنما هي موجودة ومُطبقة في كثير من الدول، وعلى سبيل المثال دولة سنغافورة تفرض ما يعادل حوالي (6000) ريال رسوماً على العمالة الوافدة، ودول أخرى تطبق نظام الحد الأدنى

للأجور بالنسبة للعمالة الوافدة مثل فرنسا - التي حددت الحد الأدنى للأجور للعمالة الوافدة ما يعادل (7000) ريال-، وفي كندا ما يعادل (7200) ريال.. وغيرها من الدول التي تطبق نظام الحد الأدنى للأجور ما بين (أربعة) إلى (خمس) آلاف ريال.

تقليص التدخلات

وأوضح "م.فقيه" أن وزارة العمل تسعى إلى تقليص التدخلات، وتريد أن تكون بينها وبين القطاع الخاص علاقة واضحة وشفافة تعمل على توظيف أعداد كافية من المواطنين والمواطنات بأجور مناسبة، مضيفاً أنه بفضل تلك النطاقات تم خلال عام ونصف توظيف ما يزيد على نصف مليون من الموظفين والموظفات، بينما كنا في المعدل السابق نستغرق عشر سنوات لتحقيق هذه النسبة من التوظيف، مؤكداً على أن القرار يقول إذا لم يتم تحقيق هذه النسبة فإن الحاسب الآلي سيقف تجديد إقامات العمال لديك، لهذا فإننا نريد فقط الأفكار القوية التي تتفاد وتحترم بشفافية وعدالة بدون استثناءات، وبناءً على تعليمات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لافتاً إلى أنه بالنسبة للمرأة فإنه لا يخفى عليكم التحديات التي نعيشها وتتطلب التعامل معها بحكمة وقوة ووضوح؛ لأن هناك قرارات سامية وقرارات من مجلس الوزراء تطلب من جميع الجهات الحرص على توفير فرص العمل المناسب للمرأة، ونحن مكلفون بتطبيق هذا الأمر على القطاع الخاص من خلال إصدار (13) مبادرة، ذكراً أن عدد النساء اللاتي تم توظيفهن يزيد (200 %) من اللاتي تم توظيفهن خلال الـ (30) سنة الماضية من النساء.

مخرجات تعليمية

وتأسفت الزميلة "حصة آل الشيخ" من بعض من يبرر عدم التزام بعض المواطنين بالعمل في القطاع الخاص، داعية إلى الاستفادة من "برنامج حافز"؛ الذي أوضح لنا مثلاً أعداد المتخرجين اللاتي يجلسن في المنازل، وبالتالي يمكن استقطاب هذه الأعداد من الخريجات، وإلزام الشركات الخاصة بتوفير وظائف لهن، مبينة أنه من أجل مواكبة اقتصاديات المملكة والتعليم الحديث أرى أن يكون هناك تقارب بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم من أجل التركيز على المخرجات التعليمية التي يمكن أن تناسب سوق العمل، حتى نستطيع الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، متمنية أن يكون هناك لقاءات مباشرة بين وزارتي التعليم العالي والتعليم العام من أجل تطوير التعليم الذي أصبح جامداً!، متسائلة: هل الحد الأدنى للرواتب التي تلزم بها الشركات الخاصة متساو مع جميع الشركات؟، أم أن هناك تفاوتاً ما بين شركة كبيرة وشركة صغيرة؟؛ لأن راتب (3000) غير كافٍ، بل يجب رفع هذا السقف.

اشترك اجتماعي

وعلق "م.فقيه" قائلاً: إن موضوع الأجور يستحق البحث والدراسة، لكن إلى الآن لم يتم اتخاذ أي إجراءات نحوه، والمقام السامي وجه وزارة العمل بأجراء دراسة عن هذا الموضوع ثم الرفع بتوصيات محددة، وبدأنا فعلاً بدراسات مكثفة، وفعلنا آلية الاشتراك الاجتماعي؛ لأننا لا نريد أن نحتكر الأفكار لوحدها، بل سيتم إجراء حوار اجتماعي بحضور الأطراف الثلاثة وهي: العمال، وأصحاب العمل، والجهات المعنية، وإن شاء الله- سيكون ذلك خلال الشهور الثلاثة المقبلة، مؤكداً على أنه عندما نستكمل هذا الحوار سيتم الرفع بالتوصيات إلى المقام السامي الكريم لإقراره. وعلق معالي "د.مفرج الحقباني" على مداخلة الزميل "الكويليت" فيما يتعلق بالتنسّر، وقال: "من أهم أدوات السيطرة عليه هو ضبط العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، وما يحدث هو أن صاحب العمل يوجد مثلاً في الحدود الشمالية والعمال في منطقة نجران، ولا أحد منهما يعرف الثاني إلا حينما يأتي موعد تجديد الإقامة، وفي نهاية شهر فبراير سنلزم الشركات أن تحول من حساب الشريكين مبلغاً مالياً متفقاً عليه شهرياً، وبالتالي تستطيع الوزارة أن تراقب مدى التزام الشركات بالأجور، وتراقب كذلك استمرار العلاقة التعاقدية بشكل مستمر بين صاحب العمل والعمال؛ مما يقلل من التنسّر"، مبيناً أنهم عقدوا اجتماعاً مع وزارة التجارة وكان أهم أحد محاوره هو التنسّر واتفقوا أن يعملوا سوياً لمكافحته. مشروع تكامل

وعاد "م.فقيه" للحديث قائلاً: لدينا مشروع تكامل بين وزارتي التعليم العالي والعمل، ولدينا لجان مشتركة الآن يمثل وزارة العمل فيها نائب الوزير ويمثل وزارة التعليم العالي نائب الوزير، وقد بدأنا نناقش أشياء كثيرة والتنسيق حولها؛ للتأكد من التخصصات والمحتوى المناسب مع احتياجات سوق العمل، مضيفاً: "سنبدأ عملاً مشتركاً سيأخذ وقتاً كبيراً حتى نلمس ثماره، كما بدأنا نشخص بعض الأشياء المهمة التي سنتعامل معها ضمن فريق واحد" وأكد "د.الحقباني" على أن ما ذكره "م.فقيه" تم التركيز فيه بأداء تقني فعال سيمكن وزارة العمل لاحقاً من إدخال تعديلاتها التي تجعلها قوية ومتماسكة.

تكاليف علاج البطالة

وتداخل "فادي العجاجي" وقال: اتفق معكم أن تكاليف علاج البطالة عالية جداً، وربما لن نستطيع بعد خمس أعوام أن نتحمل أي تكاليف أخرى لمعالجتها، مضيفاً أنها أصبحت مشكلة هيكلية؛ لأن المدة طالت بالنسبة للطالب المتخرج، وقد تسببت في تراكمات، مؤكداً على أن التستر يتطلب فترة انتقالية -على الأقل خمس أعوام- حتى نستطيع إصلاح قطاع التجزئة الذي فيه هامش كبير من الأعمال ودخل مجز، مبيناً أن العلاج الحقيقي لمشكلة البطالة يبدأ من وزارة التجارة وليس من وزارة العمل، متمنياً أن يكون هناك تنسيق بين الأمانات ووزارة العمل.

وأضاف: لا ننسى أن معدل البطالة حسب الأرقام الرسمية (12.2%) من مصلحة الإحصاءات -الأكثر تحفظاً-، ذاكرًا أن مشكلة البطالة لدينا في تزايد مستمر، لهذا لا بد من وجود تنسيق وتعاون بين الجهات المختلفة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات.

تنظيم المحال

واتفق "م. فقيه" مع ما ذكره "العجاجي"، مؤكداً على أنهم حددوا العديد من المبادرات، وما زالوا يعملون على أساسها، مبيناً أنه وقف التأشيرات لإصلاح وضع السوق ليس مجدياً؛ لأن المملكة تعيش حالياً فترة نمو تاريخية، خاصة في مجال الاحتياج للعمالة، فمثلاً جامعة الأميرة نورة حينما بدأت أعمال الانشاءات كان هناك حوالي (60) ألف عامل في وقت واحد على الموقع، موضحاً أنه إذا توقف العمال في هذه الفترة لاشك أنك تُعثر مشروعاً تنموياً مهماً، ونحن بحاجة إلى أساليب قادرة على التوسع في التعامل مع التحديات التي تخص فترة النمو التي نعيشها الآن، من خلال الميزانية الكبرى التي تم اعتمادها.

مخرجات التعليم المهني

وفي مداخلة من الزميل "سليمان العصيمي" تساءل خلالها عن العمالة الوافدة التي اكتظت بها مدننا وتمارس أعمالاً مختلفة، وكذلك المحال التجارية داخل الأحياء، وهل من الممكن أن يكون هناك تقنين لها؟، وما هي خطة وزارة العمل نحو ذلك؟، وما مدى رضاكم عن مخرجات التعليم المهني؟، حيث إن المصانع والورش الصناعية خالية تماماً من المواطنين، فأين منتج تلك المعاهد على أرض الواقع؟، كذلك موضوع التأشيرات التي تُستخرج يومياً لثلاثة أو أربعة أشخاص مع أنكم تعلمون أن مثل هذه الأمور هي التي من ملأت شوارعنا بالعمالة؟.

وأجاب "م. فقيه": هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتعامل مع موضوع التأشيرات لقطاع التجزئة، وكذلك العلاقة المكانية بين التأشيرة وموقع إصدارها، مضيفاً أنه إذا أردنا وضع نظام منضبط يجب أن تكون لديك تقنية متقدمة، والآن لدينا اتفاقية مع البريد السعودي تم توقيعها مؤخراً تحدد كل منطقة بطريقة واضحة، بحيث نستطيع بناء معلومات وقواعد تطبيقات جديدة.

وأوضح "م. فقيه" أن هناك مبادرة أطلقت ستوثي ثمارها قريباً وهي مرصد العمل الوطني بالشراكة مع مصلحة الإحصاءات العامة ووزارة الداخلية ومركز المعلومات الوطني، إلى جانب جميع الوزارات الرئيسية، بحيث تكون أرقام المنطقة الواحدة مدققة من حيث المعلومات، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهناك انطباعات ليست مبنية على معلومات دقيقة موثقة، متمنياً أن ينشر المرصد معلومات مهمة عن عدد الطلاب الذين تخرجوا من المعاهد والكليات التقنية، وكم من الوقت استغرقه هذا الخريج حتى وجد عملاً؟، وكم من الخريجين لم يجدوا عملاً؟، في وجود مقارنة مع خريجي الجامعات من حيث الكفاءة والمدة الفاصلة بين التخرج والحصول على العمل، ذاكرًا أن عدد المسجلين في الكليات التقنية من خريجي الثانويات لا يزيدون على (10%)، بينما عدد المسجلين في الجامعات من خريجي الثانويات تصل إلى (90%)، مؤكداً على أن لديهم الآن توجيهاً من المقام السامي لرفع النسب؛ لأن المجتمع أكثر حاجة لخريجي الكليات التقنية، ونعمل الآن كذلك على بناء أكبر عدد من الكليات، مع توسيع الطاقة الاستيعابية.

وذكر أنه من خلال سجلات "حافز" وجدوا أن خريجي الكليات والمعاهد المهنية المسجلين في البرنامج تتراوح نسبتهم بين (8-16%) تقريباً، موضحاً أنه سيتم الإعلان عن كافة الإحصاءات بشكل مفصل وموثق من المرصد الوطني مستقبلاً.

مكاتب التوظيف

وطرحت الزميلة "نوال الراشد" سؤالاً عن مدى مراقبة الوزارة لمكاتب ومواقع التوظيف للسعوديات؟، حيث يلاحظ أن هناك استغلالاً للسير الذاتية بدون أن نرى أي توظيف...؟، مضيفاً أنها لاحظت رسداً للوظائف المتاحة للمرأة السعودية وهي وظائف محصورة في "كاشير"، "كول سنتر"، "تسويق"، فهل يعقل أن تكون المرأة مصنفة فقط لهذه الوظائف؟، أليس هناك وظائف للمحاسبات، والسكرتيرات، والإداريات أيضاً؟.

وعلق "م. فقيه" فيما يتعلق بنوعية الوظائف وقال: لو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أن المرأة كانت من المستحيل أن تعمل في مجال "الكاشير"، وسيكون هناك مبادرة أخرى لفتح المجال كباثبات في المصانع، ورصدنا مجموعة كبيرة من الوظائف وبدأنا التواصل"، مؤكداً على أن هذا التغيير يحتاج إلى وقت، لاسيما أن تأسيس بيئة عمل صالحة لتشغيل

الجنسين يحتاج إلى شيء كثير، وأن تكون قيادة المنشأة لديها الاستعداد والقدرة للقيام بهذا الدور، ذاكراً أن هناك مشروعات استثمارية لتعديل بيئة العمل لتصبح صالحة لعمل المرأة. وأوضح أن هناك عقبات تقف أمام عمل المرأة من حيث الأسرة أو الزوج، ومن حيث رغبتها في وظيفة دون أخرى، وفي مكان دون آخر، متفائلاً بالمقبل من الأيام؛ نتيجة للأرقام التي تحققت خلال فترة قصيرة؛ مما يدل على أن البرنامج يسير بنجاح وثبات وتوازن بالشكل يضمن لنا استمراريته.

حماية المعلومات

وعلق "إبراهيم آل معيقل" حول ما ذكرته الزميلة "نوال الراشد" حول استغلال السيرة الذاتية، وقال: مكاتب التوظيف ملتزمة باتفاقية عدم افشاء الأسرار، وبالتالي ستصبح تحت طائلة القانون إذا افشت أي سر من الأسرار الخاصة، وهذا الكلام ينطبق كذلك على المواقع الإلكترونية، ونحن في صندوق الموارد البشرية لا نستطيع بموجب اتفاقية حماية المعلومات أن تظهر البيانات الشخصية لصاحب السيرة الذاتية الإلكترونية إلا بعد أن يوافق الشخص ذكراً كان أم أنثى"، مؤكداً على أن "مدينة الملك عبدالعزيز لتقنية المعلومات" ليست لها دور في الموضوع، وكذلك "هيئة الاتصالات" ليست لها دور أيضاً، وإنما يبقى علينا دور تثقيف الباحثين والباحثات عن العمل، وهذه عملية بدأنا فيها، وهناك مبادرة للتثقيف في مجال الرسائل، وهذا جزء من الرسائل التي يرسلها برنامج حافز بشكل دوري للمستفيدين منه، مؤكداً على أنهم لم يسمعوا من "برنامج حافز" أن هناك تسريباً للمعلومات؛ لأن هناك نظاماً محكماً، ويخضع لرقابة صارمة جداً. وأضاف: هناك نقطة أثبتت أن (76%) من النساء الباحثات عن عمل يُشكلن (85%) من المسجلات في حافز برغبين العمل في المدارس الحكومية، مبيناً أن الباحثات عن العمل يجب تأهيلهن قبل تعيينهن معلمات، مؤكداً على أن مهمتهن في الصندوق الآن هو إعادة التأهيل، وهذا ينطبق كذلك على القطاع الصحي عندما أمر خادم الحرمين الشريفين بتوزيعهم على القطاعات الحكومية والخاصة، موضحاً أن جميع من أرسلوا إلينا من القطاعات الحكومية لتوظيفهم في القطاع الخاص رفضوا مع أن وظائفهم براتب ثمانية آلاف ريال؛ لمجرد أنها في شركة. وأوضح "آل معيقل" أن صندوق تنمية الموارد البشرية يضم نماذج نسائية يعملن منذ فترة، وبدأنا نوظف متخصصات في القانون، وكذلك المحاسبة والإدارة المالية والموارد البشرية في مجال التصميم و"الجرافكس"، إلى جانب فريق التواصل الاجتماعي في صندوق الموارد البشرية، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالتعليم المهني والتقني فإن أكبر ميزانية له هي هذا العام بأربعة مليارات ريال.

وقال إن النجاح الكبير الذي تحقق في وزارة العمل أن "م. عادل فقيه" استطاع تحويل أربع منظومات عمل في الوزارة (ديوان الوزارة، مؤسسة التعليم التقني والمهني، التأمينات الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية) إلى كيان واحد يعمل كفريق واحد؛ لتحقيق الهدف الاستراتيجي من تأمين وظائف للمواطنين والمواطنات.

نقص معلومات

وطرح الزميل "د. أحمد الجميلة" عدة تساؤلات عن مراقبة الحوالات المالية للعمالة الوافدة؟، وتضارب الأرقام والإحصائيات بين الوزارة ومصلحة الإحصاءات العامة؟، وعدد المنشآت التي لا يوجد فيها سعودي واحد؟، وأجاب "م. فقيه"، قائلاً: نظام مراقبة الأجور يعد هو الخطوة الأولى لمراقبة العلاقة التعاقدية المالية بين صاحب العمل والمواطن، وذلك بمجرد انضباط القاعدة الأساسية، حيث استغرق الأمر حوالي عام في الترتيب بالتعاون مع مؤسسة النقد السعودي ومنظومة البنوك، وسيتمكن بناء تطبيقات أخرى لمعالجة أمور أخرى في الإطار الأمني، مضيفاً أنه فيما يتعلق بارتفاع نسبة السعودة على أساس أجره السعودي مخالف نظاماً فهذا ادعاء ينقصه الدليل، مؤكداً على أن بعض الأشخاص الذين يريدون التعليق على بعض الأمور كثيراً ما تنتقصهم المعلومات، موضحاً أنه ليس هناك تضارب في الأرقام، لأن البطالة انخفضت إلى (6.1%) لدى الذكور وهي أقل نسبة منذ 1420هـ، وهذه حقيقة من مصلحة الإحصاءات العامة عندما ذكرت أن البطالة (12.2) وبالتالي نجدها ذكرت حقيقة أخرى لكنها بين الذكور والنساء، مبيناً أن الأمر يتعلق بالفهم الدقيق للاستنتاجات.

وأوضح "م. فقيه" أن ما ذكره عن إنشاء مرصد وطني يشرف عليه مجلس إشرافي بمشاركة مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، وزارة الخدمة المدنية؛ فإنه لن يخرج رقماً واحداً إلا ويكون مدققاً ومتفقاً عليه من كل هذه الجهات، موضحاً أنه تم الاستعانة بالممارسات المتميزة عالمياً، مع دراسة تجارب العديد من الدول من استراليا والهند والبرازيل وأمريكا وسنعمل على اخراجه بمستوى عالمي، لافتاً إلى أن (340) ألف منشأة لا يوجد فيها سعودي واحد.

عمالة منزلية

وتساءل الزميل "سالم الغامدي" عن تأخر فتح مجال استقدام العمالة المنزلية؛ مما أدى إلى تجاوزات خطيرة للنظام، ومخالفات أخطر داخل منازل المواطنين، وابتزاز البعض بأموال باهظة، وهروب الخادمت؟.

وأجاب "أحمد الحميدان" قائلاً: إن أمراً هاماً يقود إلى الحل الاقتصادي المتعلق بالخادمت؛ لأننا حينما فكرنا بمكاتب الاستقدام نظرنا إلى الجانب الاقتصادي، وإذا سألنا لماذا تجددت مشاكل الخادمت من هروب وتهريب؟ أعتقد أن ذلك يحدث بسبب وجود اختلال في العرض والطلب، فإذا استطعت أن أوفر خادمت عن طريق مكاتب الاستقدام التي تعالج العديد من المشكلات الخاصة بهؤلاء الخادمت سنتمكن من تفادي العديد من المشكلات التي نسمع بها الآن؛ لأن الشركة تساعد في توفير الخدمة الخاصة بالخادمت، وعندما تستقر أوضاع مكاتب الاستقدام، ويتوفر العرض سيتم السيطرة عليهن، وتتوقف عملية هروبهن؛ لأن الشركة ستضمن ذلك.

وعلق "م. فقيه" حول موضوع هروب العمالة المنزلية، كاشفاً أنه الوزارة تضع اللمسات الأخيرة على إطلاق بوليصة التأمين للعمالة المنزلية، حيث ستكون هذه البوليصة رايلاً واحداً في اليوم، وسيعمد من يريد استقدام عاملة منزلية بتوفير هذا التأمين، وهذه البوليصة ستعطي التأمين الطبي، وإذا هربت تعود أموال المواطن.

تحسين أجور «الحد الأدنى» نوعياً

أوضح معالي وزير العمل أن تطبيق أجور «نطاقات» بدأ مطلع العام الحالي، ويُعد تحولاً في تركيز الوزارة من الناحية الكمية إلى الناحية النوعية، حيث أخذوا العملية بشكل تدريجي على أساس أن العامل إذا كان راتبه أقل من ثلاثة آلاف ريال لا يُحسب أنه عامل كامل بل يحسب بجزئية، وهذا ما يجعل المنشأة تضطر إلى أن تزيد راتبه أو تتأثر نسبها فتعود مرة أخرى إلى المنطقة الحمراء.

وقال بحسب المعلومات الأولية التي لديه فإن عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات تمت مضاعفة رواتبهم حسب سجلات التأمينات الاجتماعية وليس إدعاء من صاحب العمل أنه رفع الأجر، كاشفاً أن الوزارة تتجه الشهر المقبل نحو الإعلان عن الحجم الكبير من التأثير النوعي في تحسين الأجور، وليس فقط موضوع زيادة أعدادهم.

1.5 مليون مستفيد من «حافز»

قال «م. فقيه» إن مبادرة «نظام حافز» تم إطلاقها بهدف تنظيم العرض في سوق العمل، حيث سبق أن أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله -حفظه الله-، وتم إطلاق البرنامج في فترة قياسية، حيث إن كل مواطن أو مواطنة يبحث عن العمل بجدية من حقه أن يأخذ إعانة من الدولة لمدة عام، وفي هذه الأثناء نأخذ عنه معلومات أكثر تساعدنا على التواصل معه من أجل تدريبه والبحث له عن وظيفة.

وأضاف أن المستفيدين من البرنامج يزيدون على المليون ونصف المليون، وتم توظيف (17) ألف مسجل في قواعد بيانات حافز -حتى الآن- ولم نصل بعد إلى الدرجة التي نطمح لها في عدد الذين تم توظيفهم؛ لأننا كنا منشغلين في المرحلة الأولى من البرنامج بتوثيق المعلومات ودفع الإعانات، ولم يكن لدينا وقت كافٍ لتنظيم برنامج التدريب وبرنامج التوظيف، حيث بدأت آثارها تظهر خلال الشهور الأخيرة، ونأمل خلال هذا العام أن تكون آثاره أوضح وأدق، لافتاً أن ما يجعل الأمور أكثر صعوبة هو أن نسبة (85%) من المسجلين في هذا البرنامج من السيدات، لا سيما أن ظروف وفرص عمل المرأة لدينا ليست بذات الشمول الذي لدى الرجال؛ مما يجعل التحدي صعباً.

تنسيق الجهود لحماية المرأة في سوق العمل

أوضح «م. عادل فقيه» حول آليات التعاون مع مؤسسات القطاع الحكومي المعنية بالتأنيث؟، أن لديهم مجموعة من الضوابط والغرامات التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة مثل إيقاف كفاية الحاسب الآلي، وغرامات مالية، وتم التنسيق أيضاً مع وزارت «التجارة والصناعة» و«الداخلية» و«الشؤون البلدية والقروية» و«الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»؛ لكي نشترك سوياً في معاقبة تلك المؤسسات التي لا تلتزم بتوظيف النساء، ولا تلتزم بالضوابط التي فُرضت لتوظيفهن.

وأقرّ وزير العمل بوجود ضعف في التواصل سابقاً بين وزارة العمل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن تمت إزالة ضعف التواصل والتنسيق بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة، وأوجدنا حلولاً للمنشآت التي يمكن أن تعمل فيها المرأة، وكنا سعداء باهتمام الهيئة بالتنسيق معنا خصوصاً فيما يتعلق ببعض الحالات التي تشكو من وجود حالات تحرش بالنساء العاملات في المراكز التجارية، إذ من حق المرأة السعودية التي تعمل في المراكز التجارية حينما تتعرض للتحرش أو الابتزاز إما أن تتواصل مع «وزارة العمل» أو تتواصل مع «الهيئة»؛ من أجل حمايتها من هذه السلوكيات غير المنضبطة.

إجازة يومين للقطاع الخاص وخمس وجهات استقدام جديدة

طرح الزميل «د. أحمد الجميلة» تساؤلات عن إجازة اليومين في القطاع الخاص؟، واستقدام العمالة المنزلية الأندونيسية والفلبينية؟، وموعد تطبيق نطاقات الأفراد؟.

وأجاب «م. عادل فقيه»: تم رفع توصيات إجازة اليومين ومسودة تعديل المواد ذات العلاقة بقانون العمل إلى المقام السامي، وتم كذلك إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الشورى، وننتظر أن يرفع المجلس توصياته إلى المقام السامي لاعتماده.

وقال: «الوزارة تعمل حالياً على فتح أسواق جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من غير أندونيسيا والفلبين، ونحن ملتزمون بتوفير بيئة عمل مناسبة وأمنة، لكننا لا نقبل في الوقت نفسه أن يفرض علينا شروطاً»، موضحاً أن هناك تنسيقاً مع وزارة الخارجية لفتح خمس وجهات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية. وأضاف أن نطاقات الأفراد تُبنى على مبدأ التزام الموظف وانضباطه، وقطع الطريق على بعض شكاوى القطاع الخاص من أن الشاب لا يلتزم بالعمل، حيث سنعمل على تلوين الأشخاص الذين لا يلتزمون، مع العمل على تأمين الأجهزة التقنية لجمع المعلومات اللازمة، حتى يكون هناك سجل لهذا الموظف، ومدى التزامه بعقده، وإلا سيتم تلوينه باللون الأحمر، حتى يعرف أنه لا يستطيع فعل ذلك دون أن يدفع ثمناً.

تفعيل قرار القضاء على التستر بعد أسبوعين أعلن "م. عادل فقيه" عن تحول وزارته من تطبيق برامج التوظيف الكمي إلى التوظيف النوعي، مشيراً إلى أن الخطوة الأخيرة في التوظيف الكمي هي إدراج المنشآت الصغيرة جداً في "نطاقات"، لأن لدينا ما يزيد على (340) ألف منشأة صغيرة لا يعمل فيها عامل سعودي واحد، حتى إن صاحبها يعمل في منشأة أخرى، ويعمل فيها بالكامل عمالة وافدة. وقال: "اعتباراً من (1/ 5/ 1434هـ) من لم يعمد إلى توظيف سعودي واحد -على الأقل- في منشأته، فإنه سيقع داخل النطاق الأحمر، وبالتالي لن يتم تجديد رخصة العمل، ويترتب عليه عدم تجديد إقامات العمالة الوافدة لديه"، مبيناً أن أكثر من نصف العمالة الوطنية تعمل الآن بأجر أقل من ثلاثة آلاف ريال فقط، وإن شاء الله -خلال الشهرين المقبلين عندما تُعلن التأثيرات ستجدون تغييراً كبيراً طرأ على السوق، إذ أن كثيراً من الشركات ستحاول تغيير هذه الأرقام؛ وإلا فإنها ستعرض لعقوبات صارمة. وأضاف أن التعديلات والتطورات التي طرأت على برنامج نطاقات ستعالج قضية التستر من جذورها، لكننا في الوقت نفسه لا نريد أن نربك السوق بدفعات كبيرة من التغييرات خلال فترة قصيرة، مبيناً أنهم يعطون دفعات تدريجية، فبعد أن يمتص السوق دفعة من القرارات نحاول أن نعطي دفعة أخرى".

عامل نظافة لتقليص العمالة الرخيصة!

قال «م. عادل فقيه»: إنه في معظم دول العالم تعمل مغاسل السيارات بأجهزة آلية يديرها شخص أو شخصان، وبالذات الدول التي تكون فيها اليد العاملة مرتفعة الثمن أو شحيحة -ومن المفترض أننا نُصنف كذلك - إلا أنه في المملكة للأسف فهي عبارة عن (حوش) يضم العشرات من العمالة رخيصة الثمن التي تقوم بغسل السيارات يدوياً، وقرار ال (200) ريال يهدف إلى رفع تكلفة هذه العمالة، بحيث لا تجدي تكاليفها مقارنة بالاستثمار في تلك الأجهزة، وهو ما ينطبق على الوضع الحالي».

وأضاف: «عندما نضغط في رفع رسوم تكلفة العمالة؛ فإننا نهدف إلى التخلي عن أسلوب البحث عن العمالة الرخيصة وإحضارها إلى المملكة، إلى جانب التأثير على تفكير المستثمر بأن يحرص على تحويل تلك الوظائف إلى وظائف صالحة للتوظيف مستقبلاً؛ ولو أننا فكرنا مثلاً بتقليص تلك العمالة وتعيين مراقبي نظافة سعوديين وبمرتبات مناسبة وبزي وصلاحيات معينة لإعطاء مخالفات تكويم المخلفات في الأماكن العامة وأماكن التنزه وأمام المنازل لاستطعنا ربما أن ننهي المشكلة من أساسها، ولاستغنيينا عن مئات الآلاف من العمالة الرخيصة أو جزء كبير منها، ولاستطاعت البلديات وشركات النظافة أن تمول مرتبات السعوديين.. ما أقصده هو أن هناك كثيراً من الحلول لتحويل الوظائف حتى في أصعب النشاطات إلى وظائف ذات نوعية ومحتوى عال يكفل لنا الاستغناء عن أعداد كبيرة من الوافدين وتوظيف أعداد أقل من السعوديين بأجور عالية».

«ثقافة العيب» أول معوق للتوظيف!

أكد الزميل "يوسف الكويليت" -في مداخلة- على أن هناك من يروج لفكرة أن أي قرار تتخذه وزارة العمل يصطدم بالمستهلك والمواطن العادي ورجل الأعمال، وهذه كذبة كبيرة جداً، خاصة عن هجرة الأموال إلى الخليج ودول أخرى مختلفة، مشيراً إلى أن فرص العمل والاستثمار هناك أكثر وأفضل، وهناك تسهيلات لا تصطدم بعوائق وزارة العمل، ولو كان هناك استثمار خارجي ناجح لما فرّوا وجاءوا إلى المملكة.

وقال: "عقود الشركات منصووص فيها على تدريب نسبة محددة من المواطنين، وإحلالهم بدلاً من الأجانب، وللأسف الشديد معظم بنود هذه العقود لم تنفذ"، مؤكداً على أن عقبة التوظيف الحقيقية في المملكة لا تزال في التقاليد الاجتماعية، و"ثقافة العيب"، مستشهداً بتحجيم المرأة داخل منزلها ومنعها من البحث عن العمل الشريف، موضحاً أننا لسنا في

"حارات الطين" ولكن نعيش اليوم مع نساء مرشحات لجوائز عالمية، ودخلن إلى مراكز بحوث متقدمة، مطالباً أن لا تؤثر هذه التحديات في عضد وزارة العمل، وألا تضعف الوزارة أمام أي قرار وطني يخدم هذه البلاد. قرار «المعادلة الرابعة» كسب التحدي!

قال "م.فقيه" حول ما أثير عن قرار رفع التكلفة في رسوم العمالة الوافدة وتسميته بقرار وزير العمل؛ إنه "ليس قرار وزير العمل"، وإنما هو قرار مجلس الوزراء وصدر بعد دراسة وتمحيص لواقع العمل والعمال في المملكة، وتمت دراسته لأكثر من عام من قبل العديد من الجهات مثل "المجلس الاقتصادي الأعلى"، و"هيئة الخبراء"، و"مجلس الوزراء"، وصاحب هذا القرار مخاوف من زيادة الأسعار على كافة السلع؛ مما يؤدي إلى تضرر المستهلك، إلا أن الأمر كان غير ذلك، وتحديدًا من بعض شركات المقاولات.

وأضاف: اسمحوا لي أن أصف رد فعل بعض المقاولين بغير أمين، وغير دقيق، ونحن بدورنا سألنا "هيئة الجبيل وينبع" -التي تعاقدت مع أكبر شركتين في العالم- عن تأثير هذا القرار على المقاولين وعلى العقود؟، وكان جوابهم واضحاً وشفافاً حينما قالوا إن القيمة الإضافية على عقود المقاولات تتراوح ما بين (1,5 %) في المقاولات إلى (2,8 %) في عقود أسلوب الصيانة، وذكرت للمقاولين أنني أتبنى قضيتهم فيما وقعه من عقود مع الحكومة وأن مبالغهم التي خسروها نتيجة هذا القرار ستعود إليهم، أما العقود الجديدة فإنها ستعود لتقديراتهم الحسابية، مشيراً إلى أن شركة المراعي كشفت أن تأثير القرار سيكون هامشياً بنسبة ضئيلة تعادل (1,5%).

وأشار إلى أن هذا المبلغ لا تأخذه الدولة وتصرفه في التنمية كبناء طرق أو مستشفيات، وإنما تجمع هذه المبالغ في "صندوق تنمية الموارد البشرية" المكلف بإعادة هذه الأموال إلى القطاع الخاص، وكأننا نأخذ بهذا قليلاً من المال من أولئك الذين يُصرّون على أن لا يساهموا في التوطين، لنعيده مرة أخرى إلى الذين يساهمون في التوطين، واصفاً تلك العملية بـ"المعادلة الرابعة"، حيث تعاد الأموال إلى صندوق التنمية البشرية ثم ضخها لمساعدة المنشآت على توظيف السعوديين في تسديد رواتبهم خلال الفترة الأولى، حيث تتحمل الدولة تسديد هذه الأجور كحد أعلى أربعة آلاف ريال في الشهر، إلى جانب مساهمة الدولة في دفع تكاليف التدريب.

مصالح التاجر و«المحتسب»..!

كشف "م.عادل فقيه" عن عدم رضاه حتى الآن عما تحقق من وظائف للمرأة، مستدركاً: "لكن ما يدعو للتفاؤل أن مجتمعنا يستجيب لهذا التحدي بشكل جيد، حيث استطاعت قطاعات الأعمال توفير فرصاً عدة من الوظائف وصلت إلى ما يزيد على (150) ألف وظيفة نسائية خلال الفترة الأخيرة".

وقال: "المطلوب هو أن يتم تنفيذ مثل هذه القرارات وتقبلها بآليات وأدوات نطبق من خلالها ضوابط الشريعة الإسلامية، ونحترم المرأة وعدم استغلالها، مع توفير بيئة عمل مناسبة لها، وبالتالي تمكينها من الوظيفة، وتوسيع هذا النمو مستقبلاً". وعلقت "حصة آل الشيخ" قائلة: هناك كثير من الصعوبات التي تواجه عمل المرأة السعودية، ومصدرها غالباً التجار والمحتسبون، مؤكدة على أن الاحتساب على المرأة الراغبة في العمل الشريف لا يعد احتساباً؛ لأن الاحتساب لا يقف أمام العمل الشريف، لكن يبدو أن المصالح التقت بين التاجر والمحتسب -على حد قولها-، موضحة أن هناك من يقول: "الدولة توقّر راتباً شهرياً للمرأة التي درست في الجامعة وتخرجت، ثم تجلس في منزلها"، مؤكدةً على أن هذه محاولة منهم لتعطيل مشروع التوطين، حيث التقى هذا الهدف مع هدف بعض المحتسبين في حبس المرأة في المنزل!.

وأضافت إن وجود المرأة والرجل في مكان مفتوح وعام للناس ليس جريمة، مضيفة أن التحرش لا توقفه الضوابط الشرعية فقط، وإنما توقفه القوانين أيضاً؛ إذ لا توجد دولة في هذا العالم تقبل بالتحرش في مجال العمل، متسائلة: لماذا نكرر دائماً: "يجب أن تلتزم المرأة بالضوابط الشرعية".. لماذا لا يلتزم الرجل بالضوابط الشرعية أيضاً؟.

مطالبات بحقوق وظيفية تنتهي بفصل 77 سعودياً من

شركة حفر آبار بترول وطردهم في الخفجي

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/27/742770>

الدمام - أحمد آل منصور

لم تمهل شركة عالمية متخصصة في حفر آبار البترول 77 موظفاً يعملون في فرعها في حقل منيفة النفطي العملاق شمالي مدينة الجبيل، كانوا قد تضامنوا على المطالبة بحقوقهم المادية وتحسين أوضاعهم الوظيفية، حتى فاجأتهم الإدارة بطردهم من مقر إقامتهم في الشركة إلى الشارع.

وتجمع 77 موظفاً سعودياً عند مكتب العمل في الدمام أمس، لرفع شكوى جماعية ضد الشركة التي يعملون فيها، متهمين إدارتها بهضم حقوقهم وفصلهم تعسفياً وطردهم من مقر عملهم في منيفة قبل نحو شهر.

و عود لم تنفذ

والتقت «الشرق» في قلب الحدث مجموعة من الموظفين بعد أن قدموا شكاوهم ضد الشركة، حيث ذكر جاسم الغراب، الذي أمضى خمس سنوات عمل لدى الشركة، أن القصة ابتدأت قبل شهر حينما طالب عدد من الموظفين بمقابلة رئيس الشركة بهدف مطالبته بتعديل أوضاعهم الوظيفية، ومنحهم بعض مستحقاتهم المتأخرة بناءً على وعد بذلك تلقوه قبل شهرين دون أن يتم تنفيذه، وأضاف «لكننا تفاجأنا بقدوم مسؤول الموارد البشرية في الشركة مصطحباً أفراداً من شرطة الخفجي، حيث قاموا بطردنا من مقر إقامتنا في الشركة إلى الشارع، لنتوجه في بداية الأمر لمكتب العمل في الخبر ولم يتم استقبال شكاوانا، بعدها ذهبنا إلى مكتب العمل في الخفجي الذي أصدر خطاباً بالزام الشركة بإرجاعنا للدوام، وتم تسليمه لمندوب الشركة، لكن المدير العام رفض ذلك بحجة أنه قد صدر قرار فصلنا عن العمل.

لا تسجيل في التأمينات الاجتماعية

وأشار الغراب إلى أن من أبسط حقوقهم التي يطالبون بها تسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية، غير أن بعضاً منهم أمضى سنتين في الشركة دون أن يتم تسجيله في التأمينات، لافتاً إلى أن إدارة الشركة تعتذر إليهم عن ذلك بتعويضهم مادياً عن فترة التأخير، وأضاف «ليست لدينا إجازة سنوية ولا تعويض مادي عنها، ونعمل في شهر رمضان كغيره من الشهور دون احتساب أجر إضافي على الساعات».

التوقيع على الإنذار النهائي أو الطرد

من جهة ثانية، قال حمد العبد، الذي عمل في الشركة ثماني سنوات، إنه بدلاً من تنفيذ مدير عام الشركة لوعده إياهم بتعديل أوضاعهم والالتزام بتحقيق كامل مطالبهم، فاجأهم بإنذار نهائي طالبتهم بالتوقيع عليه أو طردهم من الشركة، مبيناً أنهم رفضوا التوقيع عليه، ما دفع إدارة الشركة إلى طردهم، وأشار إلى أن بعض الموظفين كانوا نائمين في مقر إقامتهم وأجبروا على الاستيقاظ والخروج من مقر الشركة، وقال «رغمنا على الطريق عند حقل منيفة في منتصف الليل، حتى إننا لم نتمكن من إيجاد وسيلة نقل توصلنا لبيوتنا، حيث كان عدداً كبيراً، ولم يتوقف أحد لاصطحابنا، وأضاف «نحن لا نطالب بغير إعادتنا إلى أعمالنا مع كامل حقوقنا الوظيفية».

عمل في البحر تحت ظروف مناخية قاسية

وبيّن العبد أنه لم يصلهم ما يؤكد فصلهم من عملهم، مشيراً إلى أنهم مازالوا مسجلين في نظام مكتب العمل بأنهم على رأس العمل، وأضاف «الأغرب أنهم قاموا بزيادة مرتباتنا في نظام التأمينات الاجتماعية بعد طردنا».

ولفت الموظفون المتضررون إلى أنهم طالبوا الشركة بتعديل ورفع مرتباتهم بسبب إلزامهم بالعمل في البحر تحت ظروف مناخية قاسية وفي مواجهة الأخطار، بخلاف زملاء لهم يعملون تحت ظروف أفضل في البر.

الشركة: توقفوا عن العمل فأنهينا خدماتهم من ناحيته، اتهم مدير شؤون الموظفين في الشركة رائد عبدالرضا، الموظفين المفصولين بتوقفهم عن العمل، وأفاد لـ «الشرق» بأن الإدارة خاطبتهم، وطلبت منهم إما أداء أعمالهم أو الخروج من موقع الشركة فرفضوا، فيما قررت الإدارة إنهاء خدماتهم نتيجة لذلك، وأضاف: «الموظفون عبروا عن استيائهم بطريقة خاطئة، وكانت هناك طرق أفضل يمكن سلوكها للوصول إلى حل لمشكلاتهم».

وبيّن أن القضية منظورة من قبل مختصين قانونيين، لافتاً إلى أن النتائج قد تكون في صالح الموظفين، مشيراً إلى أن عدد المتقدمين بشكاوى لمكتب العمل 77 موظفاً سعودياً من أصل 583 سعودياً في الشركة، إلى جانب 1103 موظفين مستقدمين، وأن وجودهم في مكتب العمل كان بهدف التحقيق معهم واستجوابهم على خلفية توقفهم عن العمل لعدة أسباب.

دوام رمضان كباقي الشهور وأقر عبدالرضا بعدم تسجيل بعض الموظفين في نظام التأمينات الاجتماعية، وقال «هناك بعض الموظفين لم يتم تسجيلهم بالخطأ أو بسبب تساهل من قبل الموظف المختص، وقمنا بتسجيل بعضهم بأثر رجعي، بينما وعدنا آخرين بتعويضهم مادياً».

أما عن الإجازة السنوية، فقال «نظام الشركة، وجميع شركات الحفر، تلزم موظفيها بالعمل أسبوعين ومن ثم يأخذون إجازة مثلهم، وأما الدوام في رمضان فهو كباقي الشهور».



نسخ دي في دي" لتوعية الخادمت

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/27/742348>

الرياض - وائل الدهمان

أنتجت المديرية العامة للدفاع المدني عدداً من الحلقات التوعوية لعاملات المنازل باللغة العربية والإنجليزية والهندية والماليزية والإندونيسية والأوردية والبنغلادشية، بالإضافة إلى حلقات مترجمة بلغة الإشارة وذلك بهدف تنمية وعي العمالة المنزلية النسائية في المملكة بالمخاطر المحتملة التي قد تحدث داخل المنزل والتصرف السليم في التعامل معها والتخفيف من أثارها والإلمام بكافة التدابير المنزلية الاحترازية للحيلولة دون وقوع الحوادث.

وأوضح مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد بن عبدالله التويجري أن الخطوة تأتي في إطار الحرص على نشر ثقافة السلامة بين فئات المجتمع السعودي بما في ذلك العمالة المنزلية، من خلال البرامج التي تتجاوز التوعية النظرية إلى التدريب العملي واكتساب مهارات التعامل مع الحوادث المنزلية.

الدوسري: ابنتي تعاني شللاً نصفياً.. أكملت

الابتدائية ولم يجدوا لها متوسطة حكومية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/02/27/742143>

الرياض - عابد الرشيد

طالب المواطن عبدالكريم محمد الدوسري، وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، بزيادة الاهتمام بالمعاقين، وتقدير ظروف أولياء أمورهم مادياً ومعنوياً، وقال الدوسري «لدي ابنة تبلغ من العمر 13 عاماً، تعاني شللاً نصفياً، وأكملت المرحلة الابتدائية في مدرسة المؤسسة العامة للمشلولين في حي عيشة في الرياض، وطالبونا بالبحث عن مدرسة متوسطة لعدم وجود مدرسة متوسطة حكومية تناسب حالة ابنتي، الأمر الذي اضطرني لإلحاقها بمدرسة خاصة علي حسابي بتسعة آلاف ريال، وأنا أعمل إدارياً في مدرسة ثانوية، وراتبي 5500 ريال، ولدي عديد من الالتزامات الأخرى، كإيجار البيت ومصروفات الأولاد، إضافة للمصروف الخاص بالإعاق، مثل الحفاظ والمطهرات التي تكلفني شهرياً حوالي 2200 ريال ومكافأة ابنتي من الشؤون الاجتماعية (800 ريال شهرياً إضافة لشرائي سرير نوم لابنتي لمعرفة بتأخر الطلب من قبل وزارة الشؤون.

طريقة التقييم

واستغرب الدوسري طريقة التقييم التي تتبعها الوزارة، وتساءل كيف قيموا حالة ابنتي ومنحوها هذه المكافأة دون أن يشاهدوا حالتها، وقال «من المفترض إحضار ابنتي، ومن ثم يشاهدون حالتها، ويقررون المكافأة، إضافة لمعاناتي أنا وزوجتي اليومية، فنحن بحاجة لشغالة، وطلبنا من الوزارة استقدام شغالة لتساعد ابنتي، وتفاجأنا أن الوزارة تدفع فقط قيمة الفيزا ألفي ريال، ولا تستقدم شغالة، وتساءل كيف برجل يمر بظروف مالية لا يعلم بها إلا الله، ويدفع قرابة ثمانية إلى تسعة آلاف ريال لمكتب استقدام لجلب شغالة؟».

سيارة خاصة

واسترسل الدوسري في عرض معاناته، قائلاً «طلبت قبل عام ونصف العام سيارة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، ولم أنحصل عليها حتى الآن، وفي كل شهر أذهب لمراجعة الشؤون الاجتماعية، ولا أعرف متى تصلني أو يعطونني وقتاً محدداً لتسلم السيارة، وليس هذا فقط، فقد طلبت كرسيًا متحركاً والآن لي قرابة شهرين، وأنا أنتظر الكرسي المتحرك، رغم أنهم عند طلبي قالوا لي «أسبوعان، وتحصل عليه» وأعطوني رقماً للاتصال لمراجعة معاملتي هاتفياً، ومع الأسف لا أحد يرد على الهاتف، واتصلت عدة مرات، لدرجة أنني ذهبت إلى الوزارة واتصلت على الهاتف للتأكد من أن الرقم صحيح، وتفاجأت بأن الهاتف يرن جوار الموظف، ولا يرد، فقلت للموظف يا أخي خاف الله، أنا أمامك، وأتصل عليك في الرقم الخاص بالمراجعين، ولا ترد علي! لينظر لي بنظرة غريبة ألزمتني السكوت؛ لأجل إنهاء معاملة ابنتي، ولم يخف الدوسري أنه طلب عدة مرات أن يذهب للمسؤولين في الوزارة؛ لمقابلتهم وشرح معاناته، ولكن طلبه قوبل بالرفض من قبل الموظفين.

بطاقة بلا ميزات

و تطرق الدوسري لبطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تصرف من الوزارة قائلاً «لا توجد مميزات في هذه البطاقة، فقط تكفيني شر قسائم المرور إذا وقفت لإنزال ابنتي، وهناك مميزات في البطاقة مثل تخفيضات تذاكر السفر، ومع الأسف هذه التخفيضات تمنح للأصحاء، فالطلاب وموظفو الحكومة يحصلون على هذه التخفيضات.

المتحدث لا يرد

الجدير بالذكر أن «الشرق» قامت بالاتصال بالمتحدث الرسمي في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي؛ لأخذ رأيه حول هذه القضية، وطلب إرسال «فاكس» للرد عليه، وتم إرسال «الفاكس» يوم الإثنين، ولم يتم الرد على الصحيفة.

اليوم

صندوق التنمية العقارية .. إعادة الحسم الشهري على المقترضين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013 م
<http://www.alyaum.com/News/art/73266.html>

واس - الرياض
يبدأ صندوق التنمية العقارية إعادة الحسم الشهري على المقترضين اعتباراً من شهر جماد أول 1434 هـ وذلك بعد انتهاء الفترة التي نص عليها الأمر السامي الكريم رقم أ / 18 وتاريخ 1432/3/20 هـ القاضي بإعفاء المواطنين المقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من (قسطين) لمدة عامين حيث تم إيقاف الحسم الشهري من رواتب المقترضين من الصندوق ابتداء من راتب شهر جمادى الأولى 1432 هـ ولمدة (24) شهراً.
وأهاب المتحدث الرسمي لصندوق التنمية العقارية حمود العصيمي بجميع المواطنين والجهات الحكومية والبنوك والقطاع الخاص بالتعاون مع الصندوق لتنفيذ الحسم مؤكداً على أن ما يتم تحصيله من القروض السابقة يعاد إقرضه لمواطنين آخرين ممن هم على قوائم الانتظار .



الهلal الأحمر: نصف المستشفيات يرفض الحالات الطارئة“ بدعوى إشغال الغرف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013 م
<http://alhayat.com/Details/487367>

الرياض - عبدالعزيز العطر
«لا توجد غرف شاغرة».. «لا توجد أسرة».. هكذا - كما يقول رئيس هيئة الهلال الأحمر الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز - تُعرض 50 في المئة من المستشفيات الحكومية في مناطق المملكة عن استقبال الحالات التي ينقلها إسعاف الهلال الأحمر. وقال الأمير فيصل لـ«الحياة»: «لا أتصور أنه يوجد مستشفى في المملكة لا يملك أسرة وغرفاً شاغرة على مدار العام، فالمفروض أن تذهب إلى مصلحة الزكاة إذا كان كلامهم صحيحاً»! وأعلن رئيس الهلال الأحمر أنه يجري إعداد فريق للإنقاذ في الكوارث الدولية تشارك فيه 7 فتيات سعوديات. (المزيد)
وكشف عن تلقي الهلال الأحمر موافقة وزارة العدل العراقية على زيارة الأسر السعودية لأبنائها المعتقلين في السجون العراقية، شريطة معاملتها بالمثل في تمكين الأسر العراقية من زيارة أبنائها المعتقلين في السجون السعودية، مشيراً إلى أن الهيئة رفعت المطلب العراقي إلى وزارة الداخلية السعودية.

ولفت إلى أن الهلال الأحمر يعمل على إعداد فريق مختص بـ«الكوارث والإغاثة الدولية» يضم سبع نساء سعوديات. وأوضح أن الفريق سيزاول أعماله نهاية العام الحالي. وأكد أن الهلال الأحمر لن يمنع توظيف السعوديات ما لم تتناف أعمالهن مع الشريعة.



أمانة جدة“ تبرأ من مسؤولية احتراق موظفين بسبب انفجار مولد كيماوي“

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://alhayat.com/Details/487302>

جدة - معاذ العمري

تصاعدت حادثة انفجار المولد الكيماوي الخاص بمكافحة حمى الضنك والتي أصيب على إثرها ثلاثة موظفين بجروح من الدرجة الثانية أخيراً، بعد أن تبرأت «أمانة جدة» من مسؤولية هذه الحادثة.

وكشف مدير إدارة الطوارئ والمكافحة المنزلية في أمانة جدة الدكتور سلطان القحطاني لـ «الحياة» أن موظفي «حمى الضنك» المصابين اتهموا الأمانة بعدم تدريبهم على أجهزة «الرش» ومكافحة الضنك، مؤكداً أن الأمانة عملت دورات تدريبية لجميع موظفي البرنامج حول كيفية استخدام الأجهزة وطريقة «الرش»، بيد أنها لم تمنحهم شهادات على الدورات التدريبية.

وبين الدكتور القحطاني أن الحالة الصحية للمصابين مستقرة بحسب إفادة مستشفى الملك فهد، وأن الحريق لم ينتج من عملية انفجار، إلا أن المبيدات الكيماوية لامست جهاز التشغيل ما أدى إلى الاشتعال المفاجئ أثناء الرش، موضحاً أن المبيدات والأجهزة المستخدمة في الرش سليمة من الأضرار وليست بها إشكالية، وعليها سندات تسلم من الأمانة بصحتها.

وحول إمكان التعويض المادي للمصابين، أفاد بأن الإدارات الأخرى في الأمانة هي من تتولى ذلك، وأن الإجازة المرضية تمنح للمصابين من مستشفى الملك فهد لمعرفة بحالتهم الصحية، مؤكداً عدم علمه بإيقاف برنامج مكافحة «حمى الضنك» أو استمراره.

من جهته، أكد المستشار القانوني عضو لجنة المحامين بالغرفة التجارية في جدة الدكتور عدلي حماد لـ «الحياة» أن الرعاية الصحية والطبية حق من حقوق موظفي «حمى الضنك» المصابين بحروق من الدرجة الثانية في انفجار «مولد» المبيدات الحشرية الكيماوي أثناء أداء عملهم، كما تلتزم الأمانة بتقديم الرعاية للمصابين لحين تعافيتهم من الحروق. وبين الدكتور عدلي أن المصابين من حقهم الترافع إلى ديوان المظالم ضد أمانة جدة، والمطالبة بالرعاية الصحية الكاملة المكفولة لهم إثر تعرضهم للإصابة بحروق أثناء أداء عملهم، والتعويض المادي عن الأضرار التي لحقت بهم، مضيفاً «بعض الجهات الحكومية بسلطة النظام تعتقد أن لديها حصانة من الترافع والتعويض، وقد تنتهم الأمانة الموظفين بسوء استخدام المبيد أو تعرضهم لمسبب للحريق، بينما يجب على المصابين الإفادة بالتقرير الصادر من الدفاع المدني الذي باشر الحريق وتحديد المسبب، وعند ممارسة أي ضغوط عليهم من جانب الأمانة فإن ديوان المظالم ينصفهم من الممارسات التعسفية بحقهم».

وشدد على أن التقصير في تقديم العلاج والرعاية الطبية للمصابين يقع على الأمانة وليس على المستشفى، إذ إن الحروق السطحية قد تتحول إلى حروق تشويهية ودائمة فتؤثر على المصابين نتيجة سوء الاهتمام والرعاية، لافتاً إلى أن الرعاية الصحية والطبية حق تكفله الأمانة لموظفيها، موضحاً أن مستشفى الملك فهد الذي عالج المصابين ليس جهة محايدة حتى تعتمد الأمانة على تقريرها الطبي في حين أن المصابين يشتكون من الإهمال.

وتابع «يجب على الأمانة أن تلجأ إلى مستشفى حكومي آخر لتشخيص حالات المصابين المتضررين من إهمال العلاج ومدى الرعاية الطبية اللازمة لهم، وفي ضوء تقريره الطبي تتخذ الأمانة الإجراء اللازم حتى لو كلفها الأمر تسفيرهم إلى خارج السعودية لاستكمال العلاج والرعاية الطبية»، مشدداً على ضرورة وجود شهادات تدريبية تفيد بتدريب الموظفين على استخدام أجهزة الرش، مع التأكيد على أهمية وجود تأمين صحي للموظفين ضد الخطر ووسائل السلامة.



45 موظفة في تأهيل المعوقين يطالبن بـ 1.5 مليون ريال

تعويضات عن المستحقات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م
<http://alhayat.com/Details/487272>

الدمام - ياسمين الفردان
أرجأت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في الدمام، قضية 45 موظفة يعملن في «الجمعية الخيرية لتأهيل المعوقين»، في المنطقة الشرقية (مجمع الأمير سلطان للتأهيل)، إلى 17 من جمادى الآخر المقبل. وكانت الموظفات، تقدمن بداية العام الماضي، بشكوى ضد الجمعية، للحصول على مستحقاتهن عن السنوات الماضية، ولتثبيت حقوقهن في الأعوام المقبلة.

وقدم محامي الموظفات في الجلسة التي عقدت الأحد الماضي، بياناً تفصيلياً بالاستحقاق المادي المتخلف لكل موظفة على حدة، بحسب طلب القاضي في الجلسة السابقة، إضافة إلى تقديم مستندات مؤيدة للدعوى، من عقود عمل، وقرارات تعيين تختص بالموظفات، اللواتي طالبن بتعويض مستحقاتهن التي بلغت 1.5 مليون ريال، إضافة لمطالبهن بتثبيت «حقوقهن المستقبلية». وأبدت الموظفات الـ 45 تفاؤلهن بنيل مطالبهن، التي «تستند إلى نظام العمل، كحق شرعي». فيما دعا القاضي، ممثل الجمعية، أثناء الجلسة إلى «معالجة الوضع الوظيفي للموظفات، ومحاولة إيجاد طريقة في اتخاذ قرار حاسم، من شأنه معالجة النزاع القائم بين الطرفين، بطريقة ودية، حفاظاً على مصلحة العلاقة العملية بينهما»، بحسب ما جاء على لسان المحامي.

وعن تفاصيل الجلسة الثانية ذكر محامي الموظفات بدر الجعفري، إلى «الحياة»، أن «القاضي طالبنا في الجلسة الأولى، بتقديم بيان تفصيلي بالمطالبات، مفصلة بالأرقام والأسماء. ويشمل ذلك العلاوات المتأخرة التي لم يتم صرفها، أو الرواتب المفترضة لعام 1434 هـ، وبدل السكن، والنقل، وباقي المستحقات. كما طلب منا تقديم المستندات المؤيدة لدعوانا، من عقود عمل، وقرارات تعيين الموظفات، فيما طالب الجمعية، بتقديم جواب على دعوانا». فيما طالب المحامي أثناء الجلسة بـ «دفع مستحقات الموظفات عن الفترة الماضية، والتي تبلغ 1.5 مليون ريال، بعد تقديم بيان تفصيلي حول كيفية احتساب تلك المستحقات لكل موظفة على حدة». وأضاف أن «جواب المدعى عليها (الجمعية)، أجل حتى الجلسة المقبلة، بطلب منهم، لتقديم جواب يتضمن طلباتهم كافة».

وتوقع الجعفري، أن يحدد جواب الجمعية نتيجة الجلسة المقبلة، مؤكداً أن «مطالب الموظفات تستند على نظام العمل. وفي حوزتنا المستندات المؤيدة لذلك»، مستدركا «ربما تقدم الجمعية حلاً يمكن الموظفات من الحصول على حقوقهن، ما يحسم الخلاف في المسألة»، نافياً تعرض الموظفات لأي «مضايقات» من قبل مسؤولي الجمعية بعد رفع القضية، «لم يردني شكوى من الموظفات فيما يتعلق بذلك». وأضاف أن «ممثل الجمعية في المحكمة تميز بالمهنية والاحترام الشديد في تعامله مع القضية». وعلق على إمكان فرض تسوية تتعلق بحصول الموظفات على حقوقهن كاملة، أو الوصول لطريقة «مرضية» تحسم النزاع بين الطرفين، بعيداً عن أروقة القضاء بقوله: «الأمر يخص الموظفات أنفسهن، ومهمتي تتجسد في المطالبة بالحق، وليس من حقي قبول تسوية ما، أو فرض رأي معين قبل عرضه على أصحاب الحق. وإن راجعت الجمعية موقفها، واتخذت موقفاً إزاء مطالبات الموظفات، كحق من حقوقهن، فربما يقبلن بالأمر».

واستغرب المحامي، المبلغ المستحق للموظفات بقوله: «لم أكن على علم بمبلغ المطالبة، ولم أتوقع أنه سيصل للمليون أساساً»، نافياً أن يكون قد ورده اتصال من الجمعية لتسوية النزاع القائم بين الطرفين، «لن أسعى لتسوية الخلاف مع

الجمعية بدون توجيه صريح من الموظفين، وبحسب الاتفاق مع المنسقين الرسميين للمجموعة، ما هو مبرم في العقد»، لافتاً إلى أن «مبادرته متوقعة حال عرضت الجمعية الاجتماع معه لحسم القضية، ولنقل ما سيدور بين الطرفين، ليصب القرار في نهاية المطاف لموكلاته». وقال: «مهمتي كمحام؛ مساعدة المحكمة في إظهار الحق».



بعد تشكيله الجديد بمشاركة 30 سيدة سلم رواتب هيئة الري وحوافز موظفي «الزكاة» أول اختبار لشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130227/Con20130227576312.htm>

محمد الغامدي (الرياض) يصوت مجلس الشورى يوم الأحد المقبل على اعتماد سلم رواتب لموظفي هيئة الري والصرف وتحديث وتطوير اللائحة الإدارية والمالية بالهيئة. كما يصوت المجلس في اليوم التالي (الاثنين) على توصيات مصلحة الزكاة والدخل المتضمنة دراسة منح موظفيها حوافز مالية كافية وربط ذلك بما يتحقق للمصلحة من تحصيلات. ولأول مرة سيضع أعضاء وعضوات المجلس أيديهم على جهاز التصويت بـ (نعم أو لا) في التوصيات التي يتم طرحها قبل رفعها للمقام السامي. وتتضمن الموضوعات التي سيناقشها المجلس يوم الأحد المقبل تقارير عن اتفاقية مع المنظمة الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية المتعلقة بتخصيص الترددات، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، وهيئة المواصفات والمقاييس، ومكتبة الملك فهد. فيما يناقش المجلس يوم الاثنين تقارير هيئة الكهرباء والتنظيم المزدوج، وهيئة الاتصالات، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الغذاء والدواء.

مواطنون ومستفيدون من القرار لـ عكاظ:

مضاعفة إعانة المرضى يلامس نفقات الأسرة السعودية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130227/Con20130227576320.htm>

محمد الجاسر (بريدة)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)، عبدالحالوق ناصر الغامدي (الباحة) ثمن عدد من المواطنين والمرضى والمرافقين قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مضاعفة النفقات التي تصرف للمرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم، وتعزيز بند العلاج في ميزانيات القطاعات الصحية الحكومية المتعلقة بنفقاتهم، منوهين بهذه اللفتة التي تجسد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين واهتمامها المتواصل بتوفير سبل الراحة للمواطنين، وسعيها الدائم لتلمس احتياجاتهم، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه الأسرة السعودية في ما يتعلق بالعلاج.

«عكاظ» التقت عددا من المواطنين الذين عبروا عن فرحتهم بهذا القرار، حيث قال المواطن أحمد الشمري إن القرار يلامس معاناة المرضى ومرافقيهم، وسيكون خير معين لهم في حل مشاكلهم المادية، فيما وصفت المواطنة حصة محمد القرار بالإيجابي في ظل ارتفاع تكاليف العلاج الحالية. ويروي المواطن محمد حسن علي القرني أن لديه طفلا عمره شهران سيتم تحويله من مستشفى الملك فهد في الباحة إلى الرياض وسيستفيد من هذه الإعانة.

وذكر المواطن محمد العسيري (مرافق مع والده بأحد مستشفيات العاصمة المقدسة) أن قرار رفع الإعانة أتى في وقته المناسب في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة عامة والعلاج بصفة خاصة. وأعربت أم علي (مريضة) عن أملها في أن يتعاون الجميع في وزارة الصحة والشؤون الصحية في المناطق على تنفيذ القرار؛ حتى يتمكن المرضى ومرافقهم من الاستفادة من هذه الإعانة. إلى ذلك، ثمن مساعد المدير العام للصحة العامة للشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالحفيظ بن معروف تركستاني أهمية القرار في التخفيف من وطأة المرض على المرضى، فيما نوه المساعد للصحة العامة في العاصمة المقدسة الدكتور سري بن إبراهيم عسيري بالقرار في التخفيف من معاناتهم المادية. وأكد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الصحي والمتحدث الرسمي لصحة القصيم محمد الدباسي أن الحكومة أولت المرضى خدمات علاجية ومالية إضافية، بحيث تؤمن لكل مريض ومرافق يحتاج للعلاج في غير منطقتهم أو خارج المملكة مصاريف تساعد على الإعاشة والتنقل والسكن، وذلك في إطار عنايتها بتأمين العلاج لأبنائها المواطنين. وكان القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء، في جلسته، يوم أمس الأول، رفع الإعانة من 150 إلى 300 ريال لكل من المريض والمرافق يوميا إذا كان يعالج خارج المنطقة التي يقيم بها، ومن 300 إلى 600 ريال لكل من المريض والمرافق يوميا إذا كان يعالج خارج المملكة.

"الأمان الأسري": 38% من حالات العنف.. "نفسية"

1919.. هاتف مجاني لبلاغات "تعذيب الأطفال" يستقبل ألف مكالمة شهريا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134983&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كشفت المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري، واستشاري الأمراض الباثية والمعدية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض مها المنيف لـ"الوطن" أن أكثر حالات العنف انتشارا نفسية بنسبة 38%، وأقلها الجنسي بنسبة 5%، مشيرة إلى أن هذه النسب ظهرت بعد إجراء دراسات على مايقارب 17 ألفا من مختلف فئات المجتمع. وأضافت أن "هناك خطا خاصا للتبليغ عن حالات إيذاء الأطفال، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وهو " 1919"، وبلغ معدل المكالمات التي يتلقاها الخط ألف مكالمة في الشهر، مشيرة إلى توفر الأخصائيات الاجتماعيات المؤهلات للرد على كافة الاستفسارات بهذا الصدد.

جاء ذلك على هامش الاحتفال باليوم العالمي للأخصائي الاجتماعي بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني بجدة، والذي نظمت من خلاله ندوة بعنوان "أهم المستجدات والمتغيرات في مجال العنف الأسري" بفندق إنتركونتيننتال أمس، بحضور مدير عام التشغيل بالشؤون الصحية بالحرس الوطني عبدالله العماري، وعدد من الاستشاريين والأخصائيين الاجتماعيين من داخل المملكة وخارجها.

وأكدت المنيف أن ارتفاع نسبة التبليغ عن حالات العنف في المملكة يعود لزيادة الوعي، مشيرة إلى أن جميع القطاعات تؤدي دورها تجاه هذه القضية، سواء القطاعات الصحية أو الاجتماعية، مطالبة بتفعيل دور الجانب الأمني في هذا الجانب، مشيرة إلى أن 30% من حالات العنف تتحول للقطاع الأمني، و70% منها تتحول لإصلاح ذات البين.

وركز المتحدثون على عدة نقاط أساسية، منها الحاجة الى استراتيجية وطنية لوقف العنف، تركز على موقف الشريعة منه، والأنظمة والتشريعات المحلية الخاصة بحماية المرأة، إلى جانب تفعيل دور الأخصائيين المهنيين في إدارة الحالات، والتركيز على المرتكب ضد المسنين بين القيم والتشريعات، وإيذاء ذوي الاحتياجات الخاصة.

ودعا الحاضرون إلى تفعيل الآليات المتبعة للكشف عن العنف في المدارس والجامعات، وتم خلال الندوة عرض آلية إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة للتعامل مع قضايا الإيذاء الأسري، كما تم عرض فيلم وثائقي عن إدارة الخدمة الاجتماعية، وتكريم المتحدثين، والهيئات، والإدارات والمؤسسات المشاركة.

من جهته أكد مدير عام التشغيل بالشؤون الصحية للحرس الوطني عبدالله العماري أن الخدمة الاجتماعية تجاوزت في الوقت الراهن مظهرها الطبقي باقتصارها على خدمة الفئة الفقيرة من المجتمع، وامتدت إلى جميع الفئات والطبقات على أسس ومبادئ علمية.

وقال إن "الهدف الأساس للخدمة الاجتماعية هو تنمية التواصل عن طريق البحث عن القوى والعوامل التي تحول دونه مثل المرض، والحرمان، والبطالة، والتي تحد من قدرات الفرد والمجتمع على بناء مجتمع صحي سليم.

وأوضح العماري أن "فلسفة الخدمة الاجتماعية تعتمد على مبدأ الإيمان بقيمة الفرد، وحقه في ممارسة نشاطه الاجتماعي في محيطه الأسري أو مجتمعه ككل، مشيرا إلى أدوارها المتعددة، الوقائية والعلاجية والتنموية".

وقال إن "الدور الوقائي يعتمد على إيجاد السبل والاستراتيجيات وأسس السلوكيات الصحيحة بين أفراد المجتمع، للوقاية من الوقوع في المشكلات والممارسات الخاطئة التي تؤدي لمجتمعات ضعيفة على مستوى الأسرة أو الحي أو المدينة أو الوطن، أما الدور العلاجي فينطلق من دراسة أسباب المشكلات الفردية، والاجتماعية، والسلوكية، وإيجاد الحلول لها مثل

الإدمان، والجريمة، والتدهور الأخلاقي"، مشيراً إلى استخدام المكونات الاجتماعية الأساسية للفرد للمساعدة على العلاج، أو كما يطلق عليه التأهيل الاجتماعي للفرد.

وأضاف أن الدور التنموي يتعدى دور الوقاية والعلاج، إلى التطوير، وتزويد الفرد والمجتمع بسبل الارتقاء إلى مستويات أفضل. في الوقت الذي شكاه فيه 120 من خريجي الامتياز في كلية ابن سينا للعلوم الطبية بجدة من تأخر صرف رواتبهم لمدة تسعة شهور متتالية، قالت مصادر مطلعة بوكالة وزارة التعليم العالي (فضلت عدم ذكر اسمها) "إن صرف رواتب الخريجين يكون وفق نظام معتمد بالتسلسل المجدول، وتلتزم الوزارة بذلك دون أي إهمال".

بالمقابل، أكد مدير قسم القبول والتسجيل بالكلية مشعل الحربي لـ"الوطن"، أن سبب تأخر صرف رواتب خريجي الامتياز يعود إلى تأخر اعتمادها من وزارة التعليم العالي. وقال: "خريجو الطب دفعتان، منها دفعة الطب البشري أنهوا تدريب ستة أشهر، فيما أنهت دفعة طب الأسنان سبعة أشهر، ويستحق الخريجون الذين أنهوا ستة أشهر صرف الرواتب، وخاطبت الكلية الوزارة باعتبارها الجهة المسؤولة عن دفع رواتب الطلاب والطالبات، إذ إن الوزارة تشرف على صرف رواتب نحو 14 كلية أهلية". من جهتهم، أعرب الخريجون والخريجات في شكوى موجهة إلى وزارة التعليم العالي والكلية عن استيائهم لتأخر صرف رواتبهم للشهر التاسع، إذ قالت المتحدثة باسم الخريجين والخريجات (فضلت عدم ذكر اسمها): "خاطبنا إدارة الكلية بسرعة صرف رواتب أطباء الامتياز نظراً لتأخرها عن الموعد المحدد لها وهو الصرف كل خمسة أشهر". وأضافت: "الخريجات يتكبدن مصاريف إضافية منها الانتقال والجلوس لدوام الشفقات والعمل لدوام 24 ساعة متواصلة، بالإضافة لدفع رسوم اختبار الهيئة الطبية والبالغ 2800 ريال، والذي يتكرر لأكثر من مرة في العام".

وذكرت أن بعض الطالبات يتكبدن مصاريف المواصلات التي تصل إلى 1800 ريال شهرياً، ولهذه الأسباب اضطرن لرفع شكوى للكلية، وأخرى لوكالة التعليم الأهلي بوزارة التعليم العالي ويمثل أغلب الطلبة من فئة الأيتام والمغتربين عن مدينة جدة. وأفادت أن 30% من الخريجات اللواتي يقطن في الشرقية والمدينة والطائف ترهقن تكاليف المعيشة في جدة، حيث تتحمل كل طالبة دفع قيمة الإيجار بسكن الكلية بما يقارب 16 ألفاً للسكن في غرفة مفردة سنوياً، زيادة على مصاريف الأكل التي تتحملها الطالبة المغتربة، ويتحمل الأهالي الإنفاق على أبنائهم بما يرقق ميزانية الأسرة.

وفي لقاء مع أحد أطباء الامتياز، والذي (فضل عدم ذكر اسمه) أيضاً، بين أنه و 20 من زملائه مقيمين أجنب درسوا بالكلية، وألزم الكلية كل الوافدين من الدارسين دفع 330 ألفاً خلال دراسة استمرت لست سنوات، كي يستطيع أن يحصل على شهادة التخرج وسنة الامتياز التي تحتسب سنة عمل. ويتابع قائلاً: "لكن لجأت إدارة الكلية إلى إلزام كل طالب بدفع 45 ألف ريال لسنة سابعة امتياز، ويتحمل الطلبة المغتربون تكلفة العيش في شقق العزاب والإنفاق على الأكل والمواصلات، وجل ما نطلبه رد مبلغ الـ45 ألف ريال واحتساب سنة الامتياز ضمن المصروفات".

وأوضح طبيب آخر (فضل عدم ذكر اسمه) أن الكلية وقت التعاقد وقعوا عقد التدريب بالامتياز مجاناً، وبعد التعاقد تفاجؤوا بطلب إدارة الكلية بدفع سنة الامتياز، قائلاً: "صرف رواتب خريجي الكليات الأهلية من طلبة الامتياز أمر ملزم ويجب الالتزام به وعدم المماطلة، وأن تخضع إدارة الكلية لمتابعة دائمة وحثيئة من وزارة التعليم العالي".



”الصحة”: وضع رهام مستقر.. وعائلة المتبرع تخضع للعلاج

النفسي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134986&CategoryID=3

جازان، أبها: محمد الحكمي، الوطن

في الوقت الذي ما زالت الشؤون الصحية في جازان تجري فيه فحوصات على عائلة المتبرع بدم ملوث بالإيدز إلى الطفلة رهام الحكمي والمخالطين له، كشفت مصادر مقربة من عائلة المتبرع أن عائلته تنوي إخضاعه للعلاج النفسي وذلك بعد تدهور حالته النفسية والصحية بشكل كبير خلال الأيام الماضية. وقالت المصادر لـ"الوطن" إن المتبرع ما يزال يرفض الحديث عن موضوع إصابته بالمرض، ولم يتقبل حتى الآن فكرة أنه مصاب وأنه أدخل ضمن قائمة الممنوعين

من التبرع بالدم. وأشارت إلى أن عائلته تعيش وضعاً نفسياً عصبياً خاصة بعد معرفتها بالقضية وعدم قدرتها على التعامل مع حالة المتبرع خاصة من الجانب النفسي ما دفعها للتفكير في علاجه نفسياً.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني أمس أن الوضع الصحي للطفلة رهام مستقر حالياً وأن مركز الأبحاث في مستشفى الملك فيصل التخصصي يواصل متابعة حالتها بالاستعانة بأكثر من 3 مراكز عالمية متخصصة في أبحاث الإيدز.

وقال مرغلاني إن رهام تخضع لعناية وفحوص مستمرة وذلك لضمان عدم انتكاس حالتها الصحية خاصة أن الفيروس الذي نقل إليها غير نشط حسبما أكد وزير الصحة في لقاء تلفزيوني الأسبوع الماضي.

من جانبها، قالت والددة رهام لـ "الوطن" إن ابنتها تتلقى حالياً رعاية كبيرة من كل أوساط المجتمع، وإن غرفتها بتخصصي الرياض لا تكاد تخلو من الزوار خاصة من المسؤولين والفنانين والمشاهير. كما أكدت أن عدداً من القنوات الفضائية الخارجية والبرامج الشهيرة قامت بعمل لقاءات معها. وكان آخر زوار رهام من المشاهير الفنان فايز المالكي الذي زار رهام وقدم إليها الهدايا وتعاطف مع وضعها حسب ما ذكره في صفحته على موقع "تويتر".

أما والد رهام فأكد أنه تم توكيل المحامي إبراهيم الحكي رسمياً ليرافع في القضية التي ستقيمها العائلة ضد وزارة الصحة وجميع المتسببين والمقصرين في القضية.



نزاهة تنتقد "صحة حائل" .. وتتهمها بتجاهل "مستشفى بقاء"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135008&CategoryID=5

الرياض: الوطن

أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أنها خاطبت وزارة الصحة لإجراء التحقيق العاجل في مخالفات وملاحظات وقصور ونواقص في مستشفى بقاء العام بمحافظة بقاء بمنطقة حائل، مشيرة إلى أنها تابعت ما نشر عن تردّي الأوضاع الصحية به نتيجة عدم جاهزية طاقم التمريض، ونقص في عدد الأطباء وموظفي المختبر، وعدم تجاوب الشؤون الصحية بتوفير متطلبات المستشفى، وكذلك تعطل المشاريع.

وأضافت الهيئة في بيان على لسان مصدرها أمس أنها كلفت اثنتين من منسوبيها بالشخص على مستشفى بقاء العام وتفقد وضعه وتبين أنه مكون من مبنيين، مبنى قديم يضم أقسام تنويم المرضى، ومبنى آخر جديد للعيادات، فيما تبلغ سعة المستشفى السريرية "50" سريراً، إضافة إلى 11 سريراً بقسم الطوارئ و 10 أسرة بالمركز الكلوي، وسرير واحد للعزل، ويعمل بالمستشفى 30 طبيباً، وأنه بحاجة إلى استشاري نساء وولادة حسب ما أفادت به إدارة المستشفى.

وأوضحت أنه تبين للهيئة وجود طبيب واحد في بعض التخصصات، وفي حال تمتعه بإجازة، أو مغادرته المستشفى لأي سبب، تغلق العيادة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد بالمستشفى وحدة عناية مركزة، مما يعني عدم استقبال الحالات الحرجة، بل تحويلها إلى مستشفيات مدينة حائل، فضلاً عن أن ذلك يضعف من قدرة المستشفى على تقديم الخدمة لأصحاب الحالات الطارئة، إضافة إلى عدم وجود مستودع للمستشفى كما أن عقد صيانة ونظافة المستشفى منته منذ 11 / 7 / 1433، وتم التمديد للشركة بنظام الشراء المباشر لمدة عام دون أن يتم طرح العقد في مناقسة عامة قبل انتهائه، فيما أبرمت الوزارة عقداً مع شركة أخرى، لصيانة الأجهزة الطبية بمستشفيات منطقة حائل، من بينها مستشفى بقاء.

وأوضحت الهيئة أنه تبين لها أيضاً أن الوزارة أبرمت عقداً لتوريد وتجهيز "50" مستشفى بشبكة الحاسب شاملاً الأجهزة بمختلف المناطق، مع إحدى الشركات المحلية، ومنها مستشفى بقاء العام، وقد تم تخصيص غرفة، لتجهيزها وتمديد نقاط للشبكة، وتم عمل "80" نقطة بمستشفى بقاء العام ومنذ فترة طويلة والغرفة خالية، حيث لم يتم تنفيذ المشروع، علماً بأن العقد انتهى بتاريخ 5 / 5 / 1433.

وبينت "نزاهة" أن الوزارة تعاقدت مع إحدى الشركات لتوريد " 64" جهازا لمشروع تجهيز غرفة لوحدة الطاقة المستمرة، وهذا النظام يلزم توفره في "المختبر، والعناية المركزة، والعمليات"، واستلم المستشفى هذه الأجهزة بتاريخ 15/ 8/ 1431، إلا أنه لم يتم تركيبها أو تشغيلها حتى تاريخ زيارة الهيئة، فيما تبين أن إدارة المستشفى قامت بتخصيص "4" غرف للعزل منها غرفتان للرجال، وغرفتان للنساء، فيما تعاقدت الشؤون الصحية بالمنطقة مع إحدى الشركات، لتجهيز هذه الغرف بما تحتاجه، وقامت الشركة بمعاينة المكان منذ سنتين، إلا أنه وحتى تاريخ زيارة الهيئة لم يتم تنفيذ المطلوب.

واستطردت الهيئة بأن المستشفى لا توجد به شبكة تمديدات غازات طبية مركزية ويعمل حاليا على الأسطوانات مما يعرض حياة المريض للخطر، لا سيما في حال عدم تعبئة الأسطوانات نتيجة إهمال أو تقصير أو سهو، فضلا عن عدم وجود جهاز أشعة مقطعية، رغم أن المستشفى بحاجة ماسة له، خصوصا في حالات الحوادث المرورية، وعدم وجود نظام استدعاء للممرضات، بالإضافة إلى حاجة مركز الغسيل الكلوي بالمستشفى إلى توسعة، حيث إن محطة المعالجة تستطيع تشغيل "70" جهازا لغسيل الكلى، مشيرة إلى أن الهيئة خاطبت وزارة الصحة للتحقيق العاجل فيما أشير إليه من مخالفات وملاحظات وقصور ونواقص، والعمل عاجلا على توفير احتياجات المستشفى ليتمكن من تقديم الخدمة العلاجية للمواطنين في محافظة بقاء وضواحيها بالمستوى اللائق.



موظفو "حماية المستهلك" بلا رواتب

التويم يرد على "الوطن" بـ "هذا مو شغلكم"!

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=135120&CategoryID=2

الرياض: نايف العصيمي
دخل موظفو جمعية حماية المستهلك نفق أزمة الرواتب، إذ تأخرت الإدارة المالية في الجمعية في تسليمهم مستحقاتهم للمرة الثانية على التوالي، لمجموعة من الأسباب، لكن رد رئيسها الدكتور ناصر التويم في تصريح إلى "الوطن" أمس بعبارة "هذا مو شغلكم"، متهمًا الصحيفة بعدم تقديرها أوضاع الجمعية - على حد وصفه -، في حين برر تأخير الرواتب في المرة الأولى بعدم تسلمهم مستحقاتهم من الغرف التجارية الصناعية، إضافة إلى العبء الذي شكلته القناة التوعوية التي افتتحتها الجمعية مؤخرا، والتي توقفت عن البث "موقتا".

الكل يسأل ولكن لا أحد يجيب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130227/Con20130227576448.htm>

علي عايض عسيري

تقدم بعض الجهات الحكومية وكذلك الخاصة لمنسوبيها في بلادنا خدمة طبية متكاملة إيماناً منها بأهمية الرعاية الطبية للموظف وأسرته وكون تلك الرعاية تحقق لذلك الموظف أماناً نفسياً كبيراً يشعر من خلالها بوجوده وضرورته وخدمته للجهة التي يعمل تحت مظلتها عندها يتفرغ ذلك الموظف للمهنة والوظيفة والمسؤولية التي أوكلت إليه فيبدع فيها ويتميز ويقدم لها كل جديد.

تقدم وزارة الداخلية وكذلك وزارة الدفاع والطيران وكذلك الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة لمنسوبيها خدمة طبية راقية تجنبهم مشكلة اللف والدوران والبحث والاستقصاء عن مكان مناسب يعالج أوجاعهم وأمراض أفراد أسرهم فلا نجدهم يتزاحمون عند أبواب أطباء المستشفيات الحكومية ولا يتقاتلون على أرقام الدور الطويلة داخل أقسام الطوارئ والمستشفيات الحكومية التي تكثر فيها الأخطاء الطبية كنتيجة طبيعية لكثرة أعداد المراجعين والمرضى من كلى الجنسين ولا نجدهم يقضون الساعات تلو الساعات والمواعيد تلو المواعيد في انتظار وجود أسرة شاغرة تحتضن أجساد مرضاهم. الموظف المدني يعاني وكذلك المعلم يعاني ويعاني الأمرين ولا أحد يجيب، الكل يسأل ولكن لا مجيب متى يتم تطبيق فكرة ومشروع التأمين الطبي والصحي على الجميع منذ فترة بعيدة ومشروع التأمين الطبي على موظفي ومنسوبي القطاع الخاص ساري المفعول أما تلك الفئة من موظفي قطاع الحكومة فيهم أكثرهم إن لم يكن كلهم على الوجوه وينفقون كل ما تحتهم وكل ما فوقهم على علاج أمراضهم وأمراض أفراد أسرهم.

نوقش التأمين الصحي عدة مرات وخرج الجميع بنتيجة واحدة وهي المعارضة لست أعلم سر تلك الممانعة. الكل يسأل ولا أحد يجيب، لماذا لا يتم إدراج أولئك الموظفين تحت خدمة ذلك التأمين فهم مواطنون بالدرجة الأولى والأخيرة ولا أحد يطالب بعلاجه بالمجان فإما أن يتم صرف بدل علاج لكل موظف وموظفة أو يتم استقطاع مبلغ سنوي أسوة بغيره من موظفي القطاع الخاص ويعالج نفسه وزوجته وأبنائه وبناته ووالديه على حساب ذلك التأمين.

التوظيف الحكومي.. تنافس غير متكافئ مع القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/27/article_735030.html

أ.د. محمد إبراهيم السقا

نشرت "الاقتصادية" تحقيقاً حول تسرب موظفي المصارف المحلية نحو القطاع الحكومي، لعدة أسباب، أهمها التوسع في وظائف القطاع الحكومي وارتفاع الرواتب فيه، فضلاً عن المزايا الأخرى للعمل في القطاع الحكومي مثل الاستقرار والأمان الوظيفي، وهي أهم مصادر الضغوط التي يتعرض لها موظفو القطاع الخاص. حينما تنشأ منافسة بين القطاعين الحكومي والخاص حول المهارات من العمالة الوطنية، فإن القطاع الخاص دائماً ما يكون الخاسر في هذا المجال، حيث يسحب القطاع الحكومي البساط من تحت قدمي القطاع الخاص بسهولة، ويخسر القطاع الخاص كوارده المنتجة، لتتحول إلى وظائف في القطاع الحكومي، غالباً ما تكون إنتاجيتها منخفضة، فيكون الأثر الصافي في الاقتصاد القومي سالباً. أسباب تفضيل العمل الحكومي معلومة، بصفة أساسية ارتفاع مستوى الأجور في القطاع الحكومي عن القطاع الخاص، وانخفاض عبء العمل بشكل عام، والترقيات الأوتوماتيكية، وقواعد العمل الأكثر مرونة، فضلاً عن الواجهة الاجتماعية التي تضفيها الوظيفة الحكومية على العامل فيها. لهذه الأسباب تفضل العمالة الوطنية الانتظار ولو لسنوات حتى تحصل على الفرصة المناسبة للعمل في القطاع الحكومي. ولمعالجة هذا الوضع ينبغي العمل على تضيق الفجوة في الرواتب بين القطاعين الحكومي والخاص، والحد من الامتيازات الأخرى للعمل في الحكومة، وتحويل جانب من هذه الامتيازات للعاملين في القطاع الخاص، حيث يشجع ذلك العمالة الوطنية على العمل فيه، وحتى يتمكن القطاع الخاص من أن يلعب الدور الرائد في توظيف العمالة الوطنية.



كيفية تكفل بمتابعة حقوق المكفوفين القانونية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/02/26/article813154.html>

د. زهير فهد الحارثي

حرية الرأي تعني أن تكون قادراً على التعبير عن افكارك بالكلام او الكتابة او أي طريقة اخرى يمكن من خلالها معرفة رأيك. وقد أصبحت تلك الحرية من صميم الحقوق والحريات التي تنادي بها المنظمات الحقوقية بدليل تضمينها في الاتفاقات والمواثيق الدولية. غير انه عادة ما يثور تساؤل حول ما اذا كان لها حدود مرسومة يُمنع تجاوزها؟ هذه النقطة ربما كانت ولا زالت الأكثر جدلاً والتي لا تلبث ان ينقسم حولها كثيرون. وإن كان الجميع متفقاً على ضرورة حرية التعبير ولكن الاختلاف الذي ينشأ يكمن تحديداً في: إلى أي مدى يمكن ان نصل إليه؟!

قبل أكثر من ثلاثة قرون اصدر البرلمان البريطاني "قانون حرية الكلام في البرلمان" ثم جاءت الثورة الفرنسية عام 1789 لتتص على "أن حرية الرأي والتعبير جزء أساسي من حقوق المواطن"، وبعد ذلك بعشر سنوات اعتبرت الحكومة الفدرالية الاميركية معارضتها جريمة يعاقب عليها القانون بعدما حذفت مادة تنص على حق التعبير فضلا عن انه "لم تكن هناك مساواة في حقوق حرية التعبير بين السود والبيض".

على أي حال تكشف هذه عن مدى تعقيد هذه المسألة عبر العقود الماضية لاسيما بعد التحولات الثقافية والفكرية ودور الاديان وتركيبية المجتمعات بأعراقها وطوائفها.

كانت حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي الحديث قد صدرت من خلال المخاض الفكري الموهول في القرن السابع عشر وتبلورت تحت منظومة مفهوم العلمانية، في حين انها صدرت في الإسلام من خلال النص القرآني والحديث الشريف، فالشريعة الإسلامية جاءت بأحكام شمولية وثابتة، مرسخة مفاهيم العدل والتسامح والإخاء والمساواة.

جعل الإسلام لحرية الرأي والتعبير قيودا وبضوابط شرعية، بحيث انها لا تتجاوز الآداب والأخلاق، الا ان هناك من المتطرفين من استغل مسألة حرية الرأي والتعبير بطريقة خاطئة وكارثية ترتب عليها إزهاق ارواح وضاياع ممتلكات. ومع ذلك نقول إن غاية الاديان والقوانين الوضعية واحدة في هذه الجزئية تحديدا رغم اختلاف المرجعية والظروف التاريخية.

لقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل سنتين عاما والذي تولدت منه أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وعهد دولي، ليبلور مفهوم عالمية حقوق الإنسان؛ حيث نصت المادة الثالثة منه القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

غير انه في ظل هذا التسارع المحموم للمتغيرات، فضلا عن الانفجار المعلوماتي الموهول، أصبحنا لا نستغرب خروج اصوات متطرفة ذات آراء وأفكار شاذة تتنافى مع النفس البشرية السوية رافضة مبدأ التعايش مكرسة حقدتها على الإنسانية ومنها ما يتعلق بازدراء الاديان والتعرض للرموز الدينية والمقدسات.

وأقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها خطوة استفزازية تعصبية هدفها إثارة الكراهية والتفرقة وإذكاء الصراع والتمييز لدفع الطرفين إلى مواجهة، وعلى بقاء هذا العالم عرضة لصراعات عرقية ودينية بدليل أن قضية الصراع الحضاري كانت وما زالت مطروحة في الساحة منذ الحروب الصليبية، ولذلك فمسألة التوتر الديني تحظى اليوم باهتمام منقطع النظير.

ولذا بات من الضرورة بمكان إعادة النظر بجدية وبقراءة جديدة لتحديد معالم إطار المفاهيم لمعنى الحرية والحق في إبداء الرأي، لأنه ليس من المقبول عقلا ولا منطقاً أن يُقدم أشخاص نكرة من أي طرف كان على إيقاع حكومات وشعوب في فخ مواجهات وصراعات، بدعوى أن الدستور يكفل حرية التعبير بغض النظر عن تداعياتها السلبية على الأمن

والاستقرار فهل حرية الرأي يجب أن تكون مطلقة أم هي نسبية، وهل يفترض تقييدها في مسائل معينة؟ وفي المقابل ايضا يدفعنا ذلك إلى أن نتساءل عن ردة الفعل وماذا ستكون عليه الصورة فيما لو، على سبيل المثال، قام احد المسلمين بإنكاره للهولوكوست، أو قام آخر بإحراق الإنجيل أو التوراة رغم رفضنا القاطع لهكذا تصرفات، فيا ترى ما هي ردود الفعل الغربية حيالها، هل ستعتبرها أنها تتدرج ضمن مساحة حرية التعبير، أم أنها تصنفها جريمة يُعاقب عليها؟

صحيح أن جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تؤكد احترام حق حرية التعبير، إلا ان الفقرة الثالثة من الفصل التاسع عشر من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قننت هذا الحق بإشارتها الى أن حرية التعبير يجب أن لا تمس حقوق الآخرين والنظام العام والنظام الداخلي للدول، بالإضافة الى المادة 20 من ذات العهد، التي تنص على تجريم "أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف".

ولكن مع ذلك تبدو الحاجة ملحة الآن الى إصدار قانون مستقل يجرم تلك الافعال وهو ما نادى به السعودية عندما طالب خادم الحرمين الدول الأعضاء في الامم المتحدة بوضع قانون يدين أي دولة أو مجموعة تتعرض للاديان السماوية والأنبياء مع فرض عقوبات رادعة، كون القيادة السعودية على قناعة بأن ما يجمع الغالبية العظمى من شعوب العالم هو أكثر مما يختلفون عليه، وبالتالي تصر على تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات من منطلق انه ركيزة أساسية في تقارب الشعوب.

صفوة القول، إن دور العقلاء في العالمين الإسلامي والغربي، يكمن في تكريس الحوار والتواصل الانساني وتبني مبادرات إنسانية كمبادرة السعودية بتجريم ازدراء الاديان التي تهدف لقطع الطريق على الاصوات المتطرفة التي تُذكي الصراع ما بين الإسلام والغرب، وتعزز التطرف والتعصب..

حقوق الأطفال تبدأ قبل إنجابهم!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15695>

حليمة مظفر

طاقت أمامي صور "لمى" و"تركي" و"غصون" و"رازان" ومعظم الأطفال الضحايا للتعنيف الأسري، حين شاهدت صورة الطفل ذي التسع سنوات التي نشرتها "الوطن" خلال متابعتها منذ أسبوعين لقضيته، والذي سخر له جده؛ كي يرعاه ويكشف عن معاناته، فقد كانت على جسده جروح غائرة، وحروق ماء مغلي، صبه على جسده النحيل البريء والده ووالدته!، ولم أتخيل في يوم أن يصل أبوان إلى هذه البشاعة مع طفلهما! والمأساة أن هذه الأخبار باتت شبه يومية اعتادها المجتمع. أطفال تُهدر حقوقهم الإنسانية والنفسية والجسدية من أحد الأبوين أو كليهما، والنتيجة وصول الطفل أو الطفلة إلى المستشفى بحالة مزرية، أو يتحول إلى جثة هامة في ثلاجة الموتى!، وكل باتت ثلاجة الموتى شاهد عيان على هكذا جرائم في حق الطفولة! وحسبما نشر في الصحف، أن مدير وحدة الحماية الاجتماعية صالح الغامدي، أوضح أن متوسط عدد حالات العنف الأسري يتراوح بين 25 إلى 30 حالة شهريا تجاه الأطفال والنساء، تنوعت بين عنف نفسي وجسدي وتحرش واعتداء وغير ذلك، وذكر ملاحظة تزايد حالات تعنيف الأطفال! وهذا الأمر في منطقة مكة المكرمة، فما بالنا ببقية المناطق خاصة النائية التي يقل فيها الوعي ووسائل التبليغ!، وكل هذا يفرض على مؤسسات المجتمع المتخصصة دراسة هذه الظاهرة بدقة، فلماذا أصبح العنف شرسا تجاه الأطفال؟ أهكذا تكون التربية.. بالتعذيب والموت؟ أم أن هناك تشوها في رؤية القيمة الإنسانية واسترخاها عند بعضهم، لتظهر هذه الأمراض بعد الزواج وتأسيس أسرة، طرفيها أو أحدهما غير مستعد ولا مؤهل لتأسيسها؛ نتيجة تلبد الأحاسيس!.. ربما هناك لوثة اجتماعية نتيجة بعض العادات والتقاليد البليدة، جعلت من الزواج لا يخرج عن مجرد "سرير"، دون وعي بقداسة تلك المسؤولية قبل الإقدام على هكذا خطوة، فالفتاة تتزوج لتهرب من جحيم أسرة تُحرم عليها متع الحياة بحجة أنها "بنت"، أو هروبا من لقب "عانس"، أو من ولي ظالم في ظل مؤسسات مجتمع لا تراها كاملة الأهلية إلا برجل، فيما الشاب يتزوج؛ لأنه يريد "التحصين"، فضلا أنهما يقدمان على الزواج دون معرفة بعضهما، أي "شختك بختك" ومثل "البطيخة يا بيضة يا حمرة"، دون أدنى مسؤولية تجاه علاقة كل منهما بالآخر، ومن ثم تجاه من سينجبونهم؛ تلبية لغريزة الأمومة والأبوة فحسب، دون إدراك لمعنى غريزة البنوة؛ لأن الخادمة ستليها!.. والمأساة تتفاقم حين تعتقد الزوجة أنها بإنجابها الأطفال "تربط" زوجها عن غيرها أو حين يكون الزوج فاسدا، وتظن أسرته أن إنجاب المزيد من الأطفال سيؤدي إلى "إصلاحه"، كل هذه الصور وغيرها من التشوهات تُهدر حقوق الأطفال، وتزيد من معاناتهم لتخرجهم التربية المشوهة أفرادا فاقد القدرة على ممارسة دورهم أيضا كأباء وأمهات!

حقوق الأطفال لا تبدأ بعد إنجابهم، بل منذ اللحظة التي يختار فيها أحد الزوجين الآخر، ويتخذان قرار إنجابهم، وكفانا إهدارا للطفولة!

على سلم المدرسة بكيت نصب بكيت

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130225/Con20130225575789.htm>

عائشة زكري

واقع مؤلم لحد التشنج والاختناق، بالرغم من أن حقوق المعوقين فريضة وواجب على جميع أفراد المجتمع، وليست إحساناً من أحد، أو توصيات وقرارات نستقيها من المواثيق الدولية لتطبيقها في مجتمعنا الإسلامي التربوي. كيف لها أن تتخطى عنجھية الأنظمة وبيروقراطية من عند أنفسنا، رغم أنها منذ طفولتها استطاعت أن تتغلب على الإعاقة التي كتبها الله عليها، وقدرت على أن تتخطى كل الحواجز والمصاعب لتحقيق حلمها في أن تكون معلمة لأجيال المستقبل، ولتكتسب بكرامة راتباً يخفف العبء عن أبيها الذي أخذته الكبر، وتساعد أفراد أسرتها في مسيرة الحياة، ولكن الآن تقابل قسوة نظام صنعه الإنسان بلا روح يسلب منها يومياً البهجة والأمل عندما يأمرها أن تقضي طوال 12 ساعة في رحلة معاناة من قريتها إلى أعالي الجبال، ولتقف لأول مرة عاجزة على عتبات ذلك الدرج في مدرسة مستأجرة لم يراع ولم يفكر من استأجرها بإعاقة قدميها، فتبكي بدمع لا يمسحه هذا النظام الذي ينص على عدم إدراجها في حركة النقل. لمن بيده الحل: إذا لم تكن تلك الإنسانية من ذوي الاحتياجات الخاصة الواجب حفظ حقوقها ومراعاة وضعها، فمن هم أولئك الذين تنتشدهم بأنظمتكم يا رحماء الأرض؟

الإيدز .. الخطيئة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130224/Con20130224575507.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

كان الضحيج عالياً في قضية بنك الدم وأكياسه الملوثة بالمرض وإصابة طفلة بريئة بـ«الإيدز»، في نفس الوقت كان باتجاه واحد، فيما القضية تحمل زاوية أخرى تستحق الحديث عنها، وخصوصاً ما هو إنساني في هذه القضية، ربما لأن الغضب كحالة إنسانية نصاب بها جميعاً، حين ندخلها أو نتورط بالغضب لا نفكر إلا بعقوبة سريعة، وليس مهماً أن تصح هذه العقوبة من مسار البنك، المهم أن نسكت غضبنا. ولكن دعونا ننظر لقضية الطفلة «والدم الملوث» من زاوية أخرى تستحق التأمل، وربما تغير سلوك الفرد والمجتمع تجاه «الإيدز» الذي ما زال ينظر له من زاوية الخطيئة. لهذا يرى حامله/ حاملته أقرب للشيطان منه للإنسان، فيردد كلما سمع بمرض شخص «أعوذ بالله»، فيما يدعو للمصاب بمرض السرطان بالشفاء ويمنحه الكثير من التعاطف والحب، مع أن هذا مرض وذاك مرض، وكلاهما بلا علاج، وحاملاً المرض يعرفان أنه لا علاج لهما وسيتابعان تطور المرض بداخلهما، وليس ثمة شيء سوى مسكنات تهدئ الألم الذي يعرّب بأجسادهم، والذي لا يمكن لأحد ادعاء معرفة أي ألم يعرض هؤلاء المرضى المساكين.

قلت: لهذا يرى المجتمع حامله/ حاملته أقرب للشيطان فيتعوذ منه، مع أن قصة الطفلة تخبرنا أن القضية ليست كما نراها، وأن 85 % من المصابات السعوديات انتقلن لهن المرض من أزواجهن، وثمة قصص كثيرة سمعتها بحكم قربي وعملي بجمعية مرضى الإيدز، فذاك الذي لا يعرف كيف يعيد الزمن ليصحح خطأه، وآخر يشعر بندم وخوف ألا يصدق أحد أنه يتألم، وثالث يود أن يقول لنا: ألا يكفي مرضي عقوبة؟

بقي أن أقول: إن قصة الطفلة تدفعنا لتأمل تعاطينا مع حاملي هذا المرض، وأن علينا نقله من بوابة «الخطيئة» لندخله بوابة «الأمراض» التي تدفعنا للتعاطف مع حاملها، ليس لأنهم يتألمون ويستحقون تعاطفنا وحبنا فقط، بل من أجل المجتمع أيضاً؛ لأن هذه النظرة العدوانية من المجتمع لحاملي المرض تدفع حامله للصمت خوفاً، وهذا ما جعل المرض ينتشر في البداية بكل المجتمعات إلى أن غيرت نظرتها لحامله كي توقف انتشاره.

فهل تعيد قصة «الطفلة» رؤيتنا لحاملي المرض، أم سيصر المجتمع في محاولته الفاشلة لتحويل البشر إلى ملائكة لا تخطئ؟.



الوظائف شاغرة والمؤهلون عاطلون

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/02/23/article812376.html>

عبدالرحمن الخريف

يظهر أن زميلنا مازن السديري لن يكون لوحده من تفاجأ بوجود تأخير في التعيين على الوظائف الشاغرة بسبب إجراءات التوظيف التي عطلت التعيين وعبر دورة طويلة تبدأ من وزارة الخدمة المدنية، فقبل أيام طلبت من زميل حاصل على شهادة الهندسة منذ سنة وهو يبحث عن وظيفة الإطلاع على الوظائف الهندسية الشاغرة التي أعلنت عنها وزارة الشؤون الإسلامية بالصحة وسرعة التقديم على وزارة الخدمة المدنية حسب الإعلان، إلا أنه ذكر بأنه متقدم للتوظيف عبر برنامج المفاضلة "جدارة" بوزارة الخدمة المدنية منذ مدة طويلة، وأن تلك الوظائف الشاغرة بوزارة الشؤون الإسلامية الجديدة ستضاف لمئات - وربما آلاف - الوظائف الشاغرة التي سبق للجهات الحكومية تزويد وزارة الخدمة بها قبل عام تقريباً ولم يتم الترشح عليها!

ومع علمي بجهود وزارة الخدمة المدنية وحرصها على العدالة في التوظيف بين المواطنين عبر برنامج تقني جديد تلافياً لحالات التعيين السابقة بالمحسوبيات والواسطات، وترشيحها آلاف الخريجين والخريجات للوظائف التعليمية، إلا أن الملاحظ التأخير الكبير في الترشح على الوظائف الإدارية والفنية الشاغرة بباقي الأجهزة الحكومية التي سبق لها ومنذ أشهر طويلة (قد تتجاوز السنة) تزويد وزارة الخدمة المدنية بوظائف الدخول بالمرتبتين السادسة والسابعة ومنها وظائف هندسية مع أن هناك قوائم انتظار لخريجي الهندسة مازالوا عاطلين، فخلال بحثهم عن الوظائف بالجهات الحكومية كان يتم إبلاغهم بتوفرها بمختلف المناطق وأنهم في حاجة ماسة لخدماتهم وعليهم مراجعة وزارة الخدمة المدنية للترشيح عليها حيث سبق تزويدها بها لتعذر التعيين المباشر حالياً.

ففي الوقت الذي نسعى لحل مشكلة البطالة ونلزم القطاع الخاص بسرعة تعيين العاطلين، مازالت الأجهزة الحكومية تعاني من النقص في بعض التخصصات وخصوصاً الفنية التي تشرف على تنفيذ وصيانة مشاريع المليارات، وقد تستعين بالأجانب في عقود التشغيل وغيرها لسد العجز، ويأتي حرص وتطلع وزارة الشؤون الإسلامية وغيرها على إحداث الوظائف الفنية وإشغالها بالمواطنين لسد حاجتها من تلك التخصصات، إلا أن ذلك يصطدم بإجراءات التوظيف المطولة والتي ترفع عدد الوظائف الشاغرة بالجهة وبدون أن تستفيد منها، بل أن تلك الوظائف تصبح محل انتقاد من مجلس الشورى والإعلام على الرغم من تعذر إشغالها من قبل الجهة وفقاً للنظام! أي هناك مشكلة في التوافق بين الوظائف الشاغرة والخريجين العاطلين تحتاج لحل عاجل يضمن سرعة التعيين وللأكفاء!

إنني على قناعة من تفهم وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك لتلك المشكلة التي قد لا يعلم تحديداً بمدة التأخير بها، وأن الجهات الحكومية منذ أشهر طويلة قد طلبت إشغال وظائفها ولم يتم حتى الآن ترشيح المؤهلين عليها، واطلب

فقط من معاليه أن يطلع على تواريخ أولى خطابات الجهات الحكومية (غير التعليمية) الموجهة لوزارة الخدمة ومكاتب التوظيف التي توضح أرقام وظائفها الشاغرة ومقارنتها مع تواريخ تقدم المؤهلين، ليعلم معاليه أين الخلل؟ فأنا أعلم مسبقاً بحجم العمل الكبير على موظفي المفاضلة والدقة في الترشيح ولكن في ظل استخدام التقنية في التقديم والمفاضلة يجب أيضاً أن تكون هناك سرعة في الترشيح واستجابة فورية لكل متقدم عبر النظام حال توفر أي وظيفة شاغرة مناسبة للمتقدم وبدون سياسة التجميع للوظائف والمتقدمين واستغراق أشهر طويلة للمفاضلة، كما يجب أن تُقر آلية مرنة للوظائف التي ليس عليها قوائم انتظار كبيرة كالوظائف الهندسية والفنية ولتشجيع الجهات على تزويد وزارة الخدمة بكل وظيفة تشغرها، لكون الوضع الحالي لا يشجع على ذلك، فجهاتنا مازالت تنتظر الترشيح على وظائف سبق لها طلب التعيين عليها منذ سنة وربما أكثر!.



”رهام”.. وجامعة الإمام

المصدر: جريدة الوطن السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15665>

أحمد المنيف

سعدت كثيراً بمدى الاهتمام الشعبي بقضية ضحية ”الصحة“ رهام، وفرحت أكثر لأن منصات المتابعة انطلقت عبر محطات ”الإدراك الحقوقي“، وليس من نوافذ ”العاطفة“ كما هو معتاد، لكن المقلق في هذه القضية - وهو أمر أرددته دائماً - أن ”الاهتمام“ و”قوتي“ فقط، يتلاشى بمجرد رحيل القضية عن السطح، ويكاد يكون منعماً مع مرور الأيام. وبناء على القاعدة ”المنثورة“ أعلاه، والتي تقول إن ”اهتماماتنا وقتية“، حاولت أن أتذكر بعض القضايا التي ملأت محطات الصحافة والإعلام ”بكل أنواعه“ ضجيجاً، ثم غابت بعد مدة ليست طويلة.. فوجدت أن قضية ”حافز“ منسية، وكذلك ”المقاطعة“ الأخيرة التي لم تستمر لأكثر من أسبوع، ولا أحد يتذكر النصراوي ”معيض“، وليس هناك متابع لوعود المسؤولين في رعاية الشباب، وتخططات الـ ”هينات“، ولا أحد يعنيه عدد الذين لا يملكون مساكن، ولم يعد أحد مهتماً بقضية ”مناهج التعليم“.. وغيرها كثير!

ومن هذا المبدأ، قررت أن أحيي سنة الـ ”تفتيش“ عن القضايا الـ ”مقصية“، وأن أبحث عن أمر قديم منسي وأقارنه بحاضره، وأتحري صدقه، وأضعه بين يدي القراء، ليكونوا القضاة ”بعدل“.. لقد تذكرت القضية التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام المحلية والمواقع الإلكترونية والتي تقول: إن ”جامعة الإمام“ قامت بتخصيص 200 مليون ريال لتحديث الموقع الإلكتروني للجامعة، ثم ردت الجامعة على لسان مديرها الدكتور سليمان أبا الخيل، بالقول: ”إن مبلغ 200 مليون ريال رصد للتعليم الإلكتروني، وبالمبلغ نفسه أيضاً رصدت الجامعة للتعليم عن بعد“.. وبناء على هذا أود أن أخبركم ما قاله لي صديقي بالحرف: ”أبشرك، قبلت تأهيلي تعليم موازي كلية.. في ”جامعة الإمام“، جامعة متأخرة بكل مقاييس القرون الماضية، لم أعلم عن اسمي إلا من خلال زميلي، لا ”رسائل“ ولا ”إيميلات“.. حتى الجدول معلق على لوحة زجاجية، تعال وانقله، أو صوره ”بجوالك“.. انتهى حديث صديقي، وبقي رأيكم ورد ”الجامعة“.. أما رأيي، فأنصحكم بالـ ”تفتيش“ دوماً.. والسلام.

حقوق الانسان في العالم

العدد الأعلى في البلدان الصناعية عالية النمو 4 ملايين طفل بريطاني يعيشون تحت خط الفقر

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ - 23 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/23/article_733780.html

هشام محمود من لندن
عشرون في المائة أو أربعة ملايين طفل بريطاني يعيشون تحت خط الفقر. هذا ملخص تقرير أعدته حملة "القضاء على فقر الأطفال" في بريطانيا. الأرقام والإحصائيات التي تضمنها التقرير دفعت بالعديد من الجهات المعنية بالطفولة ومكافحة الفقر بين الأطفال للإعراب عن انزعاجها الشديد لما وصل إليه الوضع، فالنسبة واحدة من أعلى النسب في البلدان الصناعية عالية النمو، لكن المقلق أكثر لم يكن النسبة الإجمالية لاستثناء الفقر بين الأطفال، بل المخيف المعنى العملي لانعكاس هذا الفقر على الأطفال. ف 61 في المائة من الأطفال البريطانيين تحت خط الفقر، تقوم أسرهم بخفض كميات الطعام المقدمة لهم، بينما 26 في المائة منهم تقوم عوائلهم بتفادي تقديم ثلاث وجبات يومية لكل طفل، و 19 في المائة لا يتم تغيير أذيتهم حتى وإن لم يعد الحذاء ملائماً لمقاس رجل الطفل، و 19 في المائة لا يشاركون في الرحلات المدرسية، لعدم القدرة على دفع التكلفة، كما أن 80 في المائة من هؤلاء الأطفال تقوم عوائلهم بالاقتراض لسداد احتياجات أطفالها. "سياسة مكافحة الفقر التي تتبناها الحكومات البريطانية فاشلة، حتى وإن شهد الوضع تحسناً في بعض الأحيان، لكن الاتجاه العام مزيد من الفقر من جانب وبالطبع مزيد من الثراء في الجانب الآخر". هكذا تصف الدكتورة أماندا روس المتخصصة في مجال سياسات مكافحة الفقر، الوضع.

وأضافت لـ "الاقتصادية": "هذه السياسات الفاشلة ستزيد حجم المأساة في المستقبل، فعندما نتحدث عن 20 في المائة من قوة العمل المستقبلية مصابة بالنتشوهات الناجمة عن الفقر مثل ضعف البنية الجسدية، وانخفاض المستوى التعليمي، والتمزق الأسري، وغيرها فأنت تتحدث عن مشكلة حقيقية تواجه بريطانيا في المستقبل". وأكدت المتحدثة باسم وزارة العمل والمعاشات البريطانية: "التزام الحكومة بالقضاء على مشكلة الفقر بين الأطفال، وأنها ترغب في اتباع نهج جديد يمكنها من اقتلاع الجذور المسببة لهذه المشكلة". لكن الموقف الحكومي لم يجد ترحيباً من ماجور سيمون المسؤول في جمعية لرعاية الأطفال الفقراء، معتبراً أن التصريحات الحكومية لا تخرج عن نطاق الاستهلاك الإعلامي. وقال لـ "الاقتصادية": "التقرير كشف بالأرقام مدى اتساع وعمق الفجوة الراهنة في المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الأسر المختلفة، بل الأخطر أنه أبرز حجم عدم المساواة بين المناطق المختلفة". وتابع: "خذ على السبيل مدينة مانشستر وسط المدينة والقاطنين فيه سواء كانوا أسراً أو أطفالاً يتمتعون بمستوى معيشي عالمي، خمس دقائق بالسيارة، وستجد أحياء هي الأعلى في معدلات الفقر بين الأطفال". إلا أن ولكنسون باول العضو في الحزب القومي البريطاني ذا التوجهات اليمينية المحافظة والمُعادي للمهاجرين يقر بالمشكلة، لكنه يختلف مع الآخرين حول أسبابها. "المهاجرون هم سبب زيادة معدلات الفقر خاصة بين الأطفال في بريطانيا". وأوضح لـ "الاقتصادية": "لدينا أزمة اقتصادية طاحنة، ومواردنا الاقتصادية تنقّص، وعلى الرغم من ذلك المهاجرون لا يزالون يتدفقون على بريطانيا، لديهم ثقافة ونمط حياة مختلفان، كما أنهم يجلبون كثيراً من الأطفال". وقال: "إن السياسات الاقتصادية الراهنة يجب أن تتوقف عن استقبال المهاجرين، وبذلك سيدخل البريطانيون فرصة للعمل، ونحصل على دخول تمكننا من الإنفاق على الأطفال. ويشير تقرير حملة القضاء على فقر الأطفال إلى أن مستوى الفقر بين الأطفال أخذ في الارتفاع، فطفل من بين كل عشرة أطفال في بريطانيا كان يعيش تحت خط الفقر عام 1979، واليوم طفل من خمسة أطفال يعيش تحت خط الفقر. ويحذر الدكتور أندرو ناد أستاذ اقتصاديات العمل من مغبة هذه الظاهرة على سوق العمل في بريطانيا خلال ربع القرن المقبل، ويقول لـ "الاقتصادية": "لقد أجرينا بحثاً بتمويل من اتحاد الصناعات، حول تأثير ظاهرة الفقر بين الأطفال على مستقبل القوى العاملة، ووجدنا أن الأطفال البريطانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر تنقّص أعمارهم بنحو سبع سنوات عن الأطفال الذين يعيشون فوق خط

الفقر". وقال: "إن هذا ينعكس على إجمالي القوى العاملة البريطانية، ويؤدي إلى فقدان ما بين 12.5 و 13.75 في المائة من إجمالي القوة العاملة كل ربع قرن، وهذه من أعلى النسب في الدول المتقدمة. ويتابع: "كما أن تزايد أعداد الأطفال تحت خط الفقر، يضع ضغوطا ملحوظة على ميزانية وزارة الصحة، ويضعف من قدرة الدولة على الاختيار في المهن التي تتطلب قدرات جسدية ملحوظة، مثل المؤسسة العسكرية". وأوضح أن هناك أيضا انعكاسات على الوضع الاقتصادي الراهن جراء زيادة عدد الأطفال تحت خط الفقر، فقد زادت ساعات الغياب عن العمل على المستوى الوطني بشكل كبير. "الفقر يدفع الأسرة الواحدة إلى النوم في ذات الغرفة، ومن ثم إصابة الطفل بالمرض يرفع من احتمال إصابة أحد الوالدين بالمرض، ومن ثم تغيبه عن العمل، ولزيادة ساعات الغياب عن العمل تأثير سلبي على معدل الإنتاج" وفقا لما قاله أندروا.

اليوم السابع لا للتعرف

دراسة: إذلال الطفل نفسيا يصيبه بالاكتئاب والقلق عند البلوغ

المصدر: جريدة اليوم السابع الأحد 14 ربيع الثاني 1434 هـ - 24 فبراير 2013م

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=956876&SecID=245&IssueID=0>

واشنطن (أ.ش.أ) كشفت دراسة طبية حديثة النقاب عن الأشخاص الذين يتعرضون للتنمر والإذلال والمضايقات من أصدقائهم في مرحلة الطفولة يظلون مشوهين نفسيا طوال حياتهم، وأنهم يقضون معظم حياتهم وهم أطفال في خوف وعند الكبر تزيد فرص إصابتهم باضطرابات القلق والاكتئاب والأفكار الانتحارية. واستندت الدراسة الأمريكية على مدى 20 عاما من البيانات لأكثر من ألف شخص وهي تعد الدراسة الأكثر شمولاً للبحث في الآثار النفسية طويلة المدى للتنمر والاستغلال في الطفولة والتي تدل نتائجها على أن تأثير البلطجة والتنمر ليست شيئا يتم تجاوزه ونسيانه بسهولة عند البلوغ. وقال مؤلف الدراسة الدكتور وليم كوبلاند من جامعة ديوك في ولاية كارولينا الأمريكية إننا فوجئنا عند معرفة كيف أن المضايقات والإذلال النفسي الذي يفرضه بعض الأطفال على زملائهم له أثر عميق على الشخص على المدى الطويل. وأضاف أن ربع الأطفال من الفتيان والفتيات قد تعرضوا للمعاملة القاسية على الأقل مرة واحدة أثناء مرحلة الطفولة، لافتين إلى أن هؤلاء الأشخاص قد عانوا من اضطرابات الاكتئاب والقلق والتوتر عند البلوغ، كما كانت لديهم ميول انتحارية مقارنة بالأشخاص العاديين. وقال المؤلف المشارك الدكتور جين كوستيلو، إن البلطجة وسوء المعاملة من المحتمل أن تكون مشكلة رئيسية لمشاعر الخوف التي تنتاب الضحايا والتي لها عواقب وخيمة جدا على المراهقين والأطفال والبالغين.

الأمم المتحدة للطفولة "تنتقد تعامل الشؤون الاجتماعية" مع المعوقين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 ربيع الثاني 1434 هـ - 25 فبراير 2013م
<http://alhayat.com/Details/486247>

ينبع - عبدالله زويد

حذرت سفيرة النوايا الحسنة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وجود الشدوخي من خطورة إجبار المراكز النهارية النسائية المخصصة للأطفال المعوقين على إبعاد الأطفال الذكور بعد وصول أعمارهم إلى 12 عاماً دون توفير البديل المناسب من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأوضحت الشدوخي في حديثها إلى «الحياة»، أن الكثير من الحالات التي تم استبعادها من المراكز لا يمكنها الالتحاق بمراكز التأهيل الشامل، أو مراكز الرعاية النهارية، أو معاهد التربية الفكرية نظراً لطول مدة الانتظار التي تصل إلى سنوات عدة، إضافة إلى افتقار الكثير من الأسر لتوفير المبالغ المادية لالتحاق أبنائهم بالمراكز المتخصصة بالبنين والتي تصل إلى 30 أو 40 ألف ريال للعام الواحد.

وقالت الشدوخي إنه على رغم أن مركزها يوفر الخدمة المجانية إلا أن الأطفال يبعدون رغم أن بنيانهم الجسماني والعقلي لا يشير إلى عمر الطفل، وأن غالبيتهم على كراس متحركة وتصعب حركتهم، في حين تصعب مساعدتهم بتوفير وظائف مناسبة من طريق سيدات ورجال الأعمال لصغر أعمارهم.

وأضافت: «الانتظار هو الحل الوحيد حتى تسنح لهم الفرصة بالالتحاق داخل مراكز التأهيل، أو بأحد المراكز الذكورية مجاناً، وهو أمر نادر الحدوث في ظل محدودية المراكز».

وطالبت وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات والشركات كافة التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية بضرورة تدخلها لحل مشكلة الأطفال المبعدين، وتوفير البديل المناسب وإلحاقهم بمراكز ذكورية خاصة إلى أن يتم قبولهم في المراكز التابعة للشؤون الاجتماعية.

وشددت الشدوخي بضرورة فرض الرقابة على المراكز النهارية الخاصة بالإعاقة والحرص على تصنيفها في قبول الحالات المرضية، إذ إن المراكز تستقطب حالات عدة شملت إعاقات متنوعة، لافتة إلى ضرورة تقويم المراكز بحسب البرامج المقدمة من جانب إداراتها ووضع مقياس لكل مرحلة، وتوفير معاهد مهنية وفنية وتدريب مناسبة في حالة إبعاد الأطفال عن المراكز وتركهم دون تعليم.

دنيا الوطن

الأردنيون إلى مزيد من الفقر

المصدر: جريدة دنيا الوطن الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1434 هـ - 26 فبراير 2013م
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/02/25/365190.html>

رام الله - دنيا الوطن

يعتمد سكان قرية فيفا الواقعة شمال غرب الأردن والبالغ عددهم نحو 4,000 نسمة على العمل الزراعي الموسمي في منطقة الأغوار وتربية الأغنام والمساعدات النقدية والعينية التي يحصلون عليها من وزارة التنمية الاجتماعية، لكنهم والكثير غيرهم متجهون نحو المزيد من الفقر.

فقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار الوقود وارتفاع أسعار المواد الغذائية في وقت سابق وتأثير الأزمة السورية وتباطؤ العمل الخيري بعد الركود الحاصل إلى ازدياد نسبة الفقر وانخفاض الأمن الغذائي في بلد يفقر أصلاً إلى أنظمة واستراتيجيات الدعم الكافية لمساعدة الفقراء، وفقاً للجمعيات الخيرية المحلية.

فقد ارتفع سعر بعض أنواع الوقود بنسبة 40 بالمائة بعد القرار الذي اتخذته الحكومة في نوفمبر 2012 والقاضي برفع الدعم عن هذه السلع، ولذلك لم تعد صالحة* (50 عاماً وعاطلة عن العمل) قادرة على تحمل تكاليف تدفئة منزلها. وقد انخفض توزيع المواد الغذائية التي كانت تتلقاها من الجمعيات الخيرية المحلية، إن لم يتوقف. وقالت لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، "لم يعد لدي خبز، أو طحين، أو سكر في المنزل".

وكانت الحكومة قد رفعت الدعم عن الوقود في محاولة لتخفيض العجز في الميزانية من أجل تأمين قرض بقيمة ملياري دولار من صندوق النقد الدولي. فارتفع سعر الغاز الذي يُستخدم لأغراض الطهي والتدفئة من 6.5 دينار إلى 10 دنانير للأسطوانة الواحدة.

وقد ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية بشكل أكبر بعد أن كانت قد شهدت ارتفاعاً في وقت سابق عندما أدت الأزمة السورية إلى تعطيل سلاسل التوريد والتصدير. فوفقاً لجمعية تجار المواد الغذائية، ارتفع سعر الدجاج والبيض على سبيل المثال، بنسبة 25 بالمائة منذ شهر نوفمبر، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التدفئة الضرورية لتربية الدجاج.

وبشكل عام ارتفع مؤشر أسعار المستهلك للمواد الغذائية بشكل مطرد من عام 2009 إلى عام 2012، وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، على الرغم من وجود تغيرات موسمية واستقرار أسعار الحبوب.

الضغوط وآليات المواجهة

وقالت فاديا سعدين، رئيسة الجمعية الخيرية لنساء قرية فيفا أن العديد من الأسر الأردنية في القرية ثركت دون تدفئة خلال هذا الشتاء.

وتساءلت في حديث إلى شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "كيف يمكن لشخص، مثل امرأة مسنة تعيش وحدها على مساعدة من الحكومة بقيمة 70 درهماً أن تؤمن لنفسها التدفئة اللازمة هذا الشتاء؟ ما الذي سيبقي لها لشراء الغذاء وغيره من الاحتياجات؟"

أما بالنسبة للغذاء، فقالت: "أصبح الناس يأكلون كميات أقل فأقل، لكن نظراً لنظامهم الغذائي الفقير أصلاً، فإن هذا يعني أنهم يتناولون الدجاج أو اللحم مرة كل شهرين بدلاً من مرة واحدة في شهر".

من جهته، قال معتصم الحباري، منسق هيئة التحالف الوطني لمكافحة الجوع وسوء التغذية (نجمة)، وهي هيئة شبه حكومية تم إنشاؤها عام 2004 لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، أن ما يقرب من ربع الأطفال الذين يعيشون في قرية فيفا يعانون من فقر الدم حتى قبل ارتفاع الأسعار. وها هم الآن أكثر عرضة للخطر. لذلك، وفي محاولة منها لتحسين النظام الغذائي للأطفال، تقدم نجمة الآن الأغنام لبعض الأسر حتى يتمكنوا من تحضير منتجات الألبان.

زيادة المنافسة على الوظائف

وقد تدفق ما لا يقل عن 230,000 من السوريين الفارين من الصراع، ما أدى إلى زيادة التنافس على فرص العمل.

وقالت جمانة بواز (23 عاماً): "نحن نكافح في الوقت الحاضر للحصول على عمل في المزارع. فقد فر الكثير من الناس إلى هنا، وبات من السهل على صاحب العمل توظيف عائلة [سورية] بكاملها لأنها ستكون مبلغة أقل من المال".

كما شكل وجود السوريين ضغطاً على الأسر التي تستضيفهم وعلى الخدمات العامة مثل الصحة والمياه والتعليم.

ووفقاً لدومينيك هايد، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الأردن، "يشكل تدفق اللاجئين ضغوطاً هائلة على المجتمعات المحلية. فقد كان هناك تعاطف حقيقي في استقبال اللاجئين، وخصوصاً عندما ينظر المرء إلى مستويات الفقر في هذا البلد".

إحصاءات غير كاملة

وتظهر الأرقام الصادرة مؤخراً عن وزارة التخطيط زيادة في معدلات الفقر من 13.3 بالمائة في عام 2008 إلى 14.4 بالمائة في عام 2010. وتحدد الدراسة خط الفقر على أنه العيش على أقل من 68 ديناراً أردنياً للشخص الواحد شهرياً (ما يعادل 3.2 دولاراً في اليوم).

غير أن الخبراء يقولون أن حجم الفقر قد يكون أسوأ بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية، نظراً للتغيرات الحاصلة خلال العامين الماضيين.

وقالت جمانة غنيمات، وهي خبيرة اقتصاد ورئيسة تحرير صحيفة الغد: "أصبح الوضع الاقتصادي أسوأ، وزادت أسعار المواد الغذائية وارتفعت نسبة البطالة". وأضافت أن عدد جيوب الفقر - التي تحددها وزارة التخطيط على أنها المناطق التي تكون فيها معدلات الفقر أعلى من 20 بالمائة - لا تقل عن 45، أي أعلى من الرقم الرسمي وهو 32.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد فرص العمل في المناطق الحضرية، مثل العاصمة، بات من الصعب على الأسر الفقيرة العيش هناك بسبب زيادة نفقات المعيشة.

وقال أحمد الخالدي، وهو من سكان عمان: "تبقى زوجتي مع طفلنا الرضيع بدون تدفئة طوال اليوم. فلا نشغل نظام التدفئة إلا عندما أنتهي من العمل ويعود أولادي الثلاثة من المدرسة". وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحمد يعمل ككتفي كهربائي ويكسب 180 ديناراً في الشهر.

من جهتها، قالت هيفاء حيدر، وهي منسقة برامج في جمعية الأسر التنموية، وهي مؤسسة خيرية محلية تساعد المحتاجين في شرق عمان، أن الأسر الفقيرة قد لجأت إلى البائات أخرى للتكيف.

وفي حديث لها إلى شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، قالت حيدر: "معظم الأسر التي نتعامل معها كانت تؤمن لأطفالها وجبة غداء في وقت متأخر دون تقديم وجبة العشاء. يقول الأهالي أنهم لا يستطيعون توفير الأغذية الغنية بالبروتين لأبنائهم لأن اللحوم والبيض مكلفة جداً هذه الأيام".

وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، كان 36.5 بالمائة من الإنفاق العادي للأسرة الأردنية في عام 2008 يتعلق بالأغذية. وجدت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي في ذلك العام حول الأمن الغذائي في جيوب الفقر في الأردن، أن 60 بالمائة من الأسر في تلك المناطق تتمتع بوصول محدود أو ضعيف أو ضعيف جداً إلى الغذاء - وهو مقياس لقدرتهم على مواجهة الصدمات وتغطية الحد الأدنى من نفقات الغذاء. في حين، يعتمد ما يقرب من 11 بالمائة من الأسر في جيوب الفقر اعتماداً كلياً على الهبات والصدقات.

معالجة المشكلة

ويلقى بعض المحللين باللوم على الحكومة، إذ قالت غنيمات: "في السنوات القليلة الماضية، فشلت الحكومة في ابتكار مشاريع تنموية تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص عمل، وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع ارتفاع معدلات البطالة إلى جر أسر الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا إلى ما دون خط الفقر، لأنهم لم يعودوا قادرين على تلبية احتياجاتهم. وبالتالي، ارتفع عدد الفقراء".

وقال قاسم الحموري، وهو خبير اقتصاد ومحاضر في جامعة اليرموك، أن النمو غير العادل هو أساس المشكلة. وفي حديث له إلى شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، أضاف: "تتركز معظم المشاريع التطويرية في العاصمة والمدن الشمالية الكبرى مثل إربد والزرقاء بينما لا يوجد فرص عمل أو بنية تحتية مناسبة في الجنوب".

وفي يناير الماضي، أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجية جديدة لمدة سبع سنوات تهدف إلى خفض معدلات الفقر من 14 بالمائة إلى 7 بالمائة بحلول عام 2020.

وفقاً للمتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية، فواز الرطروط، ستركز الاستراتيجية على خلق فرص عمل وتعزيز البنية التحتية. وأضاف إلى شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "نحن ننتبه أيضاً إلى تنسيق الجهود بين جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن معالجة الفقر، مثل البنية التحتية والمساعدات والتدريب، وإيجاد فرص العمل. لكن يبقى التحدي الأول في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذه الاستراتيجية".

الجمعيات الخيرية تكافح لتواكب الأوضاع

وتقول الجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدة إلى المحتاجين في الأردن أنها تكافح من أجل مساعدة العدد المتزايد من الأسر المحتاجة.

وقال الحياي من هيئة نجمة، أن التمويل لمساعدة الفقراء والتبرعات من القطاع الخاص قد انخفض "بشكل كبير" خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الأزمة المالية العالمية. فقد كانت الحملة الوطنية للنوايا الحسنة التي تقوم بها نجمة، على سبيل المثال، تساعد حوالي 25,000 أسرة في كل عام، ولكنها "تكافح الآن للوصول إلى هذا الرقم حتى مع ارتفاع عدد الأسر الفقيرة".

من جهتها، قالت سعدين من الجمعية الخيرية المحلية في فيفا، أن أفضل ما تمكنت منظمته من القيام به في عام 2012 كان توزيع بعض الوجبات خلال شهر رمضان: "فبالكاد نحصل الآن على أية مساعدات".

ويبقى انعدام التنسيق بين الجهود المحلية والدولية لمكافحة الفقر تحدياً رئيسياً آخر.

من جهته، قال عبد الله الزعبي من نجمة: "هناك الكثير من البرامج التي تعالج الفقر في الأردن، لكنها قد تكون أكثر فعالية لو كانت كلها منسقة تنسيقاً جيداً. ففي بعض الأحيان هناك أكثر من مشروع في منطقة واحدة بينما ما من مشروع واحد في منطقة أخرى".

وأوصى تقرير صادر عن المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء أنه من أجل الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي، على دول العالم العربي أن تقوم بتحسين البيانات من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن السياسات، والتركيز على النمو الاقتصادي من خلال التصنيع وعلى قطاع الخدمات بدلاً من قطاع الزراعة، وإصلاح تخصيص الإنفاق العام، وعقد الحوارات الوطنية بشأن استراتيجيات التنمية الاقتصادية.



الصين تحت على تعزيز الحوار والتعاون في حقوق الانسان

المصدر: جريدة الدستور الاربعاء 17 ربيع الثاني 1434 هـ - 27 فبراير 2013م

[رابط الخبر](#)

جنيف - ا ش ا:

دعت الصين جميع الأطراف الى دعم الحوار والتعاون في حقوق الانسان بمناسبة الذكرى الـ 20 لاعتماد إعلان فيينا وبرنامج العمل في هذا المضمون.

وقال ليو تشن مين الممثل الدائم للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا ، في اجتماع لجنة رفيعة المستوى حول اعلان فيينا وبرنامج العمل خلال الدورة الـ 22 لمجلس حقوق الانسان "ندعو جميع الأطراف لدعم الحوار والتعاون في حقوق الانسان وتسهيل التنفيذ الكامل لاعلان فيينا وبرنامج العمل وبذل جهود متضافرة لتحقيق تنمية جيدة للمساوي الدولية في مجال حقوق الانسان".

واكد ان اعلان فيينا وبرنامج يجسدان الالتزام الجدي للمجتمع الدولي بإنهاء المواجهة ودعم التعاون في حقوق الانسان، ويمثلان نقطة تاريخية هامة في المساوي الدولية لحقوق الانسان في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وأوضح ان هناك تقدما تحقق في تطبيق اعلان فيينا وبرنامج العمل في الـ 20 عاما الماضية، الا ان الصعوبات والتحديات في التعاون الدولي في حقوق الانسان مثل استخدام معايير مزدوجة والتسييس وإلقاء التهم لاتزال قائمة.

وأضاف ليو "علينا ان نعمل معا لتجنب مثل هذا السلوك، الذي يخالف اقتراحات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينحرف عن روح اعلان فيينا وبرنامج ولا يفضي الى التعاون الدولي في حقوق الانسان وتحقيق التنمية الصحية في هذا المجال".

ومن المقرر ان يستمر اجتماع اللجنة حتى يوم غد الخميس حيث سيوجه اكثر من 80 من الوزراء وممثلين على مستوى رفيع خطابات امام المجلس بشأن قضايا حقوق الانسان المتعلقة بالمصالح والشواغل الوطنية .



كاريكاتير

www.maherashour.com	الحياة المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ 23 فبراير 2013 م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/485882
أصحاب الشركات الموظف السعودي عالمنا مدرّج	السب المصدر: جريدة سبق السبت 13 ربيع الثاني 1434 هـ 23 فبراير 2013 م http://sabq.org/V9GKif



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد
14 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013م

http://www.aleqt.com/2013/02/24/article_734088.html



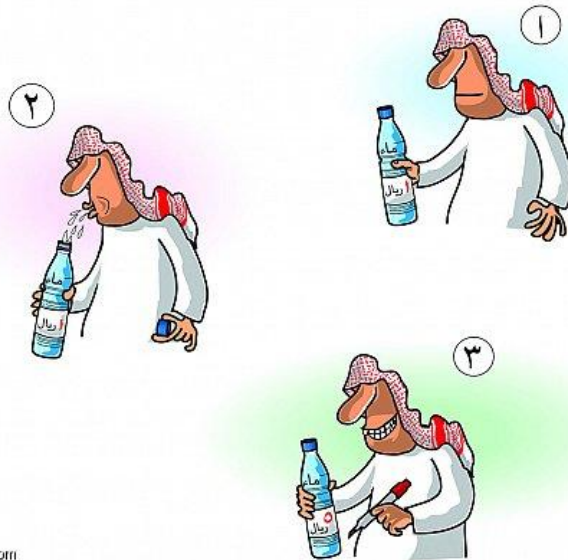
الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الأحد
14 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4408>

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
15 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013 م

<http://www.alriyadh.com/2013/02/25/article812901.html>



ربيع
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
15 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013 م

<http://alhayat.com/Carture/Enlarge/486569>



ناسر
facebook.com/masrki
@Nasserkames

الآن

زمان

التواصل الاجتماعي



الجزيرة
aljazirah@gmail.com



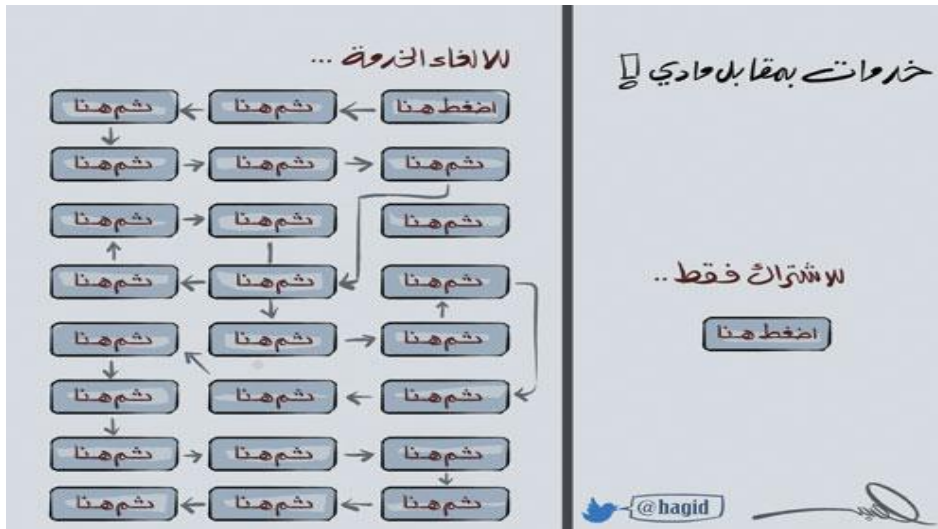
المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 16
ربيع الثاني 1434 هـ 26 فبراير
2013م

<http://sabq.org/bAGKif>



المصدر: جريدة الجزيرة 16 ربيع
الثاني 1434 هـ 26 فبراير
2013م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20130226/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B6%D9%8A&sms=6569>





المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
17 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013م

[رابط الكاريكاتير](#)



الجريدة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
17 ربيع الثاني 1434 هـ
فبراير 2013م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20130227/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%80%D8%AF&sms=6567>